جامعة الأزهر – غزة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
قسم التاريخ والعلوم السياسية
برنامج دراسات الشرق الأوسط



العلاقات الإيرانية السعودية
وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005)

إعداد الطالبة / فـــداء يوسف أبو جـــزر

إشراف الدكتور :

رياض محمود الأسطل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بجامعة الأزهر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر – غزة

1434هـ/2014

الإهـــداء

- ❖ إلى والديّ أطال الله في عمرهما وحباهما الصحة والعافية في الدنيا وجعلهما من أهل الجنة ونعيمها في الآخرة..
- ❖ إلى إخواني وأخواتي الذين وقفوا بجانبي طوال مشوار حياتي وما زالوا..
- ❖ إلى معلميَّ في مختلف المراحل والذين نهلت من علمهم حتى وصلت إلى اللحظة..
- ❖ إلى صديقاتي اللواتي بقلوبهن الجميلة أضفن إلى حياتي حلوها وبهجتها..
- ❖ إلى روح الدكتور الفاضل: موسى حلّس رحمه الله ونعَّمه في جنان الفردوس العظيم..
- ❖ إلى أرواح شهدائنا الأبرار الذين دفعوا الغالي والنفيس في سبيل الله ثم الوطن..
- ❖ إلى أسرانا البواسل الذين ضحّوا بحرياتهم لننال حريتنا والذين يواجهون المحتل بأمعائهم الخاوية..
- ❖ إلى كل هؤلاء أهدي هذه الرسالة مع خالص الود والتقدير !

فداء يوسف أبو جزر

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخرا. فهو صاحب الفضل والمنة. وانطلاقا من قول النبي صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

وبعد حمد الله عز وجل والثناء عليه، أتقدم لأستاذي الجليل، الدكتور رياض محمود الأسطل، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بجامعة الأزهر، بالشكر الجزيل على إشرافه على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من وقت وجهد في الإرشاد والتوجيه وبذل النصح، وإتمام بعض النقص، وتجميل ما تم، طوال فترة إعداد هذه الدراسة.

لقد تتلمذت على يديه، وتعلمت منه أصول البحث العلمي. وكان لصبره وسعةِ صدره كبيرَ الأثر في إخراج هذه الرسالة على هذا النحو، إذ لم يترك كبيرة ولا صغيرة، ولا شارة ولا واردة إلا شاركني فيها بتواضع جم وعطاء غزير. فجزاه الله عني خير الجزاء. وله مني كل التقدير والامتنان.

كما أود أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأستاذين الكريمين أعضاء لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور: ناجي شراب	مناقشا داخليا
والدكتور: صلاح أبو ختلة	مناقشا خارجيا

على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة.

وفي النهاية، أدعو الله سبحانه وتعالى أن ينال هذا الجهد القبول. وحسبي أنني اجتهدت ولكل مجتهد نصيب، والكمال لله وحده. فإن وفقت فمن الله، وإن قصرت فعذري قوله سبحانه وتعالى: " **قالوا سبحانَك لا علم لنا إلا ما علمتَنا إنك أنت العليمُ الحكيم**".

الباحثة

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الحوار العربي (1997 – 2005)، بالإضافة لدراستها للخلفية التاريخية لجذور العلاقات الإيرانية السعودية منذ عام (1979 حتى عام 1996) . كما تتناول العلاقات الإيرانية السعودية السياسية والاقتصادية وتدرس أثرْ تلك العلاقات على دول الجوار الجغرافي . وقد عرضت الدراسة للمحددات المؤثرة في تطور العلاقة بين البلدين، ثم بينت أبعاد العلاقات السياسية لتلك العلاقات، حيث ظهر أنها شهدت فترة ازدهار غير مسبوقة في عهد خاتمي، نظراً لسياسة الانفتاح التي تميز بها حكمه حيث تبين أن ذلك قد أدى إلى إقامة علاقات اقتصادية متطورة شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وبخاصة في مجالات التجارة والصناعة والزراعة ، بالإضافة إلى الشراكة في قطاع النفط والطاقة. وقد تمكنت الدولتان من خلال هذه العلاقة أن تقيما توازناً معقولاً للتبادل التجاري، وأن تحافظا معاً على أسعار معقولة للبرميل النفط.

ثم عرضت الدراسة لآثار تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والسعودية في ظل خاتمي على أقاليم دول الجوار العربي، وعلى بعض الأنشطة الحضارية الأخرى، حيث تم نزع فتيل التوتر الأيديولوجي، كما تم الحفاظ على قداسة موسم الحج واستبعاده عن حالات الشد والجذب التي كانت تحصل على عهد سابقي الرئيس خاتمي.

واعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية بشكل يخدم سير البحث و يلائم عرض وتحليل المعلومات كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ونظرية الدور ونظرية الصراع ، ونظرية المصلحة القومية ونظرية تحليل النظم .

وقد تم تقسيم الرسالة إلى سبعة فصول، ومقدمة وخاتمة :

تناول الفصل الأول أدبيات البحث ومنهج الدراسة، ثم تناول الفصل الثاني الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية السعودية . أما الفصلان الثالث والرابع فقد تطرقا إلى توضيح محددات العلاقات الإيرانية السعودية في عهد الرئيس محمد خاتمي 1997 م – 2005 أما الفصل الخامس فقد تضمن اتجاهات العلاقات السياسية بين إيران والسعودية في الفترة نفسها . ثم بين الفصل السادس تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية السعودية في نفس الفترة .أما الفصل السابع فقد تناول أثر العلاقات الإيرانية السعودية فيما بين عامي 1997 – 2005 م على دول الجوار العربي

وأخيراً تم التوصل إلى نتائج وتوصيات الدراسة، حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

- ❖ أن تبني إيران أيديولوجية تصدير الثورة أدى بالعلاقات بين الجانبين الإيراني والسعودي إلى توتر شبه دائم .
- ❖ أن الرئيس خاتمي استطاع بسياسة حسن الجوار وحوار الحضارات أن يطور العلاقات الإيرانية مع السعودية ودول الخليج .
- ❖ أن تطور العلاقات الإيرانية السعودية ساهم بشكل كبير في استقرار السوق النفطية.

أما أهم التوصيات فهي:

- ❖ عدم الاعتماد السعودي المطلق على الولايات المتحدة؛ لأنها تعمل وفقاً لأجندتها السياسية والاقتصادية الخاصة ، وليست معنية بمصالح المنطقة على نحو جدي.
- ❖ أن تحدد السعودية رؤية مشتركة لمفهوم أمن الخليج العربي، في ضوء المتغيرات الدولية .
- ❖ ضرورة التحرك الإيراني الجاد لإزالة التوجسات التي تولدت لدى دول المنطقة تجاه البرنامج النووي الإيراني

Abstract

This study handles Saudi relations and their reflux on Arab neighborhood countries (1997-2005) in addition to studying the roots of Saudi Iranian relations from (1979 to 1996). The thesis also handles Saudi Iranian political and economic relations and the effect of such relations on countries of geographic neighborhood. Thus it approached the factors limiting the development of relations between the two countries then identified the extent of political relation of such relations where it has been evident that it witnessed an unprecedented period of prosperity during khatemi days. It has been shown that Iran and Saudi Arabia established advanced economical relations that included various aspects of economic life, particularly in the fields of trade, Industry and agriculture, in addition to partnerships in oil and energy sectors. The two countries could, through this relation, create a reasonable price for oil barrel. Then the study went on to handle the effect of the development of political and economic relations between Saudi Arabia and Iran under khatemi on the regions of Arab neighborhood and on some of the other cultural activities, when ideology tension was put to rest, and the holiness of pilgrimage was saved and kept away from the tug-of-war state that had occurred in the days of those who came before khatemi. The study depended on a set of scientific methodologies that would serve the process of researching and suit the presentation and analyzing of data, such as: historic method, descriptive method,

Aldo's theory, conflict theory, national interests theory and systems analysis theory. The thesis has been divided into six chapters, a preface and a prelude. The first chapter handled the historical roots of Iranian Saudi relation. The second chapter went to explain the factors that limited Iranian Saudi relation during the days of president 1997-2005. the third chapter included the trends to political relations between Iran and Saudi Arabia during the same period. Then in the fourth chapter it showed the improvement of Saudi Iranian economic relations in the same period. The fifth chapter handled the effect of Saudi Iranian relation during the period from 1997-2005 on the Arab neighborhood countries. Finally, results and conclusions of the study are listed. The study concluded that Iranian Saudi relation during the period between 1997-2005 had been fluctuation between tension and improvement, although improvement prevailed during that period in various aspects, which state had its reflect on the Arab neighborhood countries.

The study recommended that :

- Gulf states should have a specific joint perspective of the Gulf security concept, and not to depend on defense obtained from others, because, this minimizes the role of Gulf states.

- Arab Shia individuals should not be all considered to be part of the Iranian prospect for the Gulf, because danger is not in the belief they adopt, but in the discriminative and transcendence of the Iranian revolutionary wave that based on spreading the shiat beliefs (of the Twelve Imams) at cost for the Sunnah trend.
- Iran should take a unified stand towards the Gulf Cooperation Council States in order for confidence to continue thrive between Iran and the Gulf states, and for the good relations that started with President Mohammed Khatemi to continue as well.
- A unified Arab strategy must be adopted towards the Iranian nuclear program; such strategy to be obliging, under supervision from Arab countries, particularly the geographic countries neighboring to Iran, in the negotiations and discussions concerning Iran's unclear program.

الفهرس

المحتويات

الفصل الأول

أدبيات البحث ومنهج الدراسة

المقدمة

مشكلة الدارسة

تساؤلات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

منهجية الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة

خطة البحث

مقدمة

تعتبر العلاقات الإيرانية – السعودية ذات طبيعة معقدة منذ سنوات، حيث يرجع هذا التعقيد إلى مجموعة من العوامل المؤثرة. فمن ناحية لعب العامل المذهبي دورا كبيرا في تعقيد هذه العلاقات، حيث أن الجمهورية الإيرانية تعتنق المذهب الشيعي الإثني عشري، بينما تعتنق المملكة العربية السعودية المذهب السني السلفي. وكثيرة هي الاختلافات والخلافات بين المذهبين، والتي تصل في ذروتها، أحياناً، إلى مرحلة التكفير والتشهير بين الجانبين. ومن ناحية ثانية هناك عدة عوامل أخرى أثرت، ولازالت تؤثر، على العلاقات بين الجانبين كالعامل الجغرافي، المتمثل في الصراع على سيادة الخليج، ومحاولة إيران فرض سيطرتها على الخليج العربي، كذلك الصراع على الحدود بين إيران ودول عربية مجاورة. ومن ناحية ثالثة هناك العامل السياسي أيضا الذي نتج عن علاقات البلدين بدول أخرى فمثلا علاقات السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية تزعج إيران كثيرا، وعلاقات إيران بروسيا تزعج السعودية، أيضا العامل العسكري وهو عامل التسلح، والمتمثل بالملف النووي الإيراني الذي تعتبره السعودية خطرا كبيرا يداهم أمن الخليج العربي ويؤثر بالسلب على جميع الواقعة عليه، ومن العوامل الأخرى المهمة، التنافس على الدور الإقليمي والتحكم في موازين القوى السائدة ورغبة إيران بأن يكون لها دور إقليمي رئيسي على حساب الدور السعودي .

هذه العوامل مجتمعة جعلت العلاقات بين إيران والسعودية تسير نحو الأسوأ على الرغم من حدوث بعض الانفراج في عهد الإصلاحيين، حيث عقدت بعض الاتفاقيات وتمت بعض الزيارات لتطوير العلاقة بين البلدين. فقد كانت السعودية تخشى من التمدد الشيعي الإيراني في المنطقة، كما كانت تخشى أن تفقد الزعامة الخليجية والعربية التي تتمتع بها. فإيران يمكن أن تؤثر في كثير من المناطق العربية الشيعية وغير الشيعية ، وذلك كالحوثيين في اليمن، والمعارضين البحرين، وأهالي المنطقة الشرقية في السعودية وغيرهم من الدول التي تضم أقليات شيعية.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في العلاقات الإيرانية السعودية في فترة زمنية محددة، هي فترة رئاسة محمد خاتمي (1997–2005)، حيث شكلت المتغيرات السياسية والاقتصادية عاملاً مهماً في إعادة صياغة العلاقات التاريخية بين البلدين رغم ما بينهما من خلافات مذهبية، وتوجهات

مختلفة في ‘دارة سياستهما الخارجية عامة وتجاه الدول الغربية والقوى الكبرى على وجه الخصوص. وهو الأمر الذي يجعل هذه الفترة جديرة بالاستجلاء والبحث ومحاولة الكشف العلمي .

تساؤلات الدراسة:

وتبرز مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية في عهد محمد خاتمي وأثرها على دول الجوار(1997–2005) ؟ وإلى أي حد أثرت هذه العلاقات على دول الجوار العربي؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، هي:

1– ما جذور العلاقات الإيرانية السعودية (1979–1996) ؟

2– ما محددات العلاقات الإيرانية السعودية زمن الرئيس محمد خاتمي (1997–2005) ؟

3– ما اتجاهات العلاقات السياسية بين إيران والسعودية في عهد الرئيس محمد خاتمي ؟

4– كيف تطورت العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية (1997–2005) ؟

5– ما أثر العلاقات الإيرانية السعودية فيما بين سنتي (1997–2005) على دول الجوار؟

أهداف الدراسة:

1. بيان جذور العلاقات الإيرانية السعودية (1979–1996) .
2. توضيح محددات العلاقات الإيرانية السعودية (1997–2005) .
3. بيان أبعاد العلاقات السياسية بين إيران والسعودية (1997–2005) .
4. بيان تطور العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية (1997–2005) .
5. إبراز أثر العلاقات الإيرانية السعودية فيما بين سنتي (1997–2005) على دول الجوار العربي.
6. تفسير أسباب التوتر بين البلدين، هذا التوتر الذي استمر فترات طويلة مما أثر كثيرا على علاقات البلدين، وكان لهذا التوتر أسبابه الكثيرة .
7. بيان السبل الكفيلة بالمحافظة على علاقات حسنة بين البلدين .

أهمية الدراسة:

1– تلفت نظر المسؤولين والمهتمين لما يتركه توتر العلاقات من التداعيات على مستقبل منطقة الخليج من ناحية، ومستقبل النظام الإقليمي العربي من ناحية أخرى، وتداعياتها على مستقبل العلاقات العربية الإيرانية، من ناحية ثالثة.

2- تكشف عن العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد والسياسة، وتبين أنهما قد يسيران في طريقين مختلفين، وأن ذلك قد يجعل أحدهما يساهم في تلطيف العلاقة بالآخر .

3- تسهم في تنمية وتطوير المعارف والدراسات السابقة، فهي ستكون إضافة جديدة تضاف إلى سلسلة الدراسات التي تحدثت عن هذا الموضوع، وستكون هذه الدراسة معمقة في الفترة المقصودة .

4- تضع خطوات على طريق تطوير العلاقات بين إيران والسعودية، هذه العلاقات التي كانت وما تزال مهمة داخليا وإقليميا وحتى دوليا، لذلك كان من الطبيعي اهتمام الدراسات بهذا الموضوع، وتخصيصه بالبحث والتمحيص .

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، الذي يساعد على معرفة جذور العلاقات الإيرانية (1979-1996)، وتطورها، ثم تحليل هذه العلاقات ضمن سياقها التاريخي لتعزيز فهم هذه العلاقات سواء كانت مستقرة أو متذبذبة . كما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المواقف التي بنيت عليها تلك العلاقات، ووصف العلاقات نفسها سواء كانت مستقرة أو متذبذبة، كذلك بعض المناطق التي لها علاقة بالدراسة، أيضا وصف أوضاع البلدين، وأنظمة الحكم فيها، وعلاقتها مع الدول المختلفة . وستستخدم الباحثة، بالإضافة إلى ذلك، عدداً من المناهج والنظريات ومنها:

1 – نظرية الدور ، وذلك لرصد المكانة التي تلعبها كلا البلدين، كذلك رصد الدور الذي تسعى إيران للعبه ليكون منافسا لدور الذي تلعبه أمريكا .

2- نظرية المصلحة القومية حيث أنه غالبا ما كانت العلاقات بين الطرفين تميل إلى التصادم والصراع وفي حالات نادرة كان الاتفاق والتصالح، هذا التصالح بين البلدين لم يكن من أجل التصالح نفسه بل من أجل المصلحة الخاصة لكلا البلدين، فإيران كانت تسعى للتصالح مع السعودية لتأمن شر أمريكا التي من مصلحتها أن يتم التصالح بين إيران والسعودية لتطمئن على استقرار منطقة الخليج التي تعتبرها المجال الحيوي لها، والسعودية رأت في هذا التصالح بوابة لتأمن شر إيران التي أصبحت تمتلك السلاح النووي المتقدم، كذلك لترضي حليفها الأكبر أمريكا، بالإضافة إلى بعض المصالح الاقتصادية والأمنية من هنا كانت الضرورة ملحة لاستخدام نظرية تبادل المنفعة التي توضح حالات التصالح أو التضارب بين البلدين لتحقيق المصالح الخاصة.

حدود الدراسة:

1- الحد الزماني: تتمحور الدراسة حول موضوع العلاقات الإيرانية السعودية 1997-2005 منذ فوز الرئيس محمد خاتمي في الانتخابات الإيرانية 1997 وحتى انتهاء فترة حكمه 2005، وهي فترة العلاقات الذهبية بين البلدين، فقد كانت هذه العلاقات غاية في التأزم بعد سقوط الحكم الملكي في إيران وقيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

2- الحد المكاني: يتمركز مكان الدراسة في إيران والسعودية على وجه الخصوص البلدين اللذان تناولت الدراسة العلاقات بينهما، ثم تتوسع لتشمل منطقة الخليج عامة وهي المنطقة التي تقع فيها البلدين وتدور فيها مظاهر التقارب والتباعد.

مصطلحات الدراسة:

- **تصدير الثورة:**

مصطلح ظهر في إيران عقب نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، بقيادة الخميني في قلب النظام الملكي بإدارة محمد رضا بهلوي، لتصبح إيران دولة دينية، ويقوم هذا المصطلح على العمل من أجل قيام ثورات مشابهة للثورة الإسلامية الإيرانية في جميع دول الشرق الأوسط.

- **التيار الإصلاحي :**

يشار به إلى توجه سياسي أو اجتماعي أو ديني ضمن اتجاه عام معين، يدعو الأفراد الذين في هذا التيار إلى تغييرات يعتبرونها غير انقلابية، وليست جذرية بحيث تصلح أمور يعتبرونها خاطئة ضمن التوجه السائد.

- **السياسة الخارجية** (Foreign policy) :

مصطلح سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية والدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة، وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة، والسياسة الخارجية هي إحدى فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من سيادة وإمكانية مادية وعسكرية، ويعرفها "بلاندو ولتون " أنها منهج تخطيط للعمل، يطوره صانعي القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

هو منظمة سياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية بحسب المبادئ التي حددها نظامها الأساسي ، فمجلس التعاون الخليجي يمثل تنظيما تعاونيا إقليميا أنشئ عام 1981 بعد

نشوب الحرب العراقية الإيرانية بين دول الخليج العربية وذلك لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة، وتشمل مجالات عمله جوانب الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والصحة والإعلام والتعليم والشؤون التشريعية والإدارية والطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، ويتكون هذا المجلس ست دول أعضاء وهي الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

- **المذهب الاثني عشري:**

يعرف بالرافضة أو الإمامية أو الجعفرية، وهم طائفة دينية إسلامية، وعادة فإن لفظة الشيعة إذا قيلت مطلقة دون تخصيص، فإن الذهن ينصرف نحو الإثني عشرية لكونها الطائفة الأكبر من حيث عدد الأتباع من بين الطوائف الشيعية الأخرى، وتَسمَّى أتباع هذه الطائفة بهذا الاسم تمييزا لهم عن الطوائف الأخرى التي تحمل اسم الشيعة كالزيدية والإسماعيلية، ولاعتقادهم بأن النبي محمد قد نص على إثني عشر إماماً خلفاء من بعده، فكان الخلاف حول عقيدة الإمامة هي المائز الرئيس بينهما وبين الطوائف الإسلامية.

- **منظمة الأوبك(OPEC):**

هي اختصار لجملة (Organization of the petroleum Exporting countries) والأوبك هي منظمة عالمية تضم اثنا عشرة دولة، تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمي، والتحكم في أسعاره وضبط إنتاجه، وتملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي، و70%من الاحتياطي العالمي للنفط تأسست في بغداد من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا ومقرها فيينا.

- **الهلال الشيعي:**

مصطلح سياسي، استخدمه عبد الله الثاني ملك الأردن للواشنطن بوست وأثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر 2004، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق، لإنشاء هلال يخضع للنفوذ الشيعي، ويمتد إلى لبنان، ويخل بالتوازن القائم مع السنة، ورأى في بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة يمكن أن يحمل تغييرات واضحة في خارطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة.

-الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات بين إيران والسعودية ومن بين هذه الدراسات:

1- **دراسة عبد الله فالح المطيري، "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011** . هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقات الخليجية الإيرانية، وقسمت هذه العلاقات إلى فترات، الفترة الأولى كانت في عهد الشاه من1941-1979 تناولت فيها الفترة الأولى من حكم الشاه ثم قوة إيران العسكرية في تلك الفترة والأطماع الإيرانية في الخليج العربي في، أما الفترة الثانية ركزت فيها على عهد الثورة الإسلامية 1979-1990 تحدثت فيها عن عودة الخميني إلى إيران بعد أن كان يعيش في المنفى ثم انتقلت إلى فترة حكم هاشمي رافسنجاني، والفترة الثالثة الثورة من عام 1990-2011 وقد تناولت فيها عهد محمد خاتمي 1997 حيث ركزت على التقارب الإيراني الخليجي الذي تبلور في هذه الفترة، وتعدت الدراسة ذلك إلى عهد محمود أحمدي نجاد واستعرضت فيها البرنامج النووي الإيراني وأهدافه وإعادة إحياءه، ثم أبرزت دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي وقسمتها إلى دوافع داخلية ودوافع خارجية واستعرضت أثر البرنامج النووي على منطقة الخليج والمواقف الخليجية والإقليمية والدولية من الملف النووي، كذلك ركزت على كيفية مواجهة التحديات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني ومراحل إدراك التحدي الأمني الخليجي كما فسرت مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي بالنسبة لإيران.

2- **دراسة فريدريك ويري وآخرون، "العلاقات السعودية الإيرانية منذ سقوط صدام- التنافس والتعاون وانعكاس ذلك على السياسة الأمريكية، عرض وتحليل هاشم بانقا الريح، الناشر مؤسسة راند، غَيناء للنشر، 2009.** طرحت هذا الدراسة العلاقات بين إيران والسعودية من حيث المواجهة والتعاون، ثم وضحت أثر المذهبية والأيديولوجيا على هذه العلاقات، كما بحثت في الصراع في منطقة الخليج بين إيران والسعودية، وتعدت ذلك لدراسة علاقات البلدين ومواقفهما تجاه الصراع في لبنان وفلسطين، وخلصت هذه الدراسة بمناقشة النتائج الرئيسية في موضوع العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاس ذلك على السياسة الأمريكية.

2 – **دراسة مخلد مبيضين، "العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 –السعودية حالة دراسة"، مجلة المنارة المجلد 14، العدد 2، 2008** . ألقت الدراسة الضوء على تطور العلاقات الخليجية الإيرانية منذ 1989، ثم تعدت ذلك لتفسير التقارب الخليجي الإيراني والأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التقارب، وقد طرحت عوامل التباعد في العلاقات الخليجية ووضحتها، وأبرزت تأثير التقارب السعودي الإيراني على دول الخليج، ثم ألقت الضوء على القضية العراقية وتطور الوضع في العراق بعد الاحتلال، واستعرضت عملية التقارب السعودي الإيراني .

4 – **دراسة محمد سالم الكواز، "العلاقات الإيرانية السعودية 1997–2001–دراسة سياسية"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 7، 2007.** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الجذور التاريخية للعلاقات السياسية الإيرانية السعودية 1925–1979، أي منذ عهد الشاهنشاهية وحتى بداية الثورة الإسلامية، ثم ألقت الضوء على تطور تلك العلاقات 1979– 1999، وقسمت هذه الفترة إلى مرحلتين المرحلة الأولى من 1979–1989، أي من بداية الثورة الإسلامية وحتى تولي رافسنجاني، أما المرحلة الثانية بدأت من 1989–1997، أي منذ عهد رافسنجاني وحتى تولي خاتمي، وركزت الدراسة على الاتفاقية الأمنية الإيرانية السعودية 2001التي أبرمها خاتمي مع السعودية، دوافعها ومحاورها الأساسية وأبعادها، حيث كانت خطوة نوعية في طريق التقارب بين البلدين .

5 – **دراسة طلال عتريسي، "الجمهورية الصعبة– إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية"، دار الساقي للنشر، بيروت، 2006** . عالجت هذه الدراسة فترة حكم الإصلاحيين في إيران، والتي بدأت منذ 1997 بتولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية وانتهت 2005 بفوز غير متوقع لمحمود أحمدي نجاد رئيسا سادسا لإيران، واستعرضت الدراسة السياسة الداخلية في إيران والموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، وأبعاد العلاقة الأمريكية الإيرانية، وتداعيات تطور الملف النووي الإيراني، مستخلصا أن إيران ستستمر من جهتها في العمل على ألا تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالاطمئنان في ساحة الشرق الأوسط، وتؤكد الدراسة أن غياب الخطة لما بعد سقوط نظام صدام حسين أدت إلى وجود فراغ لم تستطع واشنطن ملؤه وحدها بل شاركتها فيه إيران، كما أكدت الدراسة أن هذا الدور المتنامي والمتسارع يقلق الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة وأكثر ما يقلق السعودية التي بادرت إلى تحسين العلاقات مع إيران فكانت فترة حكم خاتمي هي الفترة التي بدت فيها العلاقات بشكل واضح، وهنا ليس بالضرورة أن تنتهي العلاقات بين إيران ودول الخليج لسبب انتهاء فترة حكم محمد خاتمي بل قد تمتد هذه العلاقات حتى في عهد الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد، وربما تتراجع هذه العلاقات لكن انقطاعها تماما أو حتى عودتها إلى سابق عهدها منذ بداية الثورة الإسلامية أمر غير وارد في مستقبل العلاقات بين البلدين.

6– **دراسة رندة مصطفى عبد الرحمن، العلاقات الإيرانية السعودية 1990–2000، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم،2004.** تناولت هذه الدراسة العلاقات الإيرانية السعودية 1990–2000 واستعرضت أهم القضايا التعاونية والخلافية بين البلدين، حيث بدأت باستعراض نشأة وتتطور علم العلاقات الدولية، وتعدت ذلك إلى تعريف موجز للدولتين موضوع البحث، كما

اهتمت باستعراض العلاقات بين البلدين خلال فترة حكم الشاه وفترة قيام الثورة الإيرانية حتى وفاة الخميني، ونهاية الحرب العراقية الإيرانية، وقيام دول مجلس التعاون الخليجي. ثم أبرزت التقاطعات الخلافية بين البلدين، والتي تمثلت الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، بالإضافة إلى الخلاف حول أمن الخليج، إلى جانب ذلك تناولت البعد الأيديولوجي للعلاقات الإيرانية السعودية وركزت على أهم التفاعلات التعاونية بين البلدين 1990-2000، مع استعراض العوامل التي أدت إلى تفعيل هذا التقارب والمتمثلة في الجانب الاقتصادي، والعلاقات بين الجانبين في إطار العالم الإسلامي، والتقارب بينهما عبر رؤية الجانبين للمشروع الشرق أوسطي، وموقفهما من الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى تأثير القوى الإقليمية والدولية في العلاقات السعودية الإيرانية. وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات بين البلدين شهدت عدت تقاطعات خلافية وتفاعلات تعاونية، وأن السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران قائمة على رد الفعل وأن تفاقم التوتر والصراع لا يؤمن مصالح الدولتين فحسب بل أنها فرصة لزوال الإمكانات الطيبة في علاقات دول المنطقة، فضلا عن استمرار الوجود الأجنبي في المنطقة، وعليه فإن حل القضايا الخلافية يأتي عن طريق تفعيل الدور التعاوني.

7- **دراسة فواز مناور، الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي 1990-2002، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة الأردنية،2004 .** هدفت الدراسة لإظهار طبيعة الصراع الأمريكي والإيراني في منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2002، ووضحت الدراسة مدى تأثر أمن الخليج بالأزمات التي مرت به، كما استعرضت المفاهيم الخاصة بالأمن الوطني والأمن القومي العربي وكذلك الأمن الخليجي وذكرت مصادر التهديد لكل منها، تناولت الدراسة أيضا محاولات دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منظومة أمنية موحدة من خلال التعاون العسكري الخليجي والإنجازات العسكرية للمجلس والاتفاق العسكري، ووضحت العقبات المعرقلة لهذه المحاولات والحلول المقترحة لاجتيازها،كما أبرزت الدراسة محاولات دول مجلس التعاون الخليجي للتنسيق مع العراق وإيران لضمان المحافظة على الأمن الخليجي، أيضا استعرضت العلاقات الخليجية العراقية وتهديد العراق لأمن الخليج وأبرزت مواقف دول الخليج من ضرب العراق، وتناولت الدراسة العلاقات الخليجية الإيرانية والتقارب بين الجانبين كذلك التهديد الإيراني لأمن الخليج.

8- **دراسة مركز دراسات الحضارات المعاصرة، أوراق حضارية معاصرة، إيران في عهد خاتمى، الصادر عن مركز دراسات الحضارات المعاصرة – جامعة عين شمس، 2003.** وضحت

الدراسة كيفية تعامل إيران مع الملفات المعقدة في محيطها الإقليمي من خلال إجراء بعض التحولات في سياستها الخارجية، كما أبرزت موقف إيران من حربي أفغانستان والعراق، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة تفيد بأن محمد خاتمي بعد أن تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية عمل على تنفيذ سياسة خارجية حافظ فيها على مصالح إيران القومية وفرض الشخصية الإيرانية في المنطقة بحيث لم تستطيع الولايات المتحدة تجاهلها ، وقد تبلور ذلك في التحولات التي بدت في أسلوب الخطاب الإيراني تجاه الولايات المتحدة والذي اعتمد على الواقعية السياسية الأيديولوجية، رغم وجود انقسامات داخلية واختلافات في وجهات النظر بين الإصلاحيين والمحافظين بشأن مواجهة التحديات الدولية خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعرض الدراسة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة وموقف النظام الإيراني بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه المتغيرات الإقليمية في المنطقة ومحاولتها التكيف مع الوضع مما أدى إلى تفويت الفرصة على الولايات المتحدة في استغلال أية هفوات تقع فيها إيران.

9- **دراسة حسن حمدان العلكيم، "العلاقات العربية الخليجية مع إيران- رؤية مستقبلية"،**

المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد 1990،37. ألقت هذه الدراسة الضوء على أسباب اندلاع حرب 1980بين إيران العراق والجهود الدولية المبذولة لإنهاء هذه الحرب كما وضحت الآثار المترتبة عليها، وتطرقت الدراسة إلى مستقبل التفاعلات بين دول المنطقة في فترة ما بعد الحرب، وقد خلصت إلى أن لاستقرار المنطقة متطلبات ترتكز على تبني دولها لسياسات تقوم على الانفتاح السياسي، وتجنب قدر الإمكان سياسة التحالف مع قوى الخارج وذلك لتخليص المنطقة من حالة التنافس والاستقطاب لها دور كبير في الجمود السياسي بين دول المنطقة بشكل واضح . كما خلصت الدراسة إلى رغبة كل من العراق وإيران في عدم العودة إلى حالة الحرب ورغبة الدولتين في تشجيع الاستثمارات الخليجية، وتحسين العلاقات الإيرانية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصا السعودية .

تعقيب على الدارسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتضح أن معظم الدراسات التي تناولت العلاقات الإيرانية السعودية كانت بشكل جزئي وغير شمولي، فمعظمها كانت تتناول العلاقات الإيرانية الخليجية بشكل عام، ومنها العلاقات مع السعودية، أو كانت تسلط الضوء على جانب واحد دون الجوانب الأخرى من العلاقات الإيرانية السعودية. ومنها من تسلط الضوء على فترات مختلفة عن الفترة التي تناولتها هذه الدراسة، مما يسبب ندرة في الدراسات التي تناولت تلك الفترة من

العلاقات بين البلدين، وربما يرجع ذلك إلى حداثة هذه الفترة. أيضا لم تتطرق الدراسات السابقة باستثناء دراسة محمد سالم الكواز إلى الأبعاد التاريخية للعلاقات بين إيران والسعودية، بل ركزت على بعض القضايا البارزة في العلاقات بين الطرفين مثل الملف النووي الإيراني، والاحتلال الأمريكي للعراق، والخلاف المذهبي والعقائدي في حين أهملت قضايا أخرى مثل النزاعات الحدودية مع إيران كالنزاع على الجزر الثلاث، والمسالة البحرينية، ولم تتطرق لمسألة النفط الذي يعتبر عاملا أساسيا في العلاقات بين البلدين. أيضا لم تسلط الضوء على الدور الجوهري الذي لعبه الإصلاحيين في إيران خصوصا خاتمي من أجل تحسين العلاقات مع السعودية، بل ركزت هذه الدراسات كثيرا على حالات التوتر بين البلدين، وقليلا ما ركزت على حالات الاستقرار. تجاهلت أيضا هذه الدراسات سياسة إيران الداخلية التي تنعكس بشكل مباشر على صانعي القرار للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية والمنطقة ، حيث السياسة الخارجية الإيرانية مرتبطة بوجود النظام وبما أن نظام الحكم في إيران من أعقد أنظمة الحكم في العالم كان من الضروري أخذه في عين الاعتبار أثناء تناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث لكن قلما تم تناوله في الدراسات السابقة.

وتسعى الباحثة لأن تكون دراستها إسهاما جديدا في مجال دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حيث ستحاول الإجابة عن تساؤلات تختلف بشكل أو بآخر عما طرح في الدراسات السابقة، مما يشكل إضافة للأبحاث العلمية في هذا المجال، وترجو أن تعتبر هذه الدراسة مرجع يستفيد منه الباحثين، كما تتمنى أن تنال هذه الدراسة إعجاب كل من يطلع عليها.

محتويات الدراسة:

تحتوي الدراسة على سبعة فصول والخاتمة والنتائج والتوصيات أما الفصول فهي مقسمة كالتالي الفصل الأول هو الفصل التمهيدي ويحتوي على أدبيات البحث ومنهج الدراسة، ويتناول الفصل الثاني الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية السعودية (1929-1996)، حيث يقتصر المبحث الأول على علاقات البلدين في ظل حكم الشاه (1929-1996)، ويتناول المبحث الثاني العلاقات السعودية الإيرانية في السنوات الأولى لقيام جمهورية إيران الإسلامية (1979-1989)، بينما المبحث الثالث يتحدث عن تطور العلاقات الإيرانية السعودية إبان حرب الخليج الثانية (1990-1996). أما الفصل الثالث فهو معنون بعنوان المحددات الداخلية للعلاقات الإيرانية السعودية في عهد محمد خاتمي (1997-2005) وهو مقسم إلى مبحثين المبحث الأول تناول المحددات الداخلية الإيرانية وتناول المبحث الثاني المحددات الداخلية السعودية أما الفصل الرابع المحددات الإقليمية والدولية للعلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي (1997-2005) ويقسم أيضا إلى مبحثين المبحث الأول المحددات الإقليمية المؤثرة في العلاقات بين

البلدين والمبحث الثاني المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات الإيرانية السعودية أما الفصل الخامس اتجاهات العلاقات الإيرانية السعودية في عهد الرئيس خاتمي(1997–2005) ويقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول يتناول سياسة حكومة خاتمي وأثرها على انفراج العلاقات بين إيران والسعودية المبحث الثاني السياسة السعودية وأثرها على انفراج العلاقات مع إيران المبحث الثالث تطور العلاقات بين الدولتين على ضوء السياسات السابقة بينما الفصل السادس تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية السعودية(1997–2005) فهو مقسم إلى أربع مباحث معنونة كالتالي المبحث الأول الأجواء الممهدة لتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين المبحث الثاني تطور العلاقات التجارية والصناعية بين البلدين المبحث الثالث تطور العلاقات الاستثمارية والمشروعات المشتركة في المجال الزراعي المبحث الرابع السياسات النفطية وأثرها على العلاقات بين إيران والسعودية أما الفصل السابع أثر تطور العلاقات الإيرانية السعودية على الصعيدين العربي والدولي(1997–2005) يقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول أثر العلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي على دول الخليج المبحث الثاني العلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي على بعض القضايا المهمة المبحث الثالث أثر تحسن العلاقات الإيرانية السعودية على السياسة الأمريكية.

الفصل الثاني

الجذور التاريخية للعلاقات السعودية الإيرانية (1929–1996)

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الملكية (1929 -1979)

المبحث الثاني: العلاقات السعودية الإيرانية في السنوات الأولى لقيام جمهورية إيران الإسلامية (1979-1989)

المبحث الثالث: تطور العلاقات الإيرانية السعودية إبان حرب الخليج الثانية 1990-1996:

المقدمة:

إن منطقة الخليج العربي من أهم المناطق في الشرق الأوسط والعالم، فهي منطقة حيوية تعتبر مركز تفاعلات هام سواء على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، وبالتالي فإن أي حدث كان صراع أو تعاون في تلك المنطقة فهو ينعكس بالإيجاب أو بالسلب على الصعيدين، ولا يأتي ذلك إلا من خلال الدول المهمة في منطقة الخليج، وبما أن جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية من الدول المؤثرة في المنطقة فإن من الضروري دراسة التفاعلات التي تدور بين البلدين، ولكثافة تلك التفاعلات اقتصرت الدراسة على فترة حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي، لكن أهمية البلدين في منطقة الخليج والشرق الأوسط دفعت الباحثة للتعمق في الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين من عام 1929 في ظل الملكية في إيران مرورا بالثورة الإسلامية 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية وانتهاءً بفترة حكم هاشمي رافسنجاني 1989–1996 لتبدأ تفاصيل العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس محمد خاتمي.

المبحث الأول

العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الملكية (1929 –1979)

لم تكن العلاقات الإيرانية السعودية في عهد الشاهنشاهية تسير على وتيرة واحدة، إلا أنها اتسمت باستمرار العلاقات الرسمية بين نظامين ملكيين من عام 1927 تاريخ تأسيس المملكة العربية السعودية إلى العام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية. وقد حكم المملكة العربية السعودية في هذه الفترة أربع ملوك من آل سعود هم الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبناؤه الملك سعود والملك فيصل والملك خالد آل سعود، بينما حكم إيران ملكان من أسرة البهلوي هم الشاه رضا بهلوي وابنه الشاه محمد رضا بهلوي الذي انتهى حكمه بالثورة الإسلامية الإيرانية.

كانت العلاقات قبل تلك الفترة تتسم بالانقطاع وعدم التواصل حتى وصل الأمر خلال السنوات الأولى لحكم الشاه رضا بهلوي إلى أن الحكومة الإيرانية كانت تكتب على جوازات السفر الإيرانية عبارة " يسمح لحامل هذا الجواز بزيارة جميع الدول ما عدا الحجاز " [(1)]. لكن الوضع قد تغير بعد قيام المملكة السعودية، حيث شهدت العلاقات بين البلدين توقيع معاهدة صداقة عام 1929 وذلك خلال زيارة قام بها حبيب الله خان هويدا كأول دبلوماسي يزور الحجاز ونجد وملحقاتها بتعيين من الشاه رضا بهلوي. وقد وقعها من الجانب السعودي وفد ثلاثي في

(1) تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، موقع يمان نيوز ، تاريخ الزيارة 22–5–2014، على الرابط http://yaman-news.net/index.php?ac=3&no=2633

الشؤون الخارجية[1] . ومنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات الإيرانية السعودية تسير بشكل منتظم، حيث حددت هذه المعاهدة أسس إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين وعلى أثرها الشاه عين هويدا وزيرا مفوضا من قبله في جدة بدءاً من مارس من العام 1930 [2]. وردا على تلك الخطوة، أرسل الملك السعودي عبد العزيز بن سعود وفدا برئاسة ابنه الأمير فيصل الذي كان آن ذاك نائبه على الحجاز إلى طهران سنة 1932 في أول زيارة سعودية رسمية إلى إيران؛ وذلك لتعزيز العلاقات والحفاظ على استمرارها بين البلدين [3]. وقد برزت لدى الملك السعودي، بعد توقيع معاهدة الصداقة، رغبة في التحالف مع إيران. الأمر الذي رفضته طهران واكتفت بالتمثيل الدبلوماسي الأدنى، والاتفاق على عدم الاعتداء. وبقيت العلاقات بين البلدين طيلة حكم الشاه رضا بهلوي على هذا الحال إلى أن احتل الحلفاء إيران عام 1941 حيث اتهموا الشاه رضا بهلوي بالانحياز نحو ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وأجبروه على التنازل عن الحكم لابنه محمد رضا بهلوي [4]. ورغم هذا التغير بقيت العلاقات بين البلدين ودية حتى عام 1943 ، حيث شهدت العلاقات توترا مع حدوث أول أزمة دبلوماسية وسياسية بين المملكتين، تمثلت في قيام الشرطة السعودية باعتقال أحد الحجاج الإيرانيين داخل الحرم المكي وهو يلقي القاذورات على الكعبة ويشتم الرسول والصحابة عليهم الصلاة والسلام. وقد صرحت السلطات السعودية أن الرجل اعترف بذنبه وأقيم الحد عليه بالإعدام بينما جاءت ردة الفعل الإيرانية غاضبة ومتهمة السلطات السعودية بالتشدد وأرسلت إلى السعودية بشكل رسمي " إن السفارة تحتفظ بكامل حق الدولة الإيرانية فيما يتعلق بهذا الحادث المؤسف وما يتعلق بكل ما يترتب عليه من نتائج" . ونتيجة لتلك الحادثة قام البلدان باستدعاء ممثليهم. وقطعت العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي عام 1944[5] . ولكن هذا الانقطاع لم يستمر طويلاً، حيث استؤنفت العلاقات مرة أخرى بعد عامين من انقطاعها، وذلك على إثر رسالة أرسلها الملك عبد العزيز للشاه محمد رضا بهلوي في العام 1946 يدعوه فيها إلى استئناف العلاقات بين الحكومتين، بحيث تقوم على أساس من روابط الثقة والتاريخ . وبرزت منذ ذلك العام حقبة جديدة في تاريخ

---

(1) محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية السعودية 1979–2001 دراسة سياسية، مجلة دراسات إقليمية، السنة4، العدد 7، 2007، ص ص 5–6.

(2) سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية 1932–1983، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت، 1994، ص40.

(3) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 6.

(4) طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906–1979، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 309.

(5) تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية، يمان نيوز، مرجع سابق.

العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين، حيث أرسلت المملكة العربية السعودية حمزة غوث سفيرا لها في طهران . وفي المقابل تم تعيين عبد الحسين صادق اصفند ياري وزيرا مفوضاً إيرانيا لديها [1]. وصارت العلاقات منذ ذلك الحين على خير ما يرام حتى جاء اعتراف الشاه محمد رضا بهلوي بإسرائيل في عام 1950 ليعكر من صفوها ويضيف سببا إلى أسباب الخلاف. ولم يسعف العلاقات بين البلدين في النصف الأول من خمسينات القرن الماضي إلا شعور الملكين بخطورة قيام ثورة الضباط الأحرار في مصر سنة 1952 ، والتي أسقطت حكم الملك فاروق ؛ لأنها شكلت بداية الانقلابات على الأنظمة الملكية في المنطقة. وكان ذلك سببا كافياً لعودة العلاقات الطيبة إلى سابق عهدها [2]؛ وذلك لأن دوافع البقاء أكثر تأثيراً من تأثير ملف الخلاف في السياسة الخارجية، وبخاصة لكون الدولتين على علاقة طيبة مع الولايات المتحدة ، الراعية الأكبر للكيان الإسرائيلي.

توفي الملك عبد العزيز بن سعود في العام 1953وتولى الحكم بعده نجله الملك سعود بن عبد العزيز، فسار على خطى والده في تطوير العلاقات مع إيران في جوانبها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه كان الشاه محمد رضا بهلوي يفضل تقوية علاقاته بالمملكة العربية السعودية ، لأنه كان يرى أن هيبته ونفوذه في بلده وفي دول الخليج مرتبطة، ولو جزئياً، بوجود علاقات قوية تربطه بالمملكة العربية السعودية، حيث إن التطورات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تتطلب تنسيق مواقف البلدين تجاه تلك الأحداث والتطورات التي تمخضت عنها دعوة إيرانية للملك سعود لزيارة إيران خلال العام 1955 ؛ لتبادل الرأي حول العديد من المسائل السياسية والاقتصادية وقد اتفق الطرفين في تلك الزيارة على التالي:

1. أن الشيوعية تمثل تهديدا خطيرا لدول الشرق الأوسط.
2. دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية .
3. التأكيد على حاجة الدول الاسلامية لفض منازعاتها الإقليمية.
4. فتح الحوار حول موضوع حلف بغداد 1955 [3] .

وقد وطدت قضية احتلال بريطانيا لواحة البريمي السعودية العلاقات بين البلدين حيث دعمت إيران موقف المملكة العربية السعودية عندما عرضت القضية على مجلس الأمن عام 1956 ، علماً بأن الذي دفع إيران لاتخاذ هذا الموقف هو حاجتها إلى دعم المملكة العربية

---

(1) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص6.

(2) الثورة الإيرانية في تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية، موقع نون بوست، تاريخ الزيارة 22-5-2014، الرابط http://www.noonpost.net/taxonomy/term/598/all

(3) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص7.

السعودية بشأن شكواها من معاملة البريطانيين للإيرانيين في البحرين وأماكن أخرى من منطقة الخليج العربي. وعلى الرغم من مظاهر التعاون تلك، فأن الخلافات بين البلدين كانت تطفو على سطح العلاقات بين الفينة والأخرى، ولكن دون أن يسبب ذلك انقطاعاً تاماً في العلاقات بين البلدين [1] .

وساهمت أزمة السويس عام 1956 في تعزيز العلاقات بين حكومتي إيران والسعودية بعد أن تبادل الطرفان الزيارات، وشهدت العلاقات السياسية بين الطرفين تحسنا وتطابقا في وجهات النظر في كثير من القضايا. وكان على رأس تلك الزيارات زيارة الشاه إلى الرياض بدعوة من الملك سعود بن عبد العزيز، حيث تم التباحث بشأن حلف بغداد. كما طرح الشاه مشروع ميثاق مشترك بين البلدين وهو ما لم يلق ترحيبا من قبل الملك السعودي. وقد نتج عن تلك الزيارة تنسيق موحد في المواقف بين البلدين بشأن الأزمة اللبنانية عام 1958 ، فقد تبنت الدولتان فكرة قيام الغرب بتحرك قوي لدعم الرئيس اللبناني آنذاك كميل شمعون. وقد أكد العاهلان على ضرورة وضع خطط مشتركة لمقاومة المحاولات السوفيتية للتسلل إلى الشرق الأوسط. وقد تشارك الملكان في القلق من الأوضاع في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي عام 1958 [2] . ومما زاد من تعزيز العلاقات الإيرانية السعودية في تلك الفترة بشكل لافت سقوط النظام الملكي في اليمن عام 1962م، حيث تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر – وهو العدو المشترك من وجهة نظر البلدين – لحماية نظام اليمن الجمهوري الجديد ضد التدخل السعودي . ووقف الشاه إلى جانب المملكة العربية السعودية من خلال مد يد العون العسكري لها. وقد ظهر هذا الدعم جليا عندما رفض الشاه محمد رضا بهلوي التدخل المصري في اليمن، حيث قال" أن هذا التدخل إنما يستهدف المملكة العربية السعودية كما يسعى إلى السيطرة على نفط شبه الجزيرة العربية"[3].

وقد استمرت العلاقات طيبة بين البلدين بوصول الملك فيصل بن عبد العزيز إلى عرش المملكة العربية السعودية 1964 إثر عزل الملك سعود بن عبد العزيز [4]. إذ لم يحدْ الملك فيصل بن عبد العزيز عن نهج سَابِقَيْه في علاقات بلاده مع إيران، بل حرص على ترسيخ أركان الأمن الإقليمي وتدعيم أسسه من خلال دبلوماسيته الهادئة في التقارب مع إيران. وقد ساهم

---

(1) العلاقات الإيرانية السعودية العلاقات السياسية من 1925–1979، موقع المعرفة، تاريخ الزيارة 30–5–2014، الرابط http://www.marefa.org/index.php

(2) المرجع السابق.

(3) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص9.

(4) المرجع السابق، ص9.

عاملان في هذا التقارب: تمثل العامل الأول في انحصار المد القومي العربي إثر هزيمة يونيو حزيران 1967 وتمثل العامل الثاني في الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في يناير 1968، حيث نتج عن ذلك نشوء فراغ سياسي وعسكري نشأت معه أهمية التقارب بين البلدين بهدف المحافظة على الاستقرار السياسي ومواجهة الحركات الراديكالية التي استهدفت إحداث تغييرات سياسية، فضلا عما أفرزته من تهديد لمضيق هرمز الذي كان يصدر ما يقرب من 40% من إنتاج النفط إلى العالم الخارجي . ومن هنا ارتكزت جهود الملك فيصل على سد الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني داخل المنطقة وليس خارجها، وذلك بتكثيف التعاون والتعامل الدبلوماسي مع إيران وعدم استبعادها من مسؤولية أمن الخليج [1].

ومن هذا المنطلق جاءت زيارة الملك فيصل إلى طهران عام 1967 ؛ وذلك لتعميق الصلات مع إيران، وقد أكد على ذلك بقوله أمام البرلمان الإيراني: " إن الإسلام هو عنصر التقارب بين الأمتين.... لقد حان الوقت اليوم للوصول إلى تعاون وترابط أفضل بين بلدينا" . ثم دعا خلال تواجده في طهران الشاه لزيارة المملكة العربية السعودية [2] . لكن الأحداث جرت بما لا تشتهي رغبات الملك فيصل، حيث عادت العلاقات الإيرانية السعودية في عام 1968 إلى التوتر بسبب انسحاب البريطانيين من البحرين وزيارة الشيخ عيسى آل خليفة إلى السعودية وقد أدى ذلك إلى إلغاء الزيارة المجدولة للشاه إلى المملكة العربية السعودية. فقد رأت إيران في استقبال الملك فيصل للشيخ عيسى اعترافا سعوديا بالدولة البحرينية التي تعتبرها إيران محافظة من محافظاتها. ولذلك هددت إيران بضم البحرين بالقوة العسكرية إلى أراضيها فرد الملك فيصل بأن أي هجوم على البحرين سيرد عليه من السعودية [3] . لكن سرعان ما عادت العلاقات بين البلدين إلى حالتها السابقة في نفس العام؛ وذلك بعد وساطة الملك المغربي الحسن الثاني. وقد دفع هذا الأمر الملك فيصل لتكرار دعوته للشاه بزيارة الرياض. وفي تلك الزيارة حاول الشاه إقناع الملك فيصل بضرورة الاتفاق على مشروع دفاعي عسكري؛ ليحل محل الانسحاب البريطاني الذي سيترك منطقة الخليج معرضة للفوضى وعدم الاستقرار ؛ ولمواجهة التحركات التي يقوم بها الأسطول السوفييتي في البحر المتوسط بعد حرب حزيران 1967 ، في حين كان الملك

---

(1) جمال زكريا قاسم، ورقة بعنوان: العلاقات السعودية الإيرانية ومشكلات الأمن الإقليمية في الخليج العربي على عهد الملك فيصل بن عبد العزيز 1964–1975 ، قدمت في ندوة بعنوان: تاريخ الملك فيصل بن عبد العزيز، نظمها دارة الأمير خالد الفيصل، تاريخ النشر 9مايو 2008، على الرابط:http://cutt.us/qMFh

(2) سعيد باديب، مرجع سابق، ص ص 75–79.

(3) تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، موقع يمان نيوز، مرجع سابق.

فيصل يفضل عدم التورط في تلك المشروعات ، ومن ثم دعا إلى قيام مشروع تحالف إسلامي باعتباره رابطة أشمل ويمكن أن تجمع سائر جهود الأمة[1].

وفي النصف الثاني من العام 1968 عقدت المملكة العربية السعودية مع إيران اتفاقية بشأن السيادة على الجزيرة العربية وجزيرة فارسي، وتعيين خط الحدود الذي يفصل المساحات المغمورة وقد وقعها عن الجانب الإيراني منوشهر إقبال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة النفط الإيرانية ومن الجانب السعودي أحمد زكي يماني وزير النفط والثورة المعدنية [2] . لكن مسألة البحرين كانت تطفو على السطح بين فينة وأخرى؛ فتثير قلق المملكة العربية السعودية جراء التطلعات الإيرانية الخفية للسيطرة العسكرية على الخليج العربي. وقد تأكد ذلك من خلال تصريحات أحد المسئولين الإيرانيين في العام 1968 بقوله" إن التخلي عن مطالبنا في البحرين قد يعني التخلي عن شيء مقابل لا شيء ... نحن لا نريد البحرين ولكن مطالبنا بها موضوع مساومة في مجال رسم مستقبل الخليج". [3] وقد نظرت المملكة العربية السعودية إلى هذا النوع من التفكير على أنه علامة بأن إيران تعرض أمن الخليج للخطر، وبخاصة بعد أن أبدى الشاه، في نهاية عام 1970 ، رغبة في التراجع عن مطالبته بالبحرين في مقابل الحصول على تعويض هو الحصول على الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وتبين ذلك من خلال تصريحاته في مناسبتين مختلفتين أنه ينوي احتلال هذه الجزر بالقوة حال انسحاب بريطانيا من الخليج في نهاية عام 1971 . وهو ما عارضه الملك فيصل[4] وبالفعل نفذ شاه إيران تهديده وقام باحتلال الجزر حيث قضت تلك الخطوة على روح التعاون التي كانت بين البلدين. وبناء على ذلك سادت حالة من التوتر تخللها تبادل بعض الزيارات حتى عام 1977 وبخاصة بعد مقتل الملك الفيصل عام 1975 ، حيث أبقت تلك الزيارات على قدر ضئيل من العلاقات الطيبة إلى أن قامت الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979 ، والتي قلبت النظام السياسي الإيراني رأسا على عقب؛ لتدخل العلاقات الإيرانية مرحلة جديدة من العلاقات سادها الشك والريبة [5]

---

(1) جمال زكريا قاسم، العلاقات الإيرانية العربية، معهد البحوث والدراسات، 1990، ص 152.

(2) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص12.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة

(4) المرجع السابق، ص ص 12–13.

(5) آمال السبكي، تاريخ إيران بين ثورتين 1906–1979، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ب. ت، ص 197.

المبحث الثاني

العلاقات السعودية الإيرانية في السنوات الأولى لقيام جمهورية إيران الإسلامية (1979–1989)

شكلت ثورة 1979 الإسلامية في إيران مفصلا مهما في تاريخ إيران وعلاقاتها بالدول العربية عامة، بدول الخليج وعلى رأسها علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص. ولم يأت هذا التطور عبثا ، ولكنه كان ناتجاً عن وجود تيارين من القوى السياسية المتنافسة في إيران. وقد ترك هذا التنافس والخلاف السياسي في وجهات النظر آثاره على تطور العلاقات بين البلدين . فالتيار الأول المتمثل في المؤسسة الدينية متأثر بالخلاف مع الحركة السلفية (الوهابية) السعودية. لذلك فهو يعتبر أن النظام السعودي يمثل الوجه السياسي للحركة الوهابية، ومن ثم يناصبه العداء الأيديولوجي من حيث المبدأ. وهو الأمر الذي انعكس على العلاقات بين البلدين في حالة حكم أنصار هذا التيار. أما التيار الثاني فهو المؤسسة العسكرية والأمنية التي تبدو أكثر انفتاحاً تجاه تطور العلاقات مع السعودية[1] .

ومن هنا يمكن القول إنه قد تم الربط بين الدين بالسياسة لدى قيادات الثورة الإسلامية الإيرانية، منذ تأسيسها، ولا سيما في ظل هيمنة المؤسسة الدينية على معظم مقاليد الأمور، وعلى رأسها القرار السياسي والاقتصادي للدولة في إيران . ويتضح ذلك من طبيعة نظام الحكم في إيران الذي يقوم على ولاية الفقيه هذا النظام الذي صاغه فكر الخميني والذي يعتبر المفجر الأول للثورة الإسلامية والمؤسس الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد حدد الخميني مصدر السلطة في الحكومة الإيرانية، في المؤسسة الدينية وعلى رأسها الفقهاء ، بل الفقيه الولي الذي يسير الأمور في ظل ما يعرف بسلطات ولاية الفقيه. وهذا أعطى للولي الفقيه صلاحية تولي السلطة مباشرة؛ لأنه يعتبره الأنسب لتطبيق الإطار الذي وضعه للحكومة الإسلامية. و لذلك أعلن أن الحكم الملكي غير شرعي من وجهة نظر الإسلام، ونادى بتغيير أنظمة الحكم الملكية وبإحلال أشكال أخرى من أنظمة الحكم بدلا منها. وقد بلور رفضه للحكومات الملكية الوراثية بفكرة تصدير الثورة الإسلامية . هذه الرؤية الإيرانية فرضت توترا على

---

(1) محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات ، 8 مايو 2012، على الرابط :http://cutt.us/avTXT .

علاقة إيران بالنظم الملكية، وخصوصا في منطقة الخليج التي تعتبر أقرب المناطق إلى إيران والأكثر تأثرا بالأحداث الدائرة على الساحة الإيرانية. ولم يقصد الخميني في دعوته لتصدير الثورة استخدام الأدوات العسكرية بل أراد تصدير حماس إيران الديني وفق رؤيتها المذهبية الخاصة. فهو يرى أن تصدير هذا الحماس إلى الجماهير الإسلامية سيجعلها تنتفض وتخلص نفسها من النظم الفاسدة. ومن هذه الفكرة عمدت إيران على استخدام أدوات الدولة المختلفة لنشر رسالة الثورة من خلال المؤتمرات والسفارات في الخارج وبالإضافة إلى محاولتها استغلال موسم الحج لنشر أفكارها الثورية[1] .

ويتضح من ذلك أن السعودية كانت البلد الأول المستهدف لتصدير الثورة إليه؛ لأن الحج لا يكون إلا على أراضيها، ولأن نظام الحكم في السعودية نظام ملكي يرفضه الخميني، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين إيران والسعودية والمنافسة على الصدارة في منطقة الخليج ، وهي المنافسة الموروثة من العهد الشاهنشاهي السابق على الثورة.

ومن اللافت للانتباه أن هناك توازناً نسبياً بين إيران والسعودية في الناحية الأيديولوجية وخطاب القوة والمشروعية السياسية. فلكل من إيران والسعودية نفس القوة الأيديولوجية، حيث قامت إيران على نظرية ولاية الفقيه التي طرحها آية الله الخميني. وفي المقابل يرجع تأسيس السعودية إلى اتحاد محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب، وفقاً لرؤية دينية سلفية على مذهب أهل السنة والجماعة التي ترفض الاعتقاد بصحة الفكر الشيعي ، على وجه الإطلاق، بل تخطئه في كثير من القضايا الدينية الرئيسة. وهكذا يمكن القول إن إيران والسعودية المنافستان أيديولوجياً.[2] وأن هذا التنافس شكل متغيراً رئيساً في العلاقة بين البلدين. وأن تحسن العلاقة أو توترها قد ارتبط بمدى اندفاع إيران نحو تصدير رؤيتها الفكرية والمذهبية الخاصة. ومن الجدير بالذكر أن هذا التنافس بدا جليا منذ أول يوم نجحت فيه الثورة الإيرانية. وقد اتضح ذلك من خلال عدد من الأحداث التي وقعت في السعودية ، وبخاصة في مواسم الحج، ومنذ نجاح الثورة عام 1979م مباشرة.

---

(1) منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2008،ص ص127–129.

(2) أحمد سامي عنتر، المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، تاريخ التصفح 20–4–2011.http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN63.HTM

أولاً: توتر العلاقات الإيرانية السعودية عند قيام الجمهورية الإسلامية 1979–1981م:

كان وقع تطور الأحداث في إيران عام 1979 مؤثر جدا على دول الخليج العربي، وخصوصا السعودية . فقد عجَّل هذا الحدث بالاحتكاك والمواجهة بين بعض الشيعة في السعودية مع الأمن السعودي. ثم تعرض الحرم المكي الشريف عام 1979 إلى محاولة استيلاء من قبل شخص يدعى جهيمان العتيبي ، حيث ادعى العتيبي أن أحد أفراد طائفته هو المهدي المنتظر. وجمع بعض المسلحين في الحرم المكي في محاولة للاستيلاء عليه. وبقي الحرم المكي معطلا لمدة أسبوعين كاملين. وردا على ذلك أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية بياناً تستنكر فيه ما حدث وتجيز لقوات الأمن السعودي مقاتلتهم وتخليص الحرم منهم. وبناءً على ذلك تحرك الأمن السعودي، فقتل 86 شخصاً منهم وسجن الباقون[1] .

وقامت السلطات الإيرانية، على إثر ذلك، باستغلال الفرصة للتشهير بالمملكة العربية السعودية كما اعتادت في كل موسم حج تقريبا فقامت بإطلاق تصريحات معادية للسعودية خصوصا بعد تلك الحادثة ، وذلك في شهر تشرين من عام 1979 ،في الوقت الذي كان فيه الإعلام الإيراني يتهجم على السعودية، ويتهمها بالإلحاد ومعاداة الإسلام. كما قامت الصحف الإيرانية بنشر أخبار الاضطرابات والمظاهرات التي كانت تحدث في السعودية في ذلك الوقت. ومما زاد في خطورة الموقف أن الحكومة الإيرانية دعمت المنظمات المعارضة للسعودية مثل الحزب الإسلامي في الجزيرة العربية الذي أصبح مقره في إيران[2] .

وكانت الحكومة السعودية قد شعرت بقلق شديد من سقوط الشاه في إيران. وزاد من مخاوفها خشيتها من أن ترفع الولايات المتحدة يدها عندما تواجه السعودية أزمة من الأزمات. فقد عبرت صحيفة (News week) الأمريكية عن ذلك في 3آذار 1980 فقالت بأن المملكة السعودية قد تأثرت بهذه الثورة الإسلامية أكثر من أي دولة في الشرق الأوسط[3] . ومع ذلك لم يكن للمملكة العربية السعودية أي موقف عملي تجاه إيران. وكان المسئولون السعوديون يمتنعون عن إبداء وجهات نظرهم بصراحة تجاه الثورة الإسلامية، بل كانوا يركزون جهودهم حول القضايا الخلافية. ولكنهم عملوا في سرية تامة لوضع العراقيل في طريق النظام الإيراني الجديد؛ وذلك لمنع تصدير أفكاره إلى الدول العربية. وفي تلك الفترة كانت السعودية تراقب عن كثب الصراع

---

(1) عبد العزيز بن أحمد البداح، حركة التشيع في الخليج العربي دراسة تحليلية نقدية 1971–2010، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010، ص351.

(2) جاسم محمد النداوي، واقع العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي البصرة، المجلد13، العدد4، 1981،ص63.

(3) محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص18.

الدائر بين التيار الليبرالي والتيار الأصولي في إيران، انتظاراً فوز أحد التيارين؛ حتى تتمكن من تحديد سياستها نحوه . فلو فاز التيار الليبرالي في هذه المنافسة لقيد ذلك سياسة تصدير الثورة إلى البلدان المجاورة. لكن ما حدث هو العكس ، إذ انتصر التيار الأصولي الذي اتبع سياسة راديكالية ثورية، وتمسك بسياسة تصدير الثورة، حيث أسس مكتب الجبهة التحررية لشبه الجزيرة العربية، وعقد اجتماعا لما سمي بالحركات التحررية في المنطقة. ودفع هذا الأمر السعودية لدعم العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية1980 . وفي تلك الفترة ، وتحديدا في 25 شباط مايو من عام 1981 تأسس مجلس التعاون الخليجي الذي يضم 6 دول خليجية هي: السعودية وقطر والبحرين والإمارات وعمان والكويت. وقد هدفت السعودية من ذلك إلى إقامة سد منيع لمواجهة نفوذ الثورة الإسلامية والتصدي لمبدأ تصدير الثورة الذي كانت إيران تسعى لنشرها في المنطقة . كما عملت على قمع "الحركات التحررية" في الخليج ومكافحة الأصولية الإسلامية ، وعلى توسيع النفوذ السعودي في المنطقة وذلك لتلافي الفراغ الناشئ عن غياب دور الشرطي الإيران في المنطقة في ظل حكم الشاه.[1] .

ومن الواضح أن إيران قد تورطت منذ البداية في تأزيم علاقاتها مع دول الخليج ومنها السعودية؛ لأنها تبنت مشروعا توسعيا ومهيمنا في المنطقة، ووضعت له استراتيجية جديدة بعد انتصار الثورة الإسلامية. وهذه الاستراتيجية هي التي نص عليها دستور الجمهورية الإيرانية في مادته 154 من الفصل العاشر الخاص بالسياسة الخارجية. وهي نصت على السعي لتأسيس الحكومة العالمية والتدخل في شئون الآخرين من خلال تولي مهمة دعم من سمتهم المستضعفين ضد المستكبرين، كما نصت على دعم الحركات التحررية في العالم[2]

وفي خضم هذه الأحداث اتجهت إيران لتَزَعُّم بعض جماعات الصحوة الشيعية الداعية إلى الوحدة الإسلامية مثل حزب الله اللبناني، وحزب الدعوة في العراق، وجماعة خط الإمام في الكويت . ومن ثم أصبح تهديد الوضع القائم في السعودية ودول الخليج المجاورة هو السمة المميزة للجمهورية الإيرانية. ومن الملاحظ أن إيران زادت من ضغوطها على دول الخليج خلال حربها مع العراق لدفع تلك الدول إلى التوقف عن دعم وتأييد العراق [3]

وقد بلغ التوتر بين البلدين ذروته، بعد الأحداث التي حدثت في موسم حج 1981 ، عندما قام الخميني بتوجيه تحذيرات شديدة اللهجة للحجاج أن يستغلوا هذه المناسبة السنوية

---

(1) مجلة صداي عدالت (صوت العدالة) الإيرانية، العلاقات الإيرانية السعودية بعد الثورة، 26 آب 2002 على الرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1487&lang=.

(2) سعد محمد بن نامي، سياسة التدخل الإيراني في الخليج الدوافع والأهداف، موقع البينة، 2مايو 2011.

(3) منصور العتيبي ، مرجع سابق، ص ص129-130 .

الدينية للأغراض السياسة وردا على تصريح الخميني هذا خرج الحجاج الإيرانيون في مسيرات في مكة والمدينة ورفعوا خلالها صورا للخميني وتهجموا على رؤساء دول الخليج؛ مما أجبر السعودية على إلقاء القبض على أبرز زعماء المظاهرات، وكانوا من أعضاء البرلمان الإيراني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لترحيلهم. وفي المقابل استنكرت الحكومة الإيرانية ما قامت به السعودية وشنت حملة إعلامية عدائية عليها [1] .

وفي هذه الأثناء، اتخذت إيران من القضية الفلسطينية وسيلة للتشكيك في السعودية. فمنذ عام 1979 أعلنت إيران موقفا معاديا لإسرائيل؛ فوضعت نفسها في المعسكر الذي يرضي الشعوب وينتصر للمستضعفين، وانتقدت السعودية لسعيها لحل القضية الفلسطينية من خلال ما يسمى بعملية السلام. ومما زاد أيضا من توتر العلاقات بين البلدين علاقة السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أن إيران ترى أن هذه العلاقات موجهة ضدها، ولاسيما بعد قيام جمهورية إيران الإسلامية عام 1979 . الأمر الذي أنهى ربيع العلاقة التي كانت تجمع إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1953.[2] . وقد تجلى الموقف السعودي المناوئ لإيران في أثناء الحرب العراقية الإيرانية في مكالمة أجراها الملك خالد عام 1981 ، مع الرئيس العراقي صدام حسين قال فيها" إننا معكم في السابق والحاضر، وإننا معكم في حربكم العادلة لاستعادة سيادتكم على أراضيكم المسلوبة وسيطرتكم الكاملة والشرعية عليها[3] .

ثانياً –بداية تحسن العلاقات الإيرانية–السعودية من 1982–1986م:

دارت، في أواخر عام 1982 ، مباحثات بين إيران والسعودية بخصوص سلامة الحجاج . وقد اتسمت هذه المباحثات بالنجاح النسبي المحدود الذي لم يتجاوز تأمين سلامة الحجاج والمحافظة على قدسية فريضة الحج وتيسير سبلها أمام الحجاج. ومما أدى إلى محدودية النتائج وضيق نطاقها أن السعودية، في تلك الفترة، كانت قد منحت العراق مساعدات مادية وعسكرية وسياسية ومعلوماتية في حربها ضد إيران؛ مما جعل إيران تأخذ موقفا أكثر تشددا من السعودية، مستغلة الانتصارات التي حققتها بفعل استقرارها الداخلي، حيث قامت بعمل دعايات ضد العرب ووجهت إليهم التهديدات بأنه في حالة تأكد لها دعمهم للعراق فإنها سوف تمد جبهة الحرب إليهم. وقد ظهر هذا التهديد واضحا في خطاب الإمام الخميني عام 1983 حيث قال: "لقد أردنا من مجلس التعاون الخليجي الضغط على العراق لإيقاف اشتعال الحرب. وإذا لم يستجب العراق

(1) محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينات، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1990، ص ص 138–139.

(2) محجوب الزويري، مرجع سابق.

(3) محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص23.

لهذا الطلب فليوقفوا دعمهم له. فنحن لم نحاربهم أبدا أما إذا ساعدوا العراق فبالطبع لن نتجاهل ذلك" [1] . ومتابعة لهذا التوجه، طالب رئيس الوزراء الإيراني آنذاك مير حسين موسوي بإرسال قوات من الدول الإسلامية إلى مكة والمدينة المنورة[2].

ويبدو أن سياسة التهديد قد تركت أثرها على الموقف السعودي، فقد أكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل خلال لقائه مع إحدى المحطات التلفزيونية عام 1984 على خطورة توسع الحرب العراقية الإيرانية، كما أكد أيضا على أن حكومته وحكومة الكويت والبحرين ستساعدان على إطفاء نار تلك الحرب[3] . وبناءً على ذلك، سحب هاشمي رفسنجاني الذي كان رئيس مجلس الشورى في ذلك الوقت، تصريح موسوي في نهاية تلك السنة[4] .

ومع ذلك وصلت الخلافات الإيرانية في شباط 1986 إلى أعلى درجاتها؛ بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط فقد نقل راديو طهران في ذلك الوقت عن رئيس وزراء إيران الأسبق مير حسن موسوي قوله "إن صادرات النفط السعودية هي العامل الرئيسي في انهيار الأسعار. ولا يوجد مبرر للمستوى الجاري من الصادرات السعودية" وأنهى موسوي حديثه مهدداً بقوله "إن إيران لن تلتزم الصمت إزاء هذه القضية". صرح هاشمي رافسنجاني الذي كان رئيس البرلمان الإيراني في ذلك الوقت بأن إيران قد تتوقف عن صادراتها النفطية كليا ثم حذر بأن إيران ستتخذ إجراءات متشددة ضد السعودية إذا ما ثبت أن لها يدا في هبوط أسعار النفط . وبعدها هاجم مسئولون إيرانيون السعودية بغضب شديد، في شهر نيسان من عام 1986 واتهموها بالمسئولية عن هبوط الأسعار ثم أكدوا بأن "إيران قد تتوقف عن تصدير النفط لجعل الأسعار ترتفع". [5]

وفي محاولة لاحتواء الموقف، زار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، في شهر يوليو 1986 إيران. وتبادل في هذه الزيارة وجهات النظر حول مختلف القضايا التي تهم البلدين. وفي نفس العام قام وزير الخارجية الإيراني علي ولايتي بزيارة إلى السعودية. وتناولت المباحثات عدة أمور ، ولكنها باءت بالفشل الأمر الذي جعل السعودية مرة أخرى تتجه إلى دعم العراق في الحرب ضد إيران بشكل أوسع ، حيث قامت ببيع العراق 280 ألف برميل نفط يوميا ، وتعهدت

---

(1) مجلة صوت العدالة مرجع سابق.

(2) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص131.

(3) محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص25.

(4) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص131.

(5) محمد جاسم النداوي، مرجع سابق، ص156.

بدفع جزء من قيمة مشتريات الأسلحة العراقية، ووضعت عددا من موانئها ومطاراتها تحت تصرف العراق لنقل البضائع والمعدات العسكرية[1] .

ثالثاً– تأزم العلاقات الإيرانية–السعودية لدعم إيران للحراك الشيعي(1987–1989م):

لم يوفر الساسة الإيرانيون أي محاولة كانت لزعزعة الاستقرار في المملكة العربية السعودية التي تعتبر الغريم الأكبر لإيران في منطقة الخليج بل والشرق الأوسط وقد كان الشيعة السعوديون ورقة مهمة في يد إيران لتحقيق هذا الهدف حيث حاولت استغلالهم عن طريق دفعهم إلى التمرد على النظام الحاكم في السعودية، الأمر الذي جعل الإسلاميين الشيعة بقيادة حسن الصفار يقومون بتنظيم انتفاضة في المنطقة الشرقية ضد النظام السعودي حيث اعتبروا أنه نظام غير شرعي[2] .

تزعّم الصفار المعارضةَ الشيعية السعودية، في ذلك الحين. وينتمي الصفار إلى التيار الشيرازي، نسبة إلى المرجع الشيعي محمد الشيرازي (1928 – 2001م)، الذي كان من مؤسسي فكرة حزب الدعوة العراقي. وهو تيار شيعي كبير، يتسم بالتطرف والغلو، وينشط في العراق وإيران وبلدان الخليج العربي. رفض اسم (حزب) لأنه اسم غربي، وآمن بولاية الفقيه قبل الخميني.

وقد دخل هذا التيار إلى السعودية من خلال بعض الطلبة السعوديين الذين درسوا في حسينية الرسول الأعظم بالكويت، التي كان الشيرازي أسسها من قبل . ومنهم توفيق السيف، وحسن الصفار. وأصبح لهؤلاء الطلبة نشاط ملموس في القطيف، وقد تحمسوا للثورة في إيران، كثيرا، حيث كان الشيرازي على علاقة قوية بالخميني، وذهب أتباعه إلى طهران وأقاموا لهم معسكراً خاصاً لاستقبال الشباب الخليجي وتعبئته.

وبعد أن اصطدم بالنظام السعودي، ذهب إلى إيران، حيث أسس حركة (منظمة الثورة الإسلامية بالجزيرة العربية) وترأسها. وبقي الصفار والمنظمة يقودان المعارضة ضد المملكة حتى عام 1986م، حيث تم عزل نائب المرشد الإيراني حسين علي منتظري، الداعم له، وصعد تيار خامنئي/ رفسنجاني، الذي قلص نشاط الحركة، قبل أن يتم إجبارها على الرحيل من طهران.

وبعد مغادرة رجال الحركة عن إيران شهد التيار الشيرازي السعودي مراجعة فكرية جذرية، تحول بعدها من العمل الثوري إلى العمل السياسي في لندن. وغير اسم الحركة إلى (الحركة

(1) صوت العدالة، مرجع سابق.

(2) موشيه ماعوز، مقال بعنوان الهلال الشيعي خرافة أم واقع، سلسلة ترجمات الزيتونة28، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، مارس 1908.

الإصلاحية) كما غير اسم (مجلة الثورة الإسلامية) الناطقة باسم المنظمة إلى (مجلة الجزيرة العربية).

وكان التصادم الذي وقع بين الحجاج الإيرانيين الموالين للخميني ورجال الأمن السعوديين من أبرز الأحداث التي أظهرت البعد الشيعي السياسي في السعودية في تلك الفترة . وذلك في موسم حج لسنة 1987 . الأمر الذي انتهى بمطالبة الخميني بتحويل إدارة الحرم الشريف إلى إدارة تشرف عليها كافة الدول الإسلامية.[1] . وفي عام 1988 نظمت الحكومة الإيرانية مؤتمرا في لندن للدعوة إلى نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين، وجعلت من موسم الحج منذ عام 1979 مناسبة سنوية لانتقاد النظم العربية وخصوصا الخليجية[2] . وقد ركزت المسألة الشيعية في السعودية على المنطقة الشرقية التي تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم، والذي يقدر بنسبة 25%من إجمالي الاحتياطي العالمي. والسبب في ذلك أن شيعة المنطقة الشرقية في السعودية على تواصل وارتباط وثيق بمناطق الوجود الشيعي في البلدان المجاورة من العراق وإيران والبحرين والكويت[3] .

وزادت العلاقات بين البلدين توترا، في العام التالي 1989، بعد أن قامت قوات الأمن السعودية بقتل 400 حاج إيراني على إثر مظاهرات صاخبة قاموا بها أثناء موسم الحج. الأمر الذي أغضب إيران وجعل الخميني يعتبر إسلام السعودية إسلاماً على الطريقة الأمريكية، وقال "إذا غضضنا الطرف عن جرائم صدام فجرم آل سعود بخصوص قتل الحجاج لا يمكن العفو عنه" . من جانبها أعلنت السعودية بعد هذه الحوادث أن إيران كانت تستهدف السيطرة على المسجد الحرام والإخلال بمراسم الحج، وإعلان حكومة إسلامية شيعية في الحجاز. وحاولت السعودية إثبات اتهامها ضد إيران فأعلنت أنها اكتشفت بعض المواد المتفجرة مع الحجاج الإيرانيين [4] . وعلى أثر ذلك، قامت السعودية في شهر مايو من نفس العام، بقطع علاقاتها الدبلوماسية بشكل كلي مع إيران، وطردت الدبلوماسيين الإيرانيين من أراضيها؛ وذلك بعد الهجوم الذي تم على السفارة السعودية في طهران حيث قام الحرس الثوري الإيراني بالاستيلاء على

---

(1) آمنة عيساوة ، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر –باتنة– قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009، ص106.

(2) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 130.

(3) آمنة عيساوة ، مرجع السابق، ص107

(4) محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص27.

السفارة السعودية في طهران وقتل أحد الدبلوماسيين السعوديين، واستمر هذا الوضع مدة عامين حرم فيها الحجاج الإيرانيين من أداء فريضة الحج.[1]

وفي المقابل واصلت إيران دعم منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية والمعروفة بمعارضتها لنظام الحكم السعودي والتي تبنت عمليات تفجير في مكة في موسم حج عام 1989وقد ألقت السعودية تبعية هذه العملية بشكل ضمني على إيران و مارست هجوما إعلاميا عليها.[2]

حدثت كل هذه المشاكل في عهد الجمهورية الإيرانية الأولى حتى وصلت العلاقات بين البلدين إلى قمة التوتر . وكان من الطبيعي أن تتأثر الجمهورية الثانية بقيادة الرئيس علي أكبر هاشمي رافسنجاني الذي شعر بشدة هذا الميراث الثقيل بعد أن وقعت بلاده في أزمة اقتصادية حادة لم يكن في مقدوره تجاوزها إلا بالمشاركة والحوار مع دول الجوار. ولذلك حاول بقوة نفض غبار الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات مع السعودية. وقد نجح في ذلك إلى حد ما . وهذا ما سيتضح من خلال تناول تطور العلاقات بين البلدين في فترة حكم الجمهورية الثانية.

---

(1) صداي عدالت (صوت العدالة) الإيرانية، مرجع سابق.

(2) وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، 1979، ص81.

المبحث الثالث

تطور العلاقات الإيرانية السعودية إبان حرب الخليج الثانية 1990-1996.

لقد عانت إيران من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة تمخض عنها انهيار في قيمة العملة الوطنية وارتفاع في الأسعار وفي معدلات التضخم. وقد دفع ذلك إلى قيام عدد من المظاهرات والاضطرابات الاحتجاجية في طهران والعديد من المدن الإيرانية. وقد استمر هذا الوضع المتأزم خلال السنوات الأولى من الجمهورية الثانية بقيادة الرئيس هاشمي رافسنجاني الأمر الذي دفعه إلى إتباع سياسة اقتصادية تتسم بدرجة أكبر من الليبرالية. ومن هنا نزعت إيران إلى التخلي عن العامل المذهبي في السياسة الخارجية، وأيقنت أن سياسة التشدد في علاقاتها مع دول الخليج العربية ونزعتها الثورية تنعكسان بالسلب وبصورة مباشرة على رغبتها في الخروج من العزلة. وبخاصة بعد أن رأت أن العلاقات الجديدة مع دول الخليج قد تنعكس إيجابا عليها وعلى الشيعة في تلك البلدان. ولذلك كانت سياسة هاشمي رافسنجاني الجديدة براغماتية بدرجة ملحوظة وذات نزعة معتدلة ومن ثم سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج بالعمل على تعزيز استقرار المنطقة . ومن ثم أعلن رافسنجاني أنه "يجب على إيران وقف استعداء الآخرين، وأن تحجم عن التدخل في شئونهم الداخلية ".[1]

ويتضح من ذلك أن إيران تخلت وبشكل لافت للنظر عن مبدأ تصدير الثورة؛ الذي كان هدفا من أهداف السياسة الخارجية طالما تمسكت به إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية وطالما أكد عليه الأب الروحي للثورة الإسلامية آية الله الخميني.

ولم تكن الأوضاع الداخلية لإيران السبب الأوحد في تغيير سياستها الخارجية تجاه دول الجوار، حيث إن هذا التحول أخذ يتبلور في مرحلة غياب الإمام الخميني. كما كان نتيجة من نتائج الانقلاب في التوازن الجيوستراتيجي العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه وبقاء الولايات المتحدة القطب الوحيد في المنظومة الدولية . ويضاف إلى ذلك ما طرأ من تحول في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية تجاه بعض الأزمات. ومنها موقف إيران من الاحتلال العراقي

(1) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص ص 161-163

للكويت. وبروز مضمون جديد للسياسة الخارجية الإيرانية نتيجة للتغير في البيئة الجيوسياسية . وقد أسهم في تعزيز هذا الاتجاه إعطاء إيران الأولوية للاقتصاد والحاجة إلى تنويعه.(1)

أولاً - : تطور العلاقات بين البلدين فيما بين سنتي1989و1993م:

أثار الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب 1990 ارتباكا في الموقف الإيراني، حيث وقفت إيران أمام مجموعة من التساؤلات حول أبعاد هذا الاجتياح وأهدافه والنتائج المترتبة عليه ودور القوى الكبرى فيه. كما كثرت الأسئلة أيضا حول تدويل الأزمة وموقف إيران من هذا التدويل. لقد أدت هذه التساؤلات إلى عدم وضوح رؤية إيران لهذه الأزمة منذ بدايتها، رغم أنها أدانت الاجتياح فور وقوعه، ودعت إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط حتى الحدود الدولية، وإلى تسوية الخلاف الحدودي بين العراق والكويت بالطرق السلمية، وأكدت على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها. وقد نظرت إلى الاجتياح بأنه يضر بالتوازن الإقليمي، ويعطي العراق منفذا أكبر على الخليج، كما يدعم قدراته الاقتصادية بوضع يده على نفط الكويت. وهي بالتالي لا تستطيع إظهار عدم المبالاة تجاه هذه التطورات التي تعرض أمنها وأمن الخليج للخطر.(2)

أما بالنسبة للسعودية فقد رأت أن أزمة الاجتياح العراقي للكويت أدت إلى اختلال في ميزان القوى الخليجي لصالح إيران ففي الحين الذي كان فيه جهدها مرتكز في الحفاظ على أمن الخليج من خلال تحقيق توازن إيراني-عراقي حتى لا تسيطر أي من الدولتين على منطقة الخليج وبينما دول مجلس التعاون الخليجي قد دخلت في مواجهة مع العراق فهي لا تستطيع دخول مواجهة ثانية مع إيران لذلك ركزت السعودية على احتواء وتثبيت الدور الإيراني من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية معها.(3)

لذلك قدرت السعودية المواقف الإيرانية التي نددت بالتهديدات العراقية المستمرة ضد الكويت والرياض كما قدرت الوقوف الإيراني إلى جانب القضية الفلسطينية واللبنانية وصولا إلى إدراك البلدين لضرورة التعاون بينهما على الرغم من الاختلاف المذهبي بين البلدين حيث أن

---

(1) نبيل نعوم، ندوة بعنوان: إيران 25عاما على الثورة التحديات الخارجية والداخلية، عقدت الندوة في مركز القدس للدراسات السياسية، نشرت على موقع مركز القدس للدراسات السياسية بتاريخ 16 آذار مارس 2004،الرابط: http://cutt.us/fVoW .

(2) أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، 2005، ص ص 304-305.

(3) أحمد محمد حمدونة، السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاجتياح الأمريكي 2003-2010 دراسة في المتغيرات الجيوسياسية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص29.

تحول إيران من شرعية الثورة التي هيمنت على سياستها منذ انتصار الثورة الإسلامية إلى شرعية الدولة تبلور صداها في انفتاح السياسة الخارجية الإيرانية على العالم وكذلك انفتاحها على القوتين الإقليميتين في المنطقة الشرق أوسطية مصر والسعودية وقد جاء تهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ليضيف سببا جديدا للتقارب السعودي الإيراني الأمر الذي أدى إلى الاتجاه نحو مزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني.[1]

كل هذه التصريحات الشفوية كان لا بد أن تترجم إلى مواقف عملية توضح مدى الخلخلة والتشققات التي ظهرت في جدار التوتر ولأول مرة منذ قيام الجمهورية الإسلامية بقيادة آية الله الخميني لذلك فقد جاء المترجم الحقيقي لهذه المواقف وهو رئيس الجمهورية الثانية هاشمي رافسنجاني.

فبعد تولي علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران أواخر 1989 ظهرت انفراجة كبيرة تؤكد إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية . وكانت اللبنة الأولى في مسيرة التقارب تلك المحادثات السرية التي عقدت بين الطرفين في جنيف خلال شهر شباط 1989 ، ثم حضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة جدة في آذار من العام نفسه ، حيث أنهت إيران، في نفس العام، مقاطعتها لموسم الحج. ومن هنا بدأت العلاقات الإيرانية السعودية تشهد مؤشرات جديدة لتحسين العلاقات بين الدولتين . فقد وجدت الحكومة الإيرانية أن من الأفضل لها أن تبدي مرونة أكثر في سياستها الخارجية في ظل الظروف والتطورات الراهنة على المنطقة، وذلك لتغيير صورة إيران في أذهان دول الخليج العربي، وبخاصة بعد أن بدأت النخبة الإيرانية تعيد النظر في سياستها الاقتصادية والسياسية وتزيد من الاهتمام بأوضاعها الداخلية . ولتحقيق ذلك الهدف رأت إيران أن تحسين علاقاتها مع السعودية يؤدي إلى دعم الأمن والاستقرار . ومن هنا أعادت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة السعودية في 26آذار مارس 1991 بعد انقطاع دام 3سنوات. وتم الاتفاق خلال ذلك على عدد الإيرانيين المسموح لهم بأداء مناسك الحج، ودارت اتصالات على مستوى عال بين الطرفين ففي نيسان 1991 التقى الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني بالملك فهد بن عبد العزيز في الرياض، ثم زار سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بزيارة طهران، في حزيران من نفس العام[2] .

---

(1) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص ص 347-348.

(2) محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص ص 28-31.

ولقد تمخض عن تلك الزيارة مباحثات مع مسئولين إيرانيين في طهران اتسمت بالإيجابية وبدا جليا من خلال هذه المباحثات الامتنان الإيراني لما تبذله السعودية من جهود لتيسير أمور الحج والتعاون والتنسيق في الشئون الإسلامية أما السعودية فقد أكدت بأن إيران شريك أساسي لدول مجلس التعاون الخليجي في أمن مياه الخليج ولا يمكن تأمين ذلك من دون التفاهم مع إيران وقد عزز ذلك تأكيد الرئيس رافسنجاني في فبراير من العام 1992 بأنه ليس لبلاده أي أطماع تجاه جيرانها في الخليج وأن السياسة التسليحية الإيرانية تهدف فقط إلى تأمين احتياجات بلاده الدفاعية وقد ظهر الرضا السعودي حيال ذلك من خلال مبادرة العاهل السعودي بتهنئة الرئيس الإيراني بمناسبة العيد الوطني لبلاده ودعوته القيادة الإيرانية لمزيد من التعاون بين البلدين خصوصا على الصعيد النفطي داخل منظمة الأوبك كما أن إيران أكدت أن أمن منطقة الخليج مسئولية على عاتق دولها.[1]

ورغم أن مسألة الجزر الإماراتية شكلت في تلك الفترة حجر عثرة يعيق مسيرة التطبيع في العلاقات الخليجية الإيرانية إلا أن الاتصالات والزيارات استمرت لاسيما الزيارات التي تزامنت مع احتفالات الذكرى الرابعة عشر للثورة الإسلامية فقد استقبلت طهران في فبراير 1993 وزير المعارف السعودي ووزير الخارجية الكويتي. وبالتالي أبدت إيران رغبتها في تطوير علاقتها مع السعودية، حيث قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة الرياض ودعا إلى تحسين العلاقات مع كافة دول الخليج وفتح صفحة جديدة مع جيرانها والتنسيق على صعيد السياسة النفطية.[2]

إن رغبة رافسنجاني في سلوك سياسة خارجية قوية مستقلة دفعته في أيلول 1993 إلى محاولات جادة للتقارب مع السعودية بهدف الحصول على دعمها لزيادة حصة إنتاج إيران في منظمة الأوبك الأمر الذي جعل إيران تكثف من الزيارات الرسمية للرياض كما أنها قدمت دعوات للملك السعودي فهد بن عبد العزيز لزيارتها وتمخض عن هذه الدعوات خلافات بين حزبي المحافظين والمعتدلين فقد نظم عددا من الطلاب الإيرانيين مسيرة احتجاج على الحكومة الإيرانية لتوجيه تلك الدعوة وفي الوقت نفسه بدأت بعض الشخصيات الدينية الإيرانية التهجم على السعودية وقادتها، الأمر الذي أدى إلى عودة التوتر في العلاقات بين البلدين.[3]

---

(1) "محمد أمين" أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2011، ص47.

(2) المرجع السابق، ص 47.

(3) فهد مزبان الخزز، العلاقات الإيرانية السعودية: التطوران الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2003، ص7.

ثانياً – تطور العلاقات بين البلدين في ظل أزمة الحجيج الإيراني (1994–1996م):

لم يستمر التفاهم النسبي طويلا بين إيران والسعودية حيث شهد عام1994 انتكاسة في العلاقات بين الطرفين نتيجة الخلاف في مسألة الحج وعدد الحجاج الإيرانيين الذين ستسمح لهم السعودية بأداء فريضة الحج ومع حلول عام 1995 ازداد الأمر سوءا تحديدا في تشرين الثاني من هذا العام حيث شنت مجموعة من العناصر المسلحة هجوما بالقنابل على مكتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي الأمر الذي أدى إلى مقتل 7أشخاص منهم 5 أمريكيون وإلى جرح نحو 60 آخرين.[1] وفي 25 حزيران يونيو 1996 فجر بعض المسلحين قنبلة في ثكنات مخصصة للعسكريين الأمريكيين في ميناء الخبر السعودي على ساحل الخليج وقد أدى الحادث إلى مقتل 19 أمريكيا وجرح أكثر من 100 شخص وأشارت التحقيقات السعودية إلى أن أحد المصادر المحتملة للحادثين أنهما مؤامرة مدعومة من إيران تورطت فيه مجموعة سعودية شيعية تطلق على نفسها اسم حزب الله السعودي.[2] ورغم هذه الحوادث إلا أن مساعي التقارب الإيرانية تجاه السعودية بقيت مستمرة فقد رأى الكثير من المراقبين أن إيران رأت في إقامة علاقات جديدة بينها وبين السعودية عاملا أساسيا للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأمريكي في المنطقة وتأكدت هذه الرؤية بعد اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار الخبر في حين امتنعت السعودية عن تأييد هذه الاتهامات حيث كان بالنسبة للسعودية خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام السعودية حيث رأت الحكومة السعودية مواجهة التحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت من خلال بناء علاقات مع إيران على أسس أكثر متانة من ذي قبل وعبر عن هذا التوجه آنذاك سفير السعودية في طهران عاصم بن أحمد السموسي حيث قال: "إن العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية... وإنهما ركنان أساسيان في منظمة المؤتمر الإسلامي ... يتحملان مسئولية كبيرة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر..." كما أكد السفير أنه يبذل أقصى جهده لتطوير العلاقات بين إيران والسعودية.[3]

يبدو أن المملكة العربية السعودية قد فكرت بعقلانية عندما قررت استمرار علاقاتها مع إيران ولم تنسقْ وراء السحر الأمريكي الذي يبدو أنه ليس من مصلحته بقاء العلاقات الإيرانية

---

(1) محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص33.

(2) ديفيد لونج وآخرون، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1998،ص117.

(3) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص349.

السعودية في حال أحسن وإلا لما وجهت اتهاماتها لإيران بالمسئولية عن تفجير ميناء الخبر، ولم تستمر السعودية في علاقاتها مع إيران فحسب، بل أبرزت موقفا حياديا في قضية من أكثر القضايا خلافا بين العرب وإيران وهي مسألة الجزر الثلاث.

حيث صدر عن المملكة العربية السعودية في يناير من العام 1996 أكثر التعليقات حيادا حول النزاع على الجزر منذ تجدده عام1992 حيث ذكرت الحكومة السعودية أن إيران لها حقوق قانونية في الجزر ينبغي الفصل فيها عن طريق تقديم القضية إلى محكمة العدل الدولية.[(1)]

وفي الفترة الأخيرة من حكم الرئيس هاشمي رافسنجاني أعاد التأكيد على أن التعاون مع دول الخليج يحتل أولوية خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية التي تقوم على مبدأ حسن الجوار، وأكد على ضرورة معالجة القضايا العالقة وإظهار الترحيب بما تعرب عنه الدول الخليجية من استعداد للتجاوب مع الرغبة الإيرانية في تحسين وتوثيق العلاقات والعمل الجاد من أجل بناء الثقة ومدى التعاون والتنسيق السعودي الإيراني إبان تفاعلات قضية البوسنة التي نجم عنها زيارة ولي العهد السعودي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الأمير عبدالله لإيران في مارس 1997 ومحادثاته مع الرئيس رافسنجاني بشأن مجموعة من القضايا.[(2)]

كانت تلك الزيارة هي الأخيرة لمسئول سعودي رفيع المستوى مثل الأمير عبدالله في عهد الرئيس هاشمي رافسنجاني. وكانت الزيارة في الأشهر الأخيرة من حكم رافسنجاني. ويتضح من ذلك أن علي أكبر هاشمي رافسنجاني كان حريصاً على بقاء العلاقات الإيرانية السعودية حسنة حتى الرمق الأخير كما يتضح من زيارة الأمير عبدالله لإيران في ذلك الوقت المتأخر من حكم رافسنجاني أنه كان يعز على السعودية رحيل هذا الرجل الذي تمرد على أكثر المبادئ قوة في عهد الجمهورية الإسلامية، وهو مبدأ تصدير الثورة واستبدله بمبدأ آخر ، هو مبدأ حسن الجوار، فهو الذي أوقف حالة التوتر بين إيران والسعودية منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. وكأن السعودية تقصد من تلك الزيارة إبداء الاستعداد للرئيس الإيراني القادم في استمرار العلاقات الحسنة وتوطيدها. وهذا ما فهمه الرئيس التالي بعد رافسنجاني وهو محمد خاتمي الذي وطد ما بدأ به رافسنجاني من علاقات مع العربية السعودية وبقية دول الخليج والدول العربية قاطبةً.

---

(1) ديفيد لونج وآخرون، مرجع سابق، ص151.

(2) محمد أمين أحمد هليل، مرجع سابق، ص ص 48–49.

الفصل الثالث

المحددات الداخلية للعلاقات الإيرانية السعودية في عهد محمد خاتمي 1997–2005م

المبحث الأول: المحددات الداخلية الإيرانية:

المبحث الثاني: المحددات الداخلية السعودية:

المبحث الأول

المحددات الداخلية الإيرانية:

لعبت المحددات الداخلية المتعلقة بإيران دورا مؤثرا جدا في العلاقات الإيرانية السعودية في عهد الرئيس محمد خاتمي1997-2005 . ولتوضيح هذه المحددات يمكن الإشارة على النحو التالي:

أولاً – البعد الجيوسياسي لإيران:

هناك خلاف واختلاف واضح منذ سنوات طويلة بين إيران والمملكة العربية السعودية. وهو كثيراً ما يطفو على سطح العلاقات بين إيران والعرب عموماً والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. ولا شك أن هذا الخلاف راجع في كثير من جوانبه إلى الأوضاع الجيوسياسية لإيران. ذات الكثافة السكانية قياسا للندرة السكانية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي (GCC). ومساحتها التي تساوي تقريبا ستة أضعاف العراق، بالإضافة إلى حدودها المشتركة مع دول عديدة ذات أهمية عسكرية وسياسية واقتصادية مثل الاتحاد السوفييتي سابقا، وعراقة الدولة والتكوين السياسي الراسخ، ونضج المكونات الاجتماعية، والصراع الطبقي المستعر في الداخل وعلى مدى تاريخي، كل هذه الملابسات رسخت في الخيال الإيراني العام كثيراً من مقومات الاعتداد التاريخي والعرقي إزاء التعامل مع الضفة العربية المقابلة من الخليج [1]. والذي لا يمكن إنكاره هنا أن إيران تمتلك إدراكا قويا لنفسها كقيادة إقليمية رغم محدودية قوتها الاقتصادية في ظل نظام دولي تحددت طبيعة الفواعل فيه نسبة للعوامل الاقتصادية [2]. ونتيجة لهذا الإدراك والإيمان العميق بمكانتها الإقليمية تولد لديها شعور بالغرور والاستكبار الذي تبرره تلك التدخلات الإيرانية في شئون الدول المجاورة محاولة منها لإجبار هذه الدول على الاعتراف بهذه المكانة لإيران. والواضح أن جذور هذا الاستكبار لا تعود لسنوات أو عقود قريبة ولكنها تعود لقرون خلت كانت فيها إيران إمبراطورية فارسية حكمت العالم لفترات طويلة وبالتالي مازالت تحمل تلك النزعة على مر الزمان رغم تغير السياسات والسياسيين فيها.

---

(1) عادل علي عبدالله، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي، الناشر الكاتب نفسه، 2008، ص ص 5-6.

(2) مدحت حماد، محاضرة بعنوان :الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، برنامج الدراسات الإيرانية، تاريخ المحاضرة الأربعاء 17 يناير 2008، ص 37.

وبما أن الخليج العربي يقع على الحدود بين الحضارتين: العربية والفارسية ، فإن هذا مبرر كافٍ للعداء التاريخي بين العرب والفرس خصوصا وأن البعض يرى أن أكثر الأعداء قابلية وأعظمهم خطرا هم الذين يقعون عند خطوط الصدع (Fault Lines) بين حضارات العالم الكبرى [1]. والثابت هنا أن الخليج العربي لم يكن مجرد تعبيرا جغرافيا فقط بل كان تعبيرا اقتصاديا حينا ثم سياسيا أو عسكريا في أحيان أخرى. وتتضح أهمية الخليج العربي من العناصر الجيوستراتيجية التي يتصف بها من موقع وتضاريس وموارد اقتصادية وسكان ومناخ [2]. فكل تلك المقومات حتمت على إيران التمسك بتسمية الخليج بالفارسي ورفضها الشديد تسميته بالعربي حتى ولو اضطرت لقطع علاقاتها بالعالم واختيار العزلة والانفراد.

ولعل التصاق الصفة الفارسية بالخليج وشيوعها لدى الغربيين ناشئان عما توارثوه عن الإغريق الذين لم يتمكنوا من النزول إلا على الشاطئ الفارسي من الخليج. وهو ما استطاع أن يكتشفه الأميرال نيارك قائد الأسطول المقدوني في حملة الاسكندر الأكبر على الشرق أثناء عودته من الهند والحقائق تؤكد أن الصبغة العربية للخليج قد ظهرت جليا في سنة 634 ميلادية بعد فتح المسلمين لمدينة البصرة على شط العرب والوصول إلى بلاد فارس وفتحها أيضا [3].

ثانياً – أثر البعد الأيديولوجي على السياسة الإيرانية:

هناك مفارقات مهمة في السياسة والفكر الإيرانيين حول الدين والقومية . فالقومية لديهم تعبر عن الخصوصيات الذاتية لدى الشعب الإيراني والتي تعود للحضارة الفارسية العريقة. أما الدين فيمثل خصوصية الانتماء للمذهب الشيعي. فالخميني نفسه لم ينف إعجابه بالشخصية الفارسية خاصة وأنه لم يمنع بعض مؤسسات الدولة في السنوات الأولى من الثورة من التعبير عن المشاعر القومية [4]. أدت تلك الثنائية بين القومية والإسلام إلى بروز علاقة قلقة في ذهنية الجوار العربي. ومن أهم الشواهد على ذلك إطلاق الحرس الثوري، بعد اجتياح شبه جزيرة الفاو العراقية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، أسماء فارسية على مساجد وشوارع الجزيرة كما تم إلقاء

---

(1) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر، مصراتة، 1999، ص71.

(2) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص 45-46.

(3) جان جاك بيريبي، الخليج العربي، تعريب سجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت،1959،ص6.

(4) حجاب عبدالله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج(1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص54.

خطبة الجمعة فيها باللغة الفارسية؛ مما أدى إلى تصور الحرب من ناحية العرب على أنها حرب ما بين الفرس والعرب. ويضاف إلى ذلك إصرار إيران على تسمية الخليج بالفارسي توحي بأنها تأتي في إطار مواجهة القومية العربية [1].

ويضاف إلى ذلك تصدر المذهب الشيعي الإثني عشري بكل أبعاده الدينية والسياسية على كافة السياسات المتعلقة بكل المجالات في المؤسسة الحكومية الإيرانية. وهو ما يناقض المذهب السني الذي تتبناه السعودية؛ مما أدى إلى نوع من المراجعة والتحدي بين الأيديولوجيتين والتشكيك في النظامين [2]. وبالتالي توترا في العلاقات الإيرانية السعودية . وقد دفعت هذه الحقيقة الرئيس محمد خاتمي إلى البحث عن السبل الكفيلة بتخفيف حدة الاحتقان المذهبي، والتقليل من آثاره على العلاقات الإيرانية الخليجية عموماً والسعودية على وجه الخصوص.

تلك التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران، أي تحول إيران من الثورة إلى الدولة حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها . لقد ساهم تضاؤل الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبراجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، وإلى حد كبير، في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية، حيث وُجدَ شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة؛ وذلك لأن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان؛ وهو ما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات[3]. وقد ساعد هذا التحول الايديولوجي الرئيس خاتمي كثيرا في سياسته المنفتحة على دول الجوار والعالم أجمع.

لقد عكف خاتمي على ممارسة السياسة بعيدا عن منطق التشدد من خلال اللجوء إلى التخفيف من حدة الخطاب الأيديولوجي، واعتمد في ذلك على منطق الدولة وقواعد اللعبة القائمة على قدر من الواقعية في التعاطي مع المتغيرات الدولية والإقليمية [4]. وقد تجاوز هذا الرجل

---

(1) وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سابق، ص ص70-71.

(2) كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، على الرابط التالي http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1890&lang=

(3) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص357.

(4) علي محمد حسين العامري، العلاقات الإيرانية السعودية للفترة مابين 1997-2008، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص102.

السيد الخامنئي بدعواته المتكررة إلى حوار الحضارات [1]. حيث اتخذ في سياسته المنفتحة تلك موقف المثالي والدفاعي في توازن القوى الإقليمية، إذ إن مفهومه العالمي حول حوار الحضارات كان مثاليا وطموحا في حين اتخذت سياسته الخارجية التي تتبنى سياسة الحد من التوترات مع الدول المجاورة قالبا دفاعيا [2]. ولتحقيق هذه السياسة أدرك خاتمي أن الالتقاء الإيراني السعودي هو الطريق المؤدي إلى تحسين العلاقات الإيرانية الخليجية، حيث إن المشروع الإصلاحي الذي جاء به خاتمي بالإضافة إلى أنه كان مشروعا مبنياً على الاعتدال ويستبعد فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، ويسعى إلى التواصل بدلا من المواجهة مع المجتمعين الإقليمي والدولي. وقد تبنى ذلك منذ وصوله إلى الحكم 1997م. وهذا ما أكده بقوله" إن رأس أولوياتي الاستراتيجية الخارجية هو تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الوطن العربي" . ورأى خاتمي أن مفتاح التقارب مع الدول الخليجية والغرب هو السعودية؛ لأنها تعد وبلا شك الحليف الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض حصارا على تحركات النظام الإسلامي في إيران. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن إيران تهدف إلى كسب الطرف العربي الأقوى لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة وكسر حالة الجمود التي اتصفت بها سياسة إيران الخارجية عقب الثورة الإسلامية. وقد دفعت هذه السياسة المملكة العربية السعودية إلى الاعتقاد بأن علاقاتها مع إيران في ظل الرئيس محمد خاتمي ستؤدي إلى تطورات إيجابية، وتخلق جوا من التفاهم المشترك في المجالات السياسية والدبلوماسية. وهو ما سيعكس تحسنا في علاقاتها الاقتصادية مع إيران في مجال النفط والتجارة [3]. ومن هنا يبدو دور الرئيس محمد خاتمي واضحا وضوح الشمس في إخراج إيران من عزلتها وتحسين علاقاتها مع السعودية وذلك بتمرده على ذلك الإرث الأيديولوجي الذي أثقل الكاهل الإيراني. لكن رغم الدور الإيجابي الذي لعبه خاتمي في تحسين العلاقات مع السعودية فإن لا بد من الإشارة إلى أن المشاكل القائمة بين إيران والسعوديّة في جوهرها وصميمها ليس لها صلة وثيقة بخصائص وشخصيّة رئيس الجمهوريّة الإيرانيّ وإن كان يمكن لهذه الخصائص أن تغيّر جزءاً من ظاهر الأمر؛ لأنّ حكومة خاتمي، وإن استطاعت أن تحقّق إنجازات في الحوار مع المملكة العربيّة السعوديّة؛ فإنها ليست دائمة ولن يزيد عمرها عن فترة 8 سنوات . وبالتالي فإن كل رئيس يأتي بإصلاح للسياسة الخارجية من باب الرئاسة

---

(1) كريم سجدبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص5.

(2) مجلة المجلة، الصراع بين الواقعيين والمثاليين الإسلاميين –سياسة إيران الخارجية بعد نجاد، تاريخ الدخول 5 يوليو 2013، رابط: http://www.majalla.com/arb/2013/07/article55246302

(3) علي محمد حسين العامري، مرجع سابق، ص103.

الأمامي تخرج معه هذه الإصلاحات من الباب الخلفي بعد انتهاء مدة حكمه؛ لتحل محلها اصلاحات جديدة وتغييرات أخرى تتعلق برئيس جديد. وهذا ما حدث مع خاتمي.

ثالثاً – طبيعة النظام السياسي الإيراني:

أرخت طبيعة النظام الإيراني بظلالها على العلاقات الإيرانية السعودية. ومن هنا، كان لابد من توضيح أثرها على هذه العلاقات. ففي عام 1979 قامت الثورة الإسلامية بزعامة آية الله الخميني وأطاحت بالشاه وحكمه الملكي وبالتالي تحولت إيران إلى النظام الجمهوري الإسلامي.

ولقد نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت على شرعية حملت على عاتقها إعادة هيكلة هذا النظام من نظام ملكي علماني مستبد إلى نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام ويعتمد على تلك المؤسسات والهيئات كأدوات وآليات مناسبة لتنفيذ أحكام المذهب الشيعي الإثني عشري ومن هنا تشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتين وهما الجمهورية والإسلام وقد بدأتا متناسقتين، لكن مع اكتمال صيرورة النظام بدأ هذا التناسق يواجه صعوبات أدت إلى جعل ديمومته أمراً في غاية الصعوبة. إذ أدت هذه الصياغة الملفقة إلى حصر السلطة في ولاية الفقيه المتمثلة في القيادة الدينية، وتحديد التوجهات والسياسات، فضلا عن تكريس أنماط معينة من ممارسات السلطة التي تستند إلى قاعدة اجتماعية ، تعطي قيمة عليا للمبادئ والتعاليم الدينية، مما أدى إلى ابتلاع الدولة وتهميش دور المجتمع. إذ أصبح الولي الفقيه كأنه معين من قبل الله، وتجاوزت صلاحياته كل الحدود، فلا يحق للأمة أن تنتقده أو تعصي أوامره أو تخلع طاعته. وتؤدي هذه التركيبة المعقدة إلى حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع تتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة . والمهم هنا أن الطبقة الحاكمة تلجأ إلى إنهاء حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها حتى تحافظ على كيانها ، وألا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى أيديولوجية ولاية الفقيه [(1)].
لقد استمرت إيران طيلة 10 سنوات أي من 1979 –1989 في ظل أيديولوجية ولاية الفقيه تستقوي بالديني على السياسي لهدم الدولة الدنيوية وتثبيت الدولة الدينية محلها لكن تلك الأيديولوجيا بدأت تتراجع بعد وفاة الخميني 1989 وحل محله الخامنئي مرشدا أعلى وقائدا عاما [(2)]. وبما أن الولي الفقيه والمرشد الأعلى في عهد الرئيس خاتمي كان **علي حسيني الخامنئي**

(1) أحمد محمود حمدونة، السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003–2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2012، ص 41.

(2) مصطفى اللباد، حدائق الأحزان إيران ولاية الفقيه، دار الشروق، 2003، ص204.

– المرشد الثاني بعد الخميني– فلم يكن هناك نظير لسلطته الدستورية فهو يسيطر على كل ما هو أساسي في البلاد، على غرار المحاكم والقوات العسكرية ووسائل الإعلام. وهو مخول أيضا بتعيين رؤساء الهيئة القضائية والإذاعة والتلفزيون الحكوميين والقوات المسلحة النظامية وقوات الحرس الثوري، كما أنه يتمتع بسيطرة فعالة على ثاني أقوى مؤسسة في إيران، وهي مجلس أوصياء الدستور المؤلف من 12 عضواً يعينهم بشكل مباشر أو غير مباشر وهو أيضا المخول للنظر في المرشحين للانتخابات، والمتمتع بحق نقض قرارات البرلمان. وتعود قوته إلى حد كبير إلى الموارد الاقتصادية غير الشفافة والضخمة التي تسيِّر الدولة، فالاقتصاد الإيراني تسيطر عليه الدولة إلى حد كبير وللخامنئي أكثر من غيره تحديد كيفية إنفاق إيرادات النفط الإيرانية [1]. وكمرشد أعلى للجمهورية مال إلى اعتماد مواقف الخميني عينها من السياسة الخارجية بدلا من الانفصال عن الماضي وإطلاق مقارباته الخاصة. وعلى الرغم من أنه أتاح المجال في بعض الحالات لآخرين لإطلاق سياسات بديلة على غرار التقرب من السعودية التي وصفها الخميني بالشر، وتحسين خاتمي لعلاقات إيران مع أوروبا، فإنه رفضَ عكسَ المسار المتعلق بركيزتين أساسيتين من ركائز الثورة في التعاطي مع السياسة الخارجية، وهما: العداء للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[2]. والواضح هنا أنه كان يؤمن بشكل كبير بمبدأ تصدير الثورة إلى الخارج رغم إبدائه بعض المرونة في سياسته تجاه دول الجوار. وهذا ليس منَّة إيرانية، ولكنه استجابة لما اقتضته المصلحة القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومما يؤكد ذلك أن كتاباته وخطاباته كانت على غرار كتابات السيد الخميني تعكس الصورة الأدق عن أهداف السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية.

فقد طالب الخميني علنا، بعد نجاح الثورة الإسلامية، بلدان المنطقة بتقليد النموذج الثوري الإيراني وقطع علاقاتها مع الشيطان الأكبر، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتردد في القول إن الأنظمة الملكية الخليجية أسوأ تعبير عن الرجعية، وأنها سبب الوجود الأمريكي في المنطقة، كما لم يتردد في أن ينعت النظام السعودي بالخيانة للدين والعمالة للأجنبي[3].

ويأتي هنا رئيس الدولة مباشرة بعد القائد الولي الفقيه. فهو ليس المرجع الوحيد الذي يقرر سياسات الدولة، كما هو معروف في أغلب دول العالم. وهذا ما يضفي الصعوبة على فهم عملية صنع القرار الخارجي لإيران، حيث إنه لا يتم ذلك إلا من خلال فهم فلسفة النظام الإيراني

---

(1) كريم سجدبور، مرجع سابق، ص11.

(2) المرجع السابق، ص16.

(3) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص271.

الذي يعتمد كل الاعتماد على نظرية ولاية الفقيه. وبمقارنة وظائف الولي الفقيه بوظائف رئيس الدولة في إيران وفقا لما نص عليه الدستور الإيراني يتضح أن المادة(110) من الدستور نصت على وظائف القائد العام أي الولي الفقيه وصلاحياته حيث يتعين عليه وضع السياسات العامة للدولة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام ويعتبر هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة ويخول له الدستور عزل وقبول استقالة بعض القيادات العليا وله صلاحية إقرار منصب الرئيس وإن لزم عزله بعد التشاور مع مجلس الشورى والمحكمة [1].

بينما المادة 113 من الدستور الإيراني فقد نصت على وظائف رئيس الجمهورية الذي اعتبر أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة وهو المسئول عن تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة للقيادة. ووفقا لهذه المادة فإن رئيس الجمهورية يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء والهياكل الإدارية العامة التابعة لكل وزارة. وينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة ومدة الدورة الواحدة له 4سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط(المادة 114) ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين [2]. وبناء على ذلك يتضح أن منصب رئيس الدولة في إيران مجرد من الصلاحيات الأساسية، باستثناء بعض الصلاحيات المقيدة التي لا تبرز شخصية الرئيس. فكل قرار يتخذه باستثناء ما أنيط به لا يجب تنفيذه إلا بعد عرضه على الولي الفقيه وللأخير الأمر في السماح بالتنفيذ وعدمه. ومن ثم فقد أصبحت إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي يتنافس فيها رئيس الجمهورية مع قوى أخرى على المركز الثاني في النظام. فعلى الرغم من أن وضع الرجل الثاني يكفله الدستور لرئيس الجمهورية إلا أن تمتعه به فعلا يعتمد على عوامل متعددة أهمها شخص الرئيس وما يتمتع به من نفوذ وهذا يفسر اختلاف تأثير الرؤساء الخمسة الذين تعاقبوا على حكم إيران من شخص إلى آخر [3].

ولقد شكلت عملية صنع القرار في إيران نقطة خلاف واضحة بين الإصلاحيين والمحافظين حول ضرورة نزع بعض الصلاحيات من الولي الفقيه وتوكيلها لرئيس الجمهورية. وولاية الفقيه تُبرِز بشكل جلي دور رجال الدين في صياغة السياسات الخارجية الإيرانية وتوجيهها . ومن هنا فإن تفكير الأب الروحي للثورة الإيرانية السيد الخميني يتلخص في السياسة الخارجية

---

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص104.

(2) نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص88.

(3) نفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص180.

على مفهومي المستكبرين في الأرض ويقصد بهم الملوك والمستضعفين في الأرض ويقصد بهم الشعوب والفقراء[1] . وفي خضم تلك القيود على صلاحيات رئيس الجمهورية جاء محمد خاتمي إلى سدة الحكم ، بعد أن كان على هامش القرار، إلى أن اضطر للاستقالة من منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي عام 1992 .وكان قد تولاه لمدة أحد عشر عاما وكان أيضا عضواً في مجلس الدفاع الأعلى أثناء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م، وناطقا رسميا باسم هذا المجلس أي باسم الدولة الإيرانية. وفي عام 1992 رفض خاتمي المساومة على نهجه وسياساته المنفتحة في المجال الثقافي والإعلامي، ولم يستجب للضغوط بتعديل خياره ، حيث استقال من منصبه وتنحى عن جميع المسؤوليات وعيّن مستشارا لرئيس الجمهورية الأسبق أكبر هاشمي رافسنجاني. وهو منصب دون فعالية . وهذا يعني أن خاتمي جاء إلى رئاسة الجمهورية من خارج المؤسسات، بعد معركة انتخابية انحصرت المنافسة فيها بصورة أساسية بينه وبين مرشح اليمين المحافظ رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر ناطق نوري. ويمكن القول إن ناطق نوري كان مرشح المؤسسة أي مؤسسة الحكم في إيران إذ حظي بدعم مباشر من المؤسسة الدينية الملتصقة بالقرار الرسمي للنظام، وبتأييد واضح من قوى الرأسمالية التجارية المعروفة بقوى البازار "السوف". وأشارت أوساط سياسية وإعلامية إلى أنه حظي بدعم المؤسسات الأمنية وخصوصا قيادة حرس الثورة الإسلامية وعدد من المؤسسات المعنية بالرقابة الدستورية كمجلس أمناء الدستور. وتردد أن مرشد الثورة آية الله علي خامنئي كان يفضل ناطق نوري وإن لم يعلن موقفا صريحا في هذا الشأن. كما أن غالبية وزراء حكومة رافسنجاني أعلنوا دعمهم الصريح لناطق نوري. وشكل الإعلام الرسمي، طبعا، قاعدة دعم رئيسة لمرشح المحافظين، إلا أن خاتمي فاجأ الجميع في الداخل والخارج وحقق فوزا عظيما وفقا لإرادة الشعب الإيراني[2] . ولم يكن هذا الاهتمام بناطق نوري من مختلف الأطياف إلا لأن برنامجه الانتخابي يعد امتدادا لسياسة الخميني بالإضافة إلى تبعيته للمؤسسة الدينية. وبالتالي كان يجسد كاريزما الخميني التي أسرت عقول الإيرانيين من قبل، في حين أن خاتمي رأى في تلك الكاريزما والانجذاب الجمعي الإيراني إليها معوقا للإصلاح . لذلك خاطب الجماهير المجتمعة لتحيته قائلا:" لا ينبغي أن نكون ضحية لا سمح الله لعبادة الاشخاص والكاريزمات. بمعنى أنه لابد أن يتركز اهتمامنا على أن يصل الشخص إلى السلطة بفضل ما لديه من أصوات بغض النظر عن شكل الشخص المنتخب ولون

(1) عبدالله يوسف محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، العدد138، 1999، ص18.

(2) علي محافظة وآخرون، العرب وجوارهم إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو 2000، ص ص 251-252.

عينيه وطوله وعرضه . وأعتقد أن ذلك العدد من الأصوات يتصل بالأهداف والاتجاهات المعلن عنها والتي من المهم أن تصبح في ضوء هذا محورا لتشكيل التجمعات والمؤسسات ولعملها، بوصفها الطريق لضمان المشاركة الجماهيرية" (1). ونستنتج من هذا الخطاب أن خاتمي استخدم حنكته السياسية بالإضافة إلى ثقافته الفذة وشخصيته المنفتحة لكسب محبة الناس كما عزف بخطابه على وتر العقلانية لدى الشعب الإيراني ليصل إلى أكبر عدد من الأصوات. وهذا ما حصل عليه خاتمي بالفعل. ومن هنا يبدو جليا أن الشعب الإيراني، بانتخابه لمحمد خاتمي رئيسا لإيران، قد وجه رسالة شديدة اللهجة لمؤسسة النظام بأنه كره العزلة الإيرانية عن العالم وبدا تواقا للانفتاح على الخارج.

ورغم هذا التأييد الشعبي العريض لخاتمي فإنه وصل إلى الحكم خالي الوفاض، ليس لديه العناصر والكوادر والمفردات الأساسية في الحكم وإدارة الدولة. فهو قوي عموديا لكنه ضعيف أفقيا؛ لأن الصلاحيات الواسعة تظل في يد المرشد الأعلى للثورة كما أن تيار اليمين المحافظ كان متنفذا في الحكم لسنوات عديدة واستطاع أن يحكم قبضته على مؤسسات الدولة والإدارة ويحظى بنفوذ وتأثير في المؤسسات غير المدنية ناهيك عن المؤسسة الدينية(2) . ونستنتج مما سبق أن محمد خاتمي واجه في سياسته الخارجية وانفتاحه على دول الجوار والعالم، بالإضافة إلى التزمت الشديد في طبيعة نظام الحكم في إيران، واجه أيضا معارضة شديدة لسياسته من قبل تيار اليمين المحافظ الذي يؤمن بشكل قطعي ونهائي بمبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار ورفض أنظمة الحكم الملكية في الخليج والعالم، ويميل إلى سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي. وبالتالي فإن خاتمي وجد صعوبات شديدة في انفتاحه وعلاقاته مع دول العالم والجوار خصوصا السعودية الدولة المقابلة لإيران لكن يبدو أن تلك العراقيل لم تثبط من عزم خاتمي؛ لأنه واصل سياسته حتى أصبح عهده فترة ذهبية لكسر عزلة إيران.

رابعاً – الحاجة لتطوير الواقع الاقتصادي الإيراني:

فقد عانت إيران قبل حكم محمد خاتمي وضعا اقتصاديا متدهورا نتج عن أمور عدة كان منها الحصار الاقتصادي والعقوبات التي فرضتها ولا تزال الحكومة الأميركية ضد إيران منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، ولعل أبرز فصولها قانون داماتو 1996 الذي يقضي بحرمان الشركات التي تتعاون مع إيران من دخول السوق الأميركية أو الحصول على ضمانات تزيد على 10 ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأميركي، وحظر الاشتراك

(1) محمد خاتمي، التنمية السياسية التنمية الاقتصادية والأمن، دار الفكر المعاصر، بيروت 2002، ص55.
(2) علي محافظة وآخرون، مرجع السابق، ص254.

في العقود الحكومية أو الاتجار بالسندات التي تصدرها الخزانة الأميركية [1]. أضف إلى ذلك الحصار الاقتصادي ميل إيران منذ قيام الجمهورية إلى التقوقع حول الذات الأمر الذي ساهم في توثيق دعائم العزلة التي فرضت عليها.

لم يكن ذلك السبب الوحيد وراء التدهور الاقتصادي في إيران بل عاد الأمر أيضا إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط فترة التسعينات، إذ هبط سعر البرميل من22 دولار في أغسطس إلى أقل من 14 دولار في أكتوبر وإلى أقل من 10 دولارات في ديسمبر من العام 1998 م[2] . وبما أن الاقتصاد الإيراني كان وما زال مرتبطا إلى حد بعيد بالدخل النفطي مما جعله يتأثر كثيرا بهذا الهبوط في أسعار النفط الذي تشكل عائداته أكثر من نصف إيرادات ميزانية الدولة .

ومما زاد الطين بِلَّة في تلك الفترة أن أداء إيران كان هو الأسوأ بين الاقتصاديات المعتمدة على النفط في منطقة الخليج العربي الأمر اضطرها الأمر إلى عرض إنتاجها النفطي بأسعار منخفضة [3]. كل ذلك جاء في الوقت الذي شهدت فيه أسعار النفط تذبذبا واسعا في بداية النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي حيث شهد العامين 1997 و 1998 انخفاضا في أسعار الخام هوى به خلال العام 1998 إلى ما دون 10 دولارات للبرميل[4]. وبالتالي فقد اقتضت الحاجة الماسة إيران للتفتيش عن حلول للخروج من العزلة وتدعيم رغبتها في التنمية الاقتصادية التي لن تأتي إلا من خلال استقرار سوق النفط وبالتالي فإن الدافع الأساس لعجلة الاستقرار في السوق النفطي هو التعاون بين الدول النفطية للخروج من تلك الكبوة وبما أن المملكة العربية السعودية هي أولى الدول النفطية في منظمة أوبك وتليها إيران كانت الضرورة ملحة للتنسيق معها للوصول إلى مرحلة الاستقرار في سوق النفط دفع هذا الأمر إيران خاتمي إلى إتباع سياسة حسن الجوار وتوطيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية وهو ما حدث بالفعل في تلك الفترة ومن هنا يتضح أن الوضع الاقتصادي المتدهور أجبر النظام الإيراني المتزمت على تقديم بعض التنازلات من خلال التخلي عن العامل المذهبي في السياسة الخارجية حيث إنه لا يمكنها الخروج من تلك الأزمة الاقتصادية بمفردها، وهي في عزلتها عن دول الجوار والخارج. وبالتالي أصبحت ترى أن بعض التراجع الأيديولوجي لا يضر إيران بشيء، إن كان في

---

(1) خليل حسين، معوقات الحل العسكري والاقتصادي لأزمة الملف النووي الإيراني، موقع ميدل إيست أونلاين، تاريخ دخول الموقع 6-3-2006، الرابط: http://www.middle-east-online.com/?id=36547

(2) عادل علي عبدالله، مرجع سابق، ص85.

(3) عبد الرحمن أحمد الداوود الحمداني، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي تركيا وإيران دراسة تحليلية لصنع التفاعلات المقبلة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، قسم العلوم السياسية، 1997، ص59.

(4) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، الأربعاء 3 أكتوبر 2001.

سبيل الخروج من أزمتها وهو ما سهل مهمة الرئيس محمد خاتمي الساعية إلى الخروج من تلك العزلة والنهوض بالاقتصاد الإيراني.

* * *

وتعقيبا على كل ما سبق يتضح أنه باستثناء الدور الإقليمي لإيران رغم عراقيل الملف النووي الإيراني والاختلاف المذهبي بين إيران والسعودية، أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في إيران قد انعكست على التزامها الأيديولوجي فجعلته متماشيا مع ما اقتضته المصلحة الإيرانية، كما أضفت الكاريزما المنفتحة التي اتصف بها الرئيس خاتمي ودعواته المتكررة إلى نزع التوترات مع الدول المجاورة، قوة على شخصيته وانعكست على سياسته وعلاقاته مع دول الجوار وخصوصا السعودية، حيث استطاع ردم بعض الهوة التي كانت بين العرب وإيران من خلال إعلانه النوايا السلمية حيال العرب في منظمة المؤتمر الإسلامي، في ديسمبر كانون الأول 1997 في طهران وبحضور عربي وإسلامي قياسي. وكان في طليعة الحضور ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي أشار آنذاك إلى" المساهمات الإيرانية التي لا تقدر بثمن على مر تاريخنا الإسلامي العظيم... حيث تعرف إيران واجبها تجاه الأمة الإسلامية عند هذا المفرق الحاسم تجاه تاريخنا المشترك".

المبحث الثاني

المحددات الداخلية السعودية:

هناك محددات داخلية متعلقة بالمملكة العربية السعودية لها أثر واضح على العلاقات الإيرانية السعودية وهي موضحة كالتالي:

أولاً – المكانة الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية:

تطل المملكة العربية السعودية على الخليج العربي في شرقها والذي سهل لها الاتصال بأواسط آسيا عن طريق الهند وإيران، كما وتمتلك إطلالة على البحر الأحمر في غربها، وهذا ما يفسر أهميتها لدى العالمين العربي والإسلامي فهي تتشارك الحدود مع دول حساسة من بلدان الشرق الأوسط، منها الأردن، والعراق، والكويت، في الشمال؛ البحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، في الشرق؛ وعمان واليمن في الجنوب كما يحدّها الخليج العربي من الشرق والبحر الأحمر من الغرب [1]. أما مساحتها فهي تشغل حوالي أربعة أخماس شبه جزيرة العرب وتقدر بحوالي 2.149.000 كيلومتر مربع[2]، وبالتالي فهي واسعة الرقعة، مترامية الأطراف، تستأثر بنحو 72% من مساحة شبه الجزيرة العربية التي تقدر بنحو 3.129.708 كيلومتر مربع وحوالي 17% من مساحة العالم العربي وأكثر من 2.6% من مساحة العالم الإسلامي. هذا الموقع وهب المملكة العربية السعودية مكانة استراتيجية ولم تقتصر تلك الأهمية للمملكة العربية السعودية على الموقع والمساحة بل تتجاوز ذلك باعتبارها أكبر تجمعا لأهل السنة فهي تستمد تلك المكانة من كونها حارسة الحرمين الشريفين وبالتالي هي قبلة المسلمين كافة ومن كل أنحاء العالم .

تتمتع العربية السعودية في العالم المعاصر بنفوذ أكثر بكثير مما يفترضه عدد سكانها الأصليين وهو حوالي 12 مليون نسمة في أواسط التسعينات فهي تتصدر دول العالم في إنتاج النفط والغاز الطبيعي حيث تمتلك حوالي ثلث موارد النفط المكتشفة خارج إطار روسيا وآسيا

---

(1) جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غادة حيدر، دار الساقي للنشر والتوزيع، 2002، ص 6.

(2) موقع وزارة التربية والتعليم السعودية، جغرافية المملكة العربية السعودية، على الرابط : http://cutt.us/rghrv

الوسطى والصين وقد غدت من أوائل الدول المنتجة للنفط والمصدرة له[1] فهي تنتج ما نسبته 25% من احتياطات العالم كما ويتوفر لديها كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 5% من احتياطي العالم[2] .

وعن نشأة المملكة العربية السعودية فهي تكونت بحلف سياسي تكافلي بين قبيلة آل سعود ومحمد بن عبد الوهاب في الدرعية بالحجاز عام 1744 وتقاسما السلطتين فيما بينهما (الدينية والسياسية) حيث ينفرد آل سعود بالحكم والسلطة السياسية أما الوهابيين فينفردون بالسلطة الدينية وبالتالي تحصل العائلة المالكة آل سعود على الغطاء الشرعي والدعم الديني من السلطة الدينية أما السلطة السياسية المتمثلة بآل سعود فهي توفر للوهابيين الممثلين للسلطة الدينية توفر لهم الحمية والغطاء السياسي بالإضافة إلى التمويل [3]. وتعتبر المملكة السعودية اليوم امتداد لهذا الحلف فهي تطبق الأيديولوجيا نفسها وتلتزم بالعقد نفسه الذي ربط آل سعود بالشيخ محمد عبد الوهاب وأتباعه[4].

أما عن نظام الحكم في السعودية فهو كما نصت عليه المادة الخامسة من الباب الثاني في الدستور السعودي فهو نظام ملكي يكون الحكم فيه في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ويبايع الأصلح منهم بالحكم على كتاب الله وسنة رسوله ويختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي ويكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال ويتولى سلطات الملك بعد وفاته حتى تتم البيعة [5]. ومما سبق يتضح لنا أن الحكم في السعودية هو توليفة متناقضة تماما مع توليفة نظام الحكم في إيران فنظام الحكم السعودي ملكي إسلامي يحمل في طياته الأيديولوجيا السلفية الوهابية والتي تعاكس تماما الأيديولوجيا الإيرانية التي تعتمد على النظام الجمهوري المطرز بخيوط المذهب الشيعي الإثني عشري هذا الاختلاف في الايديولوجيا خلق نوعا من التنافر والتباعد بين إيران والسعودية وقد ذكرنا سابقا كيف أن الثورة الإسلامية أسقطت النظام الملكي في إيران ومنذ ذلك الوقت وإيران ترفض أي حكم ملكي وهذا ما وضحه وأصر عليه الخميني مفجر الثورة في إيران.

---

(1) أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1995، ص5.

(2) المرجع السابق، ص 7.

(3) حسن البلوشي، الوهابية والديمقراطية استئناف مرحلة، تاريخ دخول الموقع 21ديسمبر2013. الرابط: /http://nasiriyah.org/ara//post/41183

(4) صالح المانع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، موقع الراصد، تاريخ دخول الموقع 20يوليو 2009، الرابط: http://cutt.us/UZALG

(5) دستور المملكة العربية السعودية، الباب الثاني، المادة الخامسة، ص6.

فقد أعلن أن الحكم الملكي غير شرعي من وجهة نظر الإسلام وبالتالي فهو نادى بتغيير أنظمة الحكم الملكية وإحلال أشكال أخرى من أنظمة الحكم بدلا منها وقد بلور رفضه للحكومات الملكية الوراثية بفكرة تصدير الثورة الإسلامية[1]. ومن هنا نستنتج أن طبيعة نظام الحكم في السعودية كنظام ملكي بالإضافة إلى الأيديولوجيا الدينية السلفية الوهابية التي تتبعها السعودية في الحكم والتي كما ذكرنا تتناقض والأيديولوجيا في إيران لعبت دورا كمحدد من المحددات المتعددة المتعلقة بالسعودية رغم أن هذا المحدد تراجع بعد وفاة الخميني لكن تبعاته وآثاره ما زالت بركان خامد يخشى العرب نشاطه.

ثانياً – المكانة الدينية للسعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية الراعي الوحيد للحرمين الشريفين لوجودهما على أراضيها وهي قبلة للحجاج المسلمين باختلاف لغاتهم وأجناسهم هذا التواجد للحرمين في المملكة منحها مكانة دينية واسعة لدى أهل السنة وقد لعبت مسألة الحج كمحدد آخر من محددات العلاقات السعودية الإيرانية وهنا تم تقديم السعودية على إيران لأن هذا المحدد متعلق بالسعودية وانعكس على علاقاتها بإيران والسؤال الذي يطرح نفسه كيف أثرت مسألة الحج على العلاقات السعودية الإيرانية؟.

والإجابة على هذا السؤال تعود إلى نظرة الخميني للسعودية فبالإضافة لرفضه الحكم الملكي فيها فهو يرى أيضا أنها حليف لقوى المستكبرين ضد المستضعفين لذلك سعى الخميني إلى استخدام الدين كمحدد لسياسته الخارجية تجاه دول الخليج بشكل عام والسعودية خصوصا وقد استخدم ذلك المحدد في محاولة تحدي الشرعية الإسلامية لهذه الدول. فقد دعا الخميني إلى وضع المدينتين الإسلاميتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، تحت سيادة إسلامية مشتركة كما طالب رئيس وزرائه موسوي عام 1984 بإرسال "قوات من كافة الدول الإسلامية" إلى مكة والمدينة كما أطلق حسن روحاني نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني تصريحاً في 31 أيار/ مايو 1994 بعد موسم الحج دعا فيه إلى قيام الدول الإسلامية بإدارة موسم الحج " [2] وأضاف أن إيران مستعدة لإرسال متطوعين إلى مكة المكرمة لإدارة موسم الحج" ورفض الشعب السعودي مثل هذه الموقف من جانب الحكومة الإيرانية كما رفض مخططاتها ودعايتها التي يعتبرها دعايات مغرضة. ووجدت الحكومة السعودية في اقتراحات القادة الإيرانيين هذه تهديداً لسيادتها ووحدتها التي لم تبلغها إلا بعد رحلة تاريخية طويلة وشاقة بدأت منذ انعقاد المؤتمر

---

(1) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 28 .

(2) صالح المانع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق.

الإسلامي في مكة المكرمة عام 1926 ، وبهدف زعزعة الصورة الايجابية التي اكتسبتها المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي بدأت القيادة الإيرانية بالفعل في وضع سياسة منظمة لإثارة القلاقل أثناء موسم الحج وهي القلاقل التي أفرزتها جزئيا الخلافات القائمة بين البلدين حول المعنى الرمزي للحج. ولم تقتصر هذه القلاقل على المسيرات السلمية فحسب بل شملت أحياناً وقوع صدامات عنيفة مع قوات الشرطة أودت بحياة البعض وقد أدى هذا السلوك بالخميني أحياناً إلى تقديم اعتذاره عن أفعال بعض الحجاج الإيرانيين ولكن الحملة لم تتوقف طيلة حياته. واتُهمت إيران في عدد من المرات بتهريب كمية ضخمة من المتفجرات أثناء موسم الحج كما حدث عام 1987 في حين أدت الصدامات التي وقعت بين الحجاج الإيرانيين وحجاج الدول الإسلامية الأخرى إلى وفاة ما يقرب من 400 شخص في مكة المكرمة منهم 275 إيرانياً و42 من دول أخرى و85 من رجال الشرطة السعودية. ونتيجة ذلك قاطعت إيران موسم الحج لمدة عامين وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة وبربط هذه الأحداث بأعمال العنف الأخرى الموجهة ضد الدبلوماسيين السعوديين في فترة الثمانينيات لا بد أن يخرج المرء بمحصلة مؤداها أن إيران كانت تسعى إلى تخويف القيادة السعودية وتحدي مرجعيتها الإسلامية وإدارتها لشعائر الحج [1].

ومن ناحيتها فقد تمسكت السعودية بالعقيدة الإسلامية في سياستها مع سائر الدول الإسلامية وقد سعت المملكة إلى تحديد العدد الإجمالي للحجاج، وحددت نصيب إيران بما لا يزيد على 55.000 حاج سنوياً، بعد أن زاد عددهم الفعلي من 74.963 عام 1979 إلى 157.195 حاج عام 1987، خاصة بعد أن تعمد بعض الحجاج الإيرانيين إثارة القلاقل للسلطات الأمنية السعودية، وإزعاج حجاج دول العالم الإسلامي الأخرى وسعت المملكة إلى كسب تأييد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في عمان عام 1987، ونجحت في ذلك بالفعل، إذ تبنى المؤتمر صيغة محددة يتم بمقتضاها تحديد عدد الحجاج بمعدل واحد لكل ألف نسمة من إجمالي عدد سكان أي دولة إسلامية [2] .

ويتضح من ذلك أن السعودية أرادت إحاطة نفسها بهالة من التأييد العربي والإسلامي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ونجحت في تأكيد سلطتها بوصفها "خادمة الحرمين الشرفيين" وفي إعلاء مكانتها المتميزة في العالم الإسلامي كما سعت المملكة العربية السعودية أيضاً إلى كسب الدعم السياسي من جانب المؤسسات التقليدية في العالم الإسلامي، مثل الأزهر الشريف في مصر، والجماعة الإسلامية في الهند. وهكذا استمرت المنافسة لكسب ود الرأي العام الإسلامي وهذا ما يبلور أهمية مسألة الحج كمحدد من محددات العلاقات السعودية

(1) صالح المانع، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

الإيرانية والتي انعكست بالسلب على تلك العلاقات في عهد الرئيس خاتمي فرغم سياسة الانفتاح التي اتبعها إلا أن مسألة الحج والحجاج الإيرانيين وأعدادهم وشعائرهم الشيعية وتعامل الأمن السعودي معهم بقيت تطفو على سطح هذه العلاقات بين البلدين. وبالتالي فإن طيلة مدّة حكم خاتمي التي استمرّت ٨ سنوات بقيت ظلال التوتّر مهيمنةً على العلاقات بين البلدين [1] .

ثالثاً – المسؤولية السعودية في استقرار السوق النفطية:

تعتبر المملكة العربية السعودية أهم وأكبر دولة بترولية في العالم من حيث الاحتياطي من البترول، والإنتاج، والصادرات، والطاقة التكريرية؛ فهي تمتلك 19% من الاحتياطي العالمي، و12% من الإنتاج العالمي، وأكثر من 20% من مبيعات البترول في السوق العالمية، كما تمتلك طاقة تكريرية تصل إلى أكثر من 3ملايين برميل يوميا [2]. وتنفرد من بين دول المنطقة بحوالي نصف صادرات النفط في المنطقة والذي يقدر بـ 8.4 مليون برميل يوميا [3] في حين تصنف الثانية عالمياً كدولة منتجة للنفط [4] تلك المكانة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية دفعتها لتلعب دورا بارزا في تنسيق التعاون بين الدول المنتجة الأخرى داخل أوبك وخارجها، لضمان توفير كميات كافية من البترول الخام في السوق الدولية، وذلك لتفادي وجود فائض في العرض قد يؤدي إلى انهيار الأسعار في الأسواق التي تسعى إلى المحافظة على استقرارها، وتجنب التقلبات سواء في الأسعار، أو في مستوى الطلب. وتسعى المملكة العربية السعودية للمحافظة على مستويات أسعار معقولة تحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، ليساهم هذا التوازن في نمو الاقتصاد العالمي وبالأخص اقتصاديات الدول النامية، وتحقيق عوائد مناسبة للصناعة البترولية العالمية لتحفيزها على المزيد من الاستكشاف، والإنتاج، لتلبية الطلب المتنامي على البترول وهذا النهج هو في حقيقته النهج الذي تتبعه المملكة العربية السعودية ودعت إلى تبنيه عند إنشاء منظمة أوبك، فلا شك أن أهمية المملكة لأوبك وللعالم أجمع جعل منهج المملكة هو المنهج الأكثر قبولاً ونجاحاً لمنظمة أوبك كون المملكة العربية السعودية تتربع

---

(1) سيد مهدي نوراني، في كواليس العلاقات السعودية الإيرانية، 14أكتوبر2013، على الرابط: http://www.shamtimes.net/archives/3056

(2) موقع وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، السياسة البترولية السعودية، على الرابط التالي: http://cutt.us/9avOD

(3) مرتضى بهروزي فر، إيران والخليج العربي وأسواق الطاقة العالمية، مجلة اطلاعات سياسي اقتصادي الإيرانية، العدد 209، 17-7-2005.

(4) السعودية إيران من الود الملغوم إلى الصدام المكشوف، جريدة الرأي الكويتية، العدد 12566، 26نوفمبر 2013.

علـى عـرش المنـتج المـرجح Swing Producer، وتتبنـى فـي الوقـت نفسـه نهجـاً متزنـاً فـي علاقاتها الدولية وتعمل حثيثا لاستقرار أسعار النفط من واقع مكانتها العالمية، خصوصا وأنها تنتج وحدها نحو ثلث مجمل إنتاج مجموعة أوبك والمنتج المرجح في أوبك، أي أنه إذا كانت السعودية تنتج ما بين 9 و 11 مليون برميل في اليوم فإن معظم دول أوبك تنتج ما بين 1 و3 ملايين برميل يومياً أي أن هناك بوناً شاسعاً بين الدولة التي تحتل المرتبة الثانية (إيران) والدولة التي تحتل المرتبة الأولى السعودية [(1)]. والحقيقة التي لا شك فيها هي أنه ليس بوسع دول أوبك السيطرة على الأسعار فدور أوبك محدود يقتصر على العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق البترول الخام أما الأسعار فتتأثر بعوامل عدة مثل أوضاع مثل أوضاع سوق المنتجات البترولية كالبنزين وزيت التدفئة في الأسواق الرئيسية مثل الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والتطورات السياسية في بعض الدول المنتجة، وحركة المضاربين وصناديق الاستثمار واتجاهها نحو الاستثمار أو عدم الاستثمار في البترول الخام، وغير ذلك من العوامل الأخرى، ومن بين الأدوار الرئيسية للمملكة العربية السعودية ودول أوبك الأخرى في إطار سعيها لتحقيق استقرار السوق النفطية، الاحتفاظ بطاقة إنتاجية فائضة؛ والتي تعد رغم كلفتها الباهظة ضرورية لتجنب الأزمات الكبرى الناجمة عن نقص الإمدادات، ويعتمد ذلك على المملكة العربية السعودية أكثر من غيرها في أوبك لأنها الأولى إنتاجا للنفط فيها وبالتالي يهمها الاستقرار في السوق النفطية أكثر من غيرها لذلك حملت المملكة العربية السعودية على عاتقها إرساء تعاون وثيق مع الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، حيث أنها ترتبط بتعاون بترولي ثنائي وثيق مع أغلب بلدان العالم، عن طريق الزيارات الرسمية، والتبادل التجاري والاستثمارات، وتبادل المعلومات والآراء، وتنسيق السياسات بين الدول النفطية.

ومما يضفي الهيبة والمكانة للمملكة العربية السعودية بين دول العالم النفطية أنها تعتبر عضو فاعل في العديد من المنظمات والتجمعات الدولية التي تهتم بقضايا البترول والطاقة، ومن أهمها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)؛ فهي عضو مؤسس لهذه المنظمة والتي يقع مقرها في فيينا بالنمسا كما أنها وعلى المستوى العربي تعتبر عضو مؤسس في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ومقرها الكويت، والتي تعمل على إيجاد تنسيق وتعاون بين الدول الأعضاء في مختلف القضايا البترولية، بما في ذلك المشروعات البترولية العربية المشتركة، كما أنها تنسق سياساتها البترولية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولها تعاون بترولي وثيق ومنتظم مع الدول المنتجة والمصدرة من خارج أوبك مثل روسيا، والنرويج، والمكسيك، والهند والصين

(1) راشد أبانمي، منظمة أوبك 50 عاما حافلة بالأزمات والإنجازات، موقع الاقتصادية، العدد 6082، 6يونيو 2010.

وغيرها.[1] أضف على ذلك فهي تقوم بدور كبير ومؤثر ضمن منتدى الطاقة الدولي، الذي يضم أكثر من 90 دولة رئيسية منتجة ومستهلكة للبترول ومنظمات بترولية مختلفة، حيث أن هذا المنتدى يجتمع وزراء دوله وممثلوها دوريا كل سنتين؛ ويهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق والحوار بين الدول المنتجة، والمستهلكة، وصناعة الطاقة. ولا شك أن نجاح المملكة العربية السعودية في هذا السياق يعد أمرا لافتا؛ ففي الماضي وقبل 20 عامًا لم تكن هناك أية اتصالات بين الجانبين، وكان عدم الثقة بين الطرفين سائدًا، فاستطاعت المملكة التقريب بين وجهات النظر المختلفة، وتأسيس أرضية مشتركة للتعاون والحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة، عبر آلية مؤسسية واضحة المهام والأدوار، مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد العالمي، واقتصاديات الدول النامية، واقتصاد المملكة بصفتها تملك أكبر احتياطي بترولي في العالم، ويهمها استقرار السوق البترولية، والإمدادات على المدى القصير والطويل.[2] وهنا لا بد أن نشير إلى بدأ منتدى الطاقة الدولي نشاطه المحدود في عام 1991م وأخذ يتوسع في هذه الأنشطة كل عام. وفي عام 2000، عُقد المؤتمر الوزاري السابع للمنتدى في مدينة الرياض، حيث افتتحه الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وقد دعا آنذاك إلى إنشاء أمانة عامة للمنتدى وذلك لتعزيز الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، مشيرا إلى استعداد بلاده لاستضافة هذه الأمانة في مدينة الرياض وتقديم كافة التسهيلات لها لتحقيق أهدافها. وقد كانت ردود الفعل على هذا المقترح إيجابية حيث لقيت صدى طيب في الدول المعنية، وقد تم تنفيذ هذا الاقتراح دون تردد حيث شهد عام 2003 تأسيس الأمانة العامة لمنتدى الطاقة في الرياض.[3]

كما كان للمملكة العربية السعودية علاقات وثيقة مع الدول؛ فبالإضافة إلى التعاون الثنائي على مختلف المستويات مع أغلب الدول الرئيسية المستهلكة للبترول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، وكوريا، والصين، والفلبين، وجنوب أفريقيا، والهند ويتضح من تلك العلاقات أن المملكة العربية السعودية تؤمن بضرورة التعاون المستمر والمثمر، وتعمل على إيجاده، لأنها تعتبر أن التعاون يساهم في إيجاد مناخ بناء من الحوار والتفاهم ويهدف إلى استقرار السوق البترولية الدولية مما يعزز أهمية وحيوية البترول، ويمكنه من لعب دوره الفاعل كمصدر أساسي للطاقة، يعتمد عليه العالم من أجل الرخاء والنمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق فقد سعت المملكة العربية السعودية لحمل مسئولية استقرار السوق النفطية وخطت خطى واثقة في سياستها البترولية التي منحتها المكانة المذكورة بين الدول النفطية وبناء على هذه

---

(1) موقع وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، السياسة البترولية السعودية، مرجع سابق.

(2) المرجع سابق.

(3) تقرير صادر عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، ص 3.

المكانة فقد رأت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي أن المملكة العربية السعودية هي البوابة الأولى لإخراجها من عزلتها ومن ثم سعت إلى التنسيق معها لاستقرار السوق النفطية الذي سينعكس بالإيجاب على اقتصادها واقتصاد جميع الدول النفطية.

رابعاً – المخاوف السعودية من مخاطر المد الشيعي:

ووقفت السياسة الخارجية السعودية في وجه السياسة الخارجية الإيرانية حيث حاولت الأخيرة بكل ثقلها كسب الدول الإسلامية الصغيرة من دول شمال وغرب آسيا التي انكشفت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لتدور بفلكها وبالتالي تحاول جاهدة لنشر المذهب الشيعي في تلك الدول أما الأولى أي سياسة السعودية الخارجية فهي تقوم بأعمال نشطة ومضادة لسياسة إيران من خلال قيامها علانية بتمويل الجماعات الإسلامية الرسمية في مختلف أنحاء أسيا الوسطى بما فيها كازاخستان كما وتمول العمل التبشيري النشط الذي يقوم به نشطاء إسلاميون من بنغلادش ودول الخليج في وادي فرجانا الذي يمتد عبر قرغيزيا وأوزباكستان كما ويقدم السعوديون منحا دراسية لأفراد من آسيا الوسطى لدراسة علوم الدين في المملكة العربية السعودية ويذكر البعض أنهم أي السعوديين وراء المنح الدراسية التي تقدمها الجماعات الأصولية في تركيا [(1)]. لقد وقفت تلك السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية حجر عثرة في وجه سياسة التشييع التي تقوم بها إيران في تلك المناطق التي لا يوجد فيها أي دولة شيعية باستثناء اذربيجان التي تتبع المذهب الشيعي وبالتالي فإن هذا السلوك من السعودية يؤجج ويزيد في نار الكراهية التي تكنها إيران للسعودية والتي تحاول بكل قوتها سحب بساط الهيمنة من تحت أقدام إيران.

أما بالنسبة للشيعة الموجودين في المنطقة الشرقية من السعودية فقد لعبوا دورا كبيرا في توتر العلاقات السعودية الإيرانية، حيث يمثل الشيعة حالة خاصة في السعودية فهم يشكلون 75 في المائة من سكان المنطقة الشرقية، وهي أهم المناطق السعودية إنتاجا للنفط وحاول الشيعة في تلك المنطقة القيام بالعديد من المظاهرات وفي مناسبات عديدة وخاصة مناسبة الحج وذلك محاول منهم لإجبار الحكومة السعودية إعطائهم وضع المواطنين من الدرجة الأولى وغالبا ما اعتبرت السلطات السعودية تظاهرات الشيعة مظهراً من مظاهر النفوذ السياسي الإيراني وذلك لأن تلك الأحداث أحيانا تتزامن مع مناسبات إيرانية مهمة كالاحتفال إيران بالذكرى السنوية الثلاثين لمولد الثورة الإسلامية مثلا وهذا يعني أن قمع الشيعة يشكل جزءاً من الاستراتيجية التي تتبناها المملكة في التصدي لمساعي إيران الرامية إلى فرض هيمنتها الإقليمية على المنطقة أما

---

(1) جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص261.

اليوم فإن الشيعة الذين سلب نفوذهم مجبرون على البحث عن صلات سياسية وعلى دعم من الحركة الشيعية السياسية الأكبر في المنطقة لتعويض التمييز الذي يتعرضون إليه في وطنهم [1].

ولقد نفث الغزو الأمريكي للعراق وصعود قوة ايران الامل في قلب الشيعة في السعودية في أن تمنحهم العائلة المالكة حقوقا اجتماعية سياسية ولكن عبثا في نظر السعوديين فان التهديد الإيراني خطير ليس فقط بسبب آثاره على ميزان القوة في الخليج بل وأيضا بسبب آثاره الجوهرية على الأمن القومي للمملكة اذا ما كانت يد إيران هي العليا فقد تقف شرعية العائلة المالكة السعودية عند الاختبار سواء من ناحية السُنة المتشددين الساعين إلى وقف الشيعة أما من جانب الشيعة السعوديين الذين قد يدفعهم صعود قوة إيران إلى محاولة استغلال الوضع لهز استقرار المملكة وبالتالي يبقي الشيعة السعوديين مشكلة أمنية للسعودية ليس فقط بسبب قربهم الجغرافي والفكري من إيران بل وأيضا في ضوء تواجدهم على مقربة من مخزونات النفط الكبرى في العالم [2] .

استخدمت هذه الورقة لتهديد الأمن القومي السعودي وزعزعة الاستقرار في السعودية وذلك لتنفيذ مخططاتها في الهيمنة على منطقة الخليج وإجبارها على احترام مكانة إيران وعدم الاعتراض على هذه المكانة التي تسعى إيران للوصول إليها وهذا الأمر شكل قلقا بالنسبة للسعودية وبالتالي حاولت الأخيرة بكل قوتها كشف هذه الورقة وتضييع الفرصة على إيران من استخدامها ومن هنا شكل هذا المحدد توترا في العلاقات السعودية الإيرانية لفترات طويلة ومازال يؤثر عليها بين الفينة والأخرى وترتب على القلق السعودي من التدخلات الإيرانية في شؤونها محاولات سعودية لاحتواء إيران من خلال تحسين العلاقات معها وكأن السعودية كانت تتمنى من الله بأن يحكم إيران رئيسا انفتاحيا تستطيع من خلاله توقيع علاقات طيبة مع إيران وكأن الله استجاب لها ذلك بفوز محمد خاتمي في الانتخابات الإيرانية عام 1997 وبالتالي شكل يدا أخرى إلى جانب اليد السعودية لتصفقا معا لصالح تحسن العلاقات بين البلدين. وتعقيبا لما سبق نصل إلى حقيقة لا ريب فيها أن لكل من الرياض وطهران عددًا من المصالح والأهداف تسعى لتحقيقها من وراء التقارب السعودي الإيراني فمن جانبها تسعى إيران إلى كسب الضلع الخليجي العربي الأقوى طلبًا بدعم مكانتها ونفوذها في المنطقة ولكسر حالة الجمود على مستوى السياسة الخارجية التي اتسمت بها طهران في أعقاب الثورة، وفي المقابل فإن للمملكة العربية السعودية

---

(1) مي يماني، الشيعة في السعودية انتفاضة المهمشين على قبضة الوهابيين، ترجمة صفية مسعود، 2009، الرابط: http://cutt.us/S9ctm

(2) يوئيل جوجنسكي، علاقات العربية السعودية إيران خصومة أيديولوجية ومنافسة على النفوذ الإقليمي، مذكرة رقم 116، معهد بحوث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، 31مارس 2013.رابط: http://www.alquds.co.uk/?p=44420

قائمة من المصالح المهمة لدى طهران تبرر هذا التقارب. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً: ما يجتاح العالم من تحالفات اقتصادية حلت محل التحالفات العسكرية حيث أصبح الاقتصاد هو المحرك لسياسات الدول والاقتصاد السعودي كما يطلق عليه هو القاطرة التي تقود باقي الاقتصادات الخليجية.

ثانياً: تنمية العلاقات مع السعودية -والتي تعتبرها إيران الأخ الأكبر للدول العربية في المنطقة يقدم عوناً كبيراً لإيران لتنمية التعاون مع سائر دول المنطقة والذي يمكن أن يمتد للمجالات النفطية وغير النفطية.

ثالثاً: ضرورة مد جسور التعاون مع السعودية تحت مظلة المؤتمر الإسلامي لحل ما يعتري الأمة من مشكلات انطلاقا من أن السعودية إحدى الدول المؤسسة للمنظمة وتنمية علاقات إيرانية معها يضفي المزيد من المصداقية والشرعية على الدولة الإيرانية الإسلامية.

رابعاً: الحاجة إلى التنسيق مع الجانب السعودي الذي له دور لا يمكن التغافل عنه في منظمة الأوبك وذلك بالنظر إلى ما تمتلكه السعودية من احتياطي نفطي عالمي.

خامسا: الرغبة في تحقيق الاستقرار على الصعيد الخارجي للتفرغ للداخل ولتحديث وإعادة بناء الاقتصاد القومي فإيران وضعت أهدافاً اقتصادية في خطة تنميتها الثالثة تسعى لتحقيقها والسعودية أيضاً لديها الاقتصاد الداخلي المثقل بالكثير من الأعباء ولديها شئون داخلية تحتاج إلى تكثيف الجهود لحلها.

سادسا: يعد العامل النفطي عامل تقارب بين الدولتين، إذ إن هذا العامل له أهميته المتصاعدة مهما أثير بشأن البحث عن مصادر بديلة للطاقة، فمنطقة الخليج مجتمعة تحمل في باطنها أكثر من 55% من احتياطيات النفط في العالم وتحتل السعودية المرتبة الأولى بالنسبة لاحتياطيات بترولها، وتتنازع إيران المرتبة الثالثة مع كل من الإمارات والكويت باحتياطيات مؤكدة تتراوح بين 95-100 مليار برميل. وتلك الأرقام تعني أن تنسيقاً في قرارات الإنتاج يقوم به الجانبان بإمكانه التأثير في استقرار الكثير من دول العالم وليس من العسير بعد ذلك ترجمة ذلك الثقل الاستراتيجي إلى مصالح كبرى يحققها الطرفان.

سابعا: مشاكل إيران الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة بها وتزايد معدل النمو السكاني باطراد دفعها لأكبر الدول الخليجية مساحة واقتصاداً لتجد منفذًا للأيدي العاملة الإيرانية [1].

---

(1) جريدة البيان الإماراتية، 5 سبتمبر 2001.

ومن تلك الأهداف نستنتج أن وداً متبادلا بين الطرفين يجيش في حنايا المصلحة جعل من الاعتراف به واجبا مفروضا على البلدين للوصول إلى مبتغى كل طرف منهما وليس هذا الود لأجل الود وإنما لتحقيق مصالح مهمة للطرفين.

الفصل الرابع

المحددات الإقليمية والدولية للعلاقات الإيرانية السعودية في عهد محمد خاتمي (1997 –2005)

المبحث الأول: المحددات الإقليمية المؤثرة في العلاقات بين البلدين:

المبحث الثاني: المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات الإيرانية السعودية:

المبحث الأول

المحددات الإقليمية المؤثرة في العلاقات بين البلدين:

ويمكن للباحث أن يرصد المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية في عدد من القضايا الإقليمية الخلافية، وذلك على النحو التالي:

أولاً – أزمة الخلاف حول الجزر الإماراتية الثلاث:

كثيراً ما وقفت قضية الجزر الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) حجر عثرة في وجه أي تحسين للعلاقات بين إيران ومنظومة مجلس التعاون الخليجي ومنها السعودية [1] .

وتعود قضية الجزر الثلاث إلى الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي بصفة عامة والساحل العماني بصفة خاص حيث أنه قبل الاستعمار البريطاني لم تكن مسألة تبعية الجزر والسيادة عليها موضوع خلاف بين حكومة فارس وحكومة الساحل العماني ويرجع بعض الباحثين مطالبة إيران للجزر لعام 1845 حينما أرسلت حكومة فارس أول مذكرة احتجاج إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد أبرادين ردا على طلب الوزير البريطاني إعطاء براهين وأدلة من طرف حكومة فارس تثبت أحقيتها في جزر البحرين ورغم أن مطالبة حكومة فارس شملت جميع جزر الخليج العربي إلا أن الإدعاءات الإيرانية اللاحقة حددت الجزر الثلاث كموضوع للمطالبة الإيرانية الرئيسية [2]. والتي تقع على مضيق هرمز لكن أهميتها تفوق أهمية المضيق نفسه وتتبع أهميتها من أنها تشكل نقطة مراقبة يمكن من خلالها رؤية سواحل كل من المملكة العربية السعودية والعراق وإيران وباقي دول الخليج العربي وبالتالي فإن أي قوة تستطيع فرض سيطرتها عليها فسوف تتحكم في المجالات السياسية والعسكرية والتجارية ولم تستطيع أي قوة الإفلات من مراقبتها ومثال على أهمية تلك الجزر أنه يمكن من خلالها إغلاق مضيق هرمز وبالتالي وقف تدفق النفط الذي يؤدي بالضرورة إلى الإضرار بالقوى الغربية كأوروبا وأمريكا الشمالية وحتى

---

(1) عبدالله فهد النفيسي، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، 1999، ص57.

(2) خليل ابراهيم الجسمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص57.

القوى الجديدة مثل الهند والصين لأنها معتمدة بشكل كبير على النفط الذي يمر عبر المضيق ومن ثم يكون من مصلحة القوى العظمى ضمان أمان طرق الإمداد الرئيسية للطاقة ومنها مضيق هرمز الذي تمر منه يوميا شحنات ضخمة من النفط والمشتقات البترولية[1] .

وبعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج نوقشت قضية الجزر في معظم اجتماعات وزراء الخارجية وكانت إحدى البنود في اجتماعات قادة دول المجلس ولقد درج الوزراء في ختام لقاءاتهم على إصدار البيانات التي تؤيد وتؤكد على موقف وحق دولة الإمارات من قضية الجزر واستنكارهم للإجراءات الإيرانية وأن التصرفات والأفعال الإيرانية تتناقض مع تصريحاتها التي تدعي فيها رغبتها بتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارض المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ومن جانب آخر فقد حذر المجلس وفي أكثر من مناسبة إيران في أن العلاقة بين دول المجلس وإيران مرتبطة بقضية الجزر المحتلة [2]. وقد صعدت دول المجلس القضية إلى منابر الأمم المتحدة حيث تناول خطاب المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة والذي كان في تاريخ3-10-1997 قضية الجزر ودعم حق الإمارات في المطالبة بها وأعيد طرح هذا الدعم في 28-9-2007 بواسطة الأمير سعود الفيصل.[3] وصدقا أن خاتمي استطاع أن يحسن علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية إلا أن مسألة الجزر كانت تطفو على سطح العلاقات بين الفينة والأخرى فتعكر صفوه وتضفي عليه نوعا من التوتر.

ويبدو أنها ستبقى عقبة كأداء في طريق العلاقات الإيرانية مع دول الخليج عامة والسعودية على وجه الخصوص وذلك لسببين مهمين السبب الأول أن هناك عقيدة أكيدة تشمل جميع المسؤولين الإيرانيين بمختلف مستوياتهم وأطيافهم السياسية كذلك المفكرين والمثقفين والكتاب والطلبة والأساتذة بما فيهم الرئيس خاتمي بأن الجزر الثلاث هي جزر إيرانية لا ينبغي التفاوض حول سيادة إيران عليها وبالتالي أي رئيس إيراني يقدم على خطوة يفهم منها أنها ضرب من ضروب المساومة أو المفاوضة فهذا الأمر سيكون محرقة له [4]. أما السبب الثاني فهو

---

(1) محمد حسن عيدروس، جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الجزء الخامس، دبي، 2002 ص 15-18.

(2) عبد الله جمعة الحاج، دراسات في مجتمع الإمارات، دار الثقافة العربية، الشارقة، 1998، ص193.

(3) خليفة سيف حامد الطنيجي، قضية جزر دولة الإمارات العربية الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في وثائق الأمم المتحدة، دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011،ص ص162-169.

(4) غسان بن جدو، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد235، ص17.

يتضح من استراتجية خاتمي التي أعلنها والتي تبرز أن الأولوية في خطته لتحسين العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون تقوم على مستوى قاعدي شعبي اقتصادي ثقافي وترفض تسبيق الخلافات على نطاق الاتفاق ونفهم من ذلك أنه لابد من تطبيع ثقافي واقتصادي وشعبي بين إيران ودول المجلس ومنها السعودية والإمارات حتى ومن ثم يتم التطرق لموضوع الجزر وهذا بالطبع من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيق وفاق في موضوع الجزر دون حل لأسباب النزاع بين إيران ودولة الإمارات [1] . ويتضح من الإصرار الإيراني في شأن الجزر الثلاث أن إيران على استعداد بأن تضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمشاريع مع كل العالم ولا يثنيها ذلك عن السيطرة على هذه الجزر ولقد عبر عدد من السياسيين الإيرانيين عن ذلك في مناسبات مختلفة حيث تحدث محمد جواد لاريجاني مستشار المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني خلال خطبة الجمعة 2-10-1992 عن سياسة حكومته بالقول "إن الدول تلعب بذيل الأسد ... لقد مارست إيران سيادتها على المنطقة ولم تكن لكم وجود قبل 70سنة ولقد ولدتم بعد العدوان البريطاني الاستعماري على المنطقة" وتلاها تصريح السفير الإيراني حسن أمينيان 9-12-1992 بالقول "أما موضوع الجزر فهي إيرانية وأمرها يعود للشعب الإيراني والوثائق تثبت حقنا والشعب الإيراني لا يسمح بأن نتحدث عن هذا الحق الثابت" كذلك في 25-14-1992 حذر الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني من التعرض للجزر بقوله "أن الطريق إلى هذه الجزر يمر عبر بحر من الدماء" [2] .

ومن هنا نفهم أن قضية الجزر تعتبر من القضايا المعقدة جدا والتي تقف حائلا فولاذيا في وجه تصفية الخلافات بشكل كامل ما بين إيران ودول الخليج خصوصا السعودية فهي ومنذ احتلال إيران لهذه الجزر وحتى يومنا الحالي لم تزحزح تقلبات الزمان أي حجرا من جدار هذه القضية.

على الرغم من سياسة الرئيس خاتمي الإصلاحية الجديدة التي ينتهجها فقد أعلن أنه يسعى إلى تخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج حيث عكس خطابه في الرابع من آب أغسطس1997 رغبته في تحسين العلاقات مع دول الجوار العربي وبخاصة دول مجلس التعاون

---

(1) علي محافظة وآخرون، مرجع سابق، ص264.

(2) محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث أبو موسى طنب الكبرى طنب الصغرى، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص ص 166-174.

الخليجية العربية ودعا إلى حل موضوع الجزر عن طريق الحوار [1]. في حين أن نائبة الرئيس الإيراني معصومة ابتكار في ختام زيارة قامت بها إلى القاهرة مطلع عام 1999 صرحت أن قضية الجزر الثلاث لابد من النظر إليها على أنها قضية جزئية وينبغي ألا تكون سببا في توتر علاقات إيران مع الدول العربية خصوصا وأن إيران تسعى إلى تطوير علاقاتها مع كل الدول الإسلامية لتزيد من فعاليتها [2]. ويتضح من ذلك مدى التناقض في السياسة الإيرانية تجاه قضية الجزر الثلاث ما بين تصريحات مطمئنة تارة وتصريحات تبعث إلى التشاؤم والأمر المثير للحيرة هنا ما الهدف من هذا التناقض هل هو تناقض غير مقصود أم أن هناك سياسة تتبعها إيران بإصدار تصريحات مطمئنة في شأن هذه القضية لكسب الوقت. أما بالنسبة لقضية البحرين فهي أيضا تعتبر نقطة صراع وتنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية بل وترى الباحثة أن أهميتها التنافسية بين البلدين أشد وأقوى من التنافس والصراع على قضية الجزر الثلاث.

ثانياً – الصراع على النفوذ الأيديولوجي في البحرين:

ولتوضيح هذا الصراع الأيديولوجي بين إيران والسعودية في البحرين وأسبابه كان لا بد من الحديث عن أهمية البحرين بالنسبة للبلدين فهي عبارة عن أرخبيل من 33 جزيرة أكبرها على الإطلاق هي البحرين وتقع على بعد 16 كيلومتر من السعودية وترتبط بها من خلال جسر الملك فهد الذي افتتح سنة 1986والذي يمتد لمسافة 25 كيلومتر تقريبا من مدينة الخبر السعودية [3]. وتسود في البحرين التوترات الطائفية بشكل واضح جدا وتشير بعض المصادر أن نسبة الشيعة أعلى نسبة في البحرين تشكل تقريبا من 60–70% في حين أن أصل الأسرة الحاكمة لمملكة البحرين يعود إلى الجزيرة العربية وهي تنتمي إلى المذهب السني[4]. ونظرا للروابط المشتركة بين شيعة البحرين والشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية فإن العلاقات قوية بينهم وبالتالي فإن هناك اعتقاد مشترك يسود ومنذ فترات طويلة بين المنامة والرياض بأن

---

(1) صالح المانع، العلاقات الإيرانية الخليجية إبان حكم الرئيس خاتمي، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ص ص 158–159.

(2) أحمد جلال التدمري، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين العهد البهلوي وعهد الجمهورية الاسلامية ومتطلبات التغيير، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، مركز دراسات الجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2000، ج1، ص225.

(3) محمد البزاز، السياسة الخارجية للبحرين المحددات والإنجازات والتحديات، كلية الحقوق، مكناس، على الرابط: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad42partie11.htm

(4) الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي،أكتوبر 2013، الرابط:http://cutt.us/jaziB

شيعة السعودية لهم ولاء مزدوج لكل من شيعة البحرين وإيران وبالتالي فإن السعودية تنظر إلى شيعة البحرين على أنهم طابور خامس إيراني مثلهم مثل الشيعة في شرق السعودية ويعود ذلك التخوف من الشيعة في البحرين إلى انقلاب 1981 الذي قامت به الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهي جماعة شيعية مسلحة مرتبطة بإيران ونظرا للادعاءات الإيرانية في أحقيتها في البحرين ووجود عدد كبير من الشيعة بداخلها فإن البحرين كانت الهدف الأول للخميني الذي وجه إليه مبدأ تصدير الثورة الإسلامية وقد كانت إيران تنظر إلى البحرين على أنها جزء من الأراضي الإيرانية منذ سيطرة آل خليفة عليها لذلك يعود إلى أواخر القرن السابع عشر عندما انتزع أسلاف آل خليفة البحرين في عام 1783 من الحكم الفارسي غير المباشر [1]. على أن المطالبة الرسمية بدأت منذ معاهدة 1820التي عقدت بين مشيخات الخليج وبريطانيا [2]. وتأكدت المطالبة بشكل رسمي في المذكرة السياسية المرفوعة من إيران لعصبة الأمم المتحدة سنة 1928 [3]. لكن الموقف الإيراني من قضية البحرين أخذ منحنى آخر في عام 1968 لأسباب عديدة معظمها يعود إلى الوضع السياسي للداخل الإيراني بإضافة إلى الظروف الإقليمية المحيطة بها [4]. ففي نهاية هذا العام نفسه عقد اجتماع في جدة بين الشاه الإيراني آنذاك والملك السعودي فيصل بن عبد العزيز لمناقشة موضوع البحرين بعد الانسحاب البريطاني واتفق الطرفان على إيجاد حل لهذه القضية التي تشكل عقبة في طريق استقرار الخليج وأمنه [5]. وبناءً على هذا الاتفاق وافق الشاه على رفع القضية إلى مجلس الأمن الذي حكم بضرورة إجراء استفتاء في البحرين تحت رعاية الأمم المتحدة للتصويت على استقلال البحرين أو انضمامها إلى إيران وجاءت النتيجة لصالح استقلال البحرين وذلك بإجماع الشعب البحريني بجميع طوائفه وبعدها اعترفت إيران باستقلال البحرين عام1971 [6]. لكن رغم اعتراف إيران باستقلال البحرين إلا أنها

---

(1) سيمون مابون، مقال بعنوان الصراع من أجل البحرين التنافس السعودي الإيراني، مجلة سياسة الشرق الأوسط، العدد الثاني، المجلد21، ترجمة شادي عبد الوهاب، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، 2012.

(2) حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، إصدار شركة التنمية والتطوير، بيروت، 1973، ص153.

(3) المرجع السابق، ص ص 154-155.

(4) يوسف مكي، استقلال البحرين الموقف الشعبي ومواقف القوى الإقليمية والدولية، مركز البحرين للدراسات، لندن، 2012، ص5.

(5) سليم اللوزي، رصاصتان في الخليج، منشورات الحوادث، بيروت، 1971، ص83.

(6) أحمد زمان، الأطماع الإيرانية في البحرين مسلسل لا ينتهي، جريدة البلاد، 27 مارس 2011. على الرابط: http://albiladpress.com/column_print.php?wid=81&colid=7237

مازالت تؤكد بأن لها أحقية في البحرين وتعتبرها المحافظة 14 لإيران أما السعودية فقد اتبعت سياسة الدبلوماسية الهادئة من خلال اجتماع جدة الشهير مع شاه إيران لكنها كانت تخفي في داخلها اهتماما كبيرا بقضية البحرين والذي تبلور من علاقات قوية مع البحرين تعود في جزء منها لجذور آل خليفة القبلية التي تعود إلى المملكة السعودية تحديدا إلى منطقة الهدار الواقعة في الأفلاج جنوب هضبة نجد[1]. علاوة على العلاقات الاقتصادية والقرب الجغرافي بين السعودية والبحرين ويرجع الاهتمام السعودي في البحرين إلى المخاوف السياسية لدى السعودية حول زيادة القوة الإيرانية في الخليج والشرق الأوسط والواقع هنا أن آل سعود حريصون على منع التدخل الإيراني المتزايد في البحرين نظرا لقرب البحرين من المملكة العربية السعودية لذلك فهي ترى أن استقرار آل خليفة شرطا لازما لمنع تزايد النفوذ الإيراني بالإضافة إلى مخاوف السعودية من العلاقات الإثنية المشتركة بين الشيعة في البحرين والشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية وبالتالي فإن تزايد القوة الشيعية في البحرين يؤدي إلى تمكين الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية [2] . ومن مدى اهتمام إيران والسعودية بالبحرين وما تمخض عن هذا الاهتمام من صراع انعكس بدوره على العلاقات الإيرانية السعودية في فترات مختلفة من عهد الشاهنشاهية مرورا إلى الجمهورية وصولا إلى عهد الرئيس محمد خاتمي الذي حاول بكل قوته أن يخفف من حدة الصراع بين البلدين لكن عمق وجذور هذه القضية حال دون التحقيق الأمثل لسياسة خاتمي في هذه الناحية. ولقد لعبت أيضا القضية الفلسطينية دورا في التأثير على تلك العلاقات بين البلدين وحريا بها ذلك لما لها من مكانة في قلوب المسلمين عامة وليس خفيا علينا أن هناك توافق بين البلدين في دعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقه وتأييده في مقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي لكن الخلاف يكمن بين البلدين تجاه هذه القضية في موضوع الاعتراف "بدولة إسرائيل".

ثالثاً – اختلاف السياسة الخارجية للبلدين تجاه القضية الفلسطينية:

قطعت إيران، بعد نجاح الثورة الإسلامية، علاقاتها بإسرائيل وتم تحويل السفارة الإسرائيلية إلى مقرا لمنظمة التحرير الفلسطينية [3] . ومنذ ذلك الحين اختلفت نظرة إيران للقضية الفلسطينية فقد اتبعت إيران مسارين في طريقة تعاملها مع القضية الفلسطينية الأول هو التعاطف

---

(1) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، آل خليفة، تاريخ دخول الموقع 6 ديسمبر 2013، على الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki

(2) سيمون مابون، مرجع سابق.

(3) أنور أبو طه، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص20.

الإسلامي مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية إسلامية. أما المسار الثاني فقد انبثق من مسألة الحسابات الجغرافية السياسية لإيران وطموحها التاريخي على تولي دور المرجعية الإقليمية عبر توجيه القضية الفلسطينية في مسار معين وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية الإيرانية وتوازنات القوى الإقليمية[1] . ويبدو أن إيران أرادت استقطاب قلوب العرب والمسلمين من خلال دعمها القضية الفلسطينية لمعرفتها تماما مكانة تلك القضية في تلك القلوب وكأنها أرادت أن تحيط نفسها بهالة من التأييد الشعبي الإسلامي والحصول على التعظيم للذات الإيرانية ويتضح ذلك جليا في حضور القضية الفلسطينية في الخطاب الإيراني وفي كتابات وخطابات الخميني الذي كان يندد دائما بصمت الدول العربية ومنها السعودية تجاه القضية الفلسطينية وعجزهم عن اتخاذ موقف فاصل لصالح تلك القضية.

وبالتالي فإن القضية الفلسطينية كانت بمثابة ورقة رابحة في يد إيران تستخدمها لردع المخالفين لسياستها في المنطقة، إذ كلما واجهت إيران انتقادا لتمدد حضورها الإقليمي في العراق من طرف الدول العربية شهرت إيران بعجز هذه الدول عن إيجاد حلول للقضية الفلسطينية ومن ثم حشرها في الزاوية[2] . وكثيرا ما استخدمت إيران تلك الورقة ضد الأنظمة العربية، ومنها النظام السعودي، محاولة منها للتشهير بهذه الأنظمة أمام شعوبها وبالتالي زعزعة الاستقرار لديها وتعزف بذلك على وتر اعتراف الدول العربية بالكيان الصهيوني وتطبيعها للعلاقات معه وبالتالي فقد أثرت هذه النظرة لإيران على علاقاتها مع العرب ومع السعودية التي ترى بأن هذا الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية ليس لسواد عيون الفلسطينيين وإنما هو محاولة من إيران لاستقطاب الأفئدة الإسلامية وبالتالي شحن الشعوب العربية على أنظمتها لإثارة تلك الجماهير مستخدمة بذلك الخطاب التحريضي وهو وسيلة لتصدير ثورتها الإسلامية إلى دول الجوار العربي.

ولقد عرفت إيران في عهد خاتمي بمساندتها للمقاومة الفلسطينية المتمثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي وتحدد هذا الدعم من خلال موقف إيران من العملية السلمية حيث أكدت القيادة الإيرانية حرصها على السلام العادل والشامل وهو الأمر الذي لا يتحقق للفلسطينيين في ظل عمليات التسوية القائمة ولكن بالاستناد إلى دعم المقاومة والجهاد لتحقيق العدالة في القضية الفلسطينية وفي هذا الإطار أعلن الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية آنذاك بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين للنكبة أن إيران تدعم المقاومة حتى تحرير الأراضي المغتصبة وفي نفس الوقت حددت إيران موقفها من السلطة الفلسطينية وفقا لمواقف السلطة من

---

(1) مصطفى اللباد، إيران والقضية الفلسطينية مشاعر التضامن وحسابات المصالح، مجلة الدراسات الفلسطينية،العدد94، ص5.

(2) المرجع سابق، ص82.

مفاوضات السلام حيث أشادت بتمسكها بعدم التنازل عن الحقوق الفلسطينية والإسلامية في القدس وعلى الرغم من أن الرئيس خاتمي عبر عن مرونة معينة تجاه أطروحات السلام لكل من ياسر عرفات والولايات المتحدة ولعل خاتمي أبدى موقفه هذا تماشيا مع سياسته التي انتهجها من خلال حوار الحضارات وذلك محاولة لكسر قيود العزلة الدولية على إيران إلا أن التيار المحافظ بقي على معارضته لعملية السلام وقد أكد أكثر دعمه المعنوي والمادي للمنظمات المعارضة للحل السلمي مثل الجهاد الإسلامي وحماس لدرجة أن القيادة الفلسطينية جاهرت باتهامها لإيران بدعم العديد من العمليات داخل إسرائيل من أجل حصول أي تقدم على مسار السلام[1] أما المملكة العربية السعودية فقد عرفت بدعمها للجانب السياسي للقضية الفلسطينية المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية وقد جاء هذا الدعم متماثل مع موقف المملكة العربية السعودية المؤيد لعملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل وهو الموقف الذي دفعها لطرح مبادرتي 1982و2002 الأولى أطلقها الملك فهد وعرفت باسم مشروع فهد للسلام وكان هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليًا على حدود 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل أما المبادرة الثانية فقد طرحها الملك عبدالله بن عبد العزيز وقد نصت على انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، تنفيذا لقراري مجلس الأمن 242و 338 والذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقبول إسرائيل قيام دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل [2] ومن هنا يتضح لنا الاختلاف الكلي بل والتعاكس الواضح بين موقف كلا من إيران والسعودية من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والسلام مع إسرائيل هذا الاختلاف لعب دوره أيضا في التأثير على العلاقات الإيرانية السعودية.

ثالثاً – الخلاف الإيراني السعودي حول سوريا ولبنان:

وجدت إيران في لبنان وسوريا أوراق إضافية تستخدمها في تنمية دورها الإقليمي في المنطقة حيث اتخذت من دعمها لجنوب لبنان في حربه ضد إسرائيل ذريعة للتدخل في شئون لبنان مستفيدة بذلك من هوية الحركة المقاومة لإسرائيل في الجنوب اللبناني وهي حزب الله اللبناني الذي تأسس عام 1982 وبقي حزبا سريا حتى عام 1984 والذي يعتنق ويدين بالولاء

---

(1) محمد أحمد عبد أبو سعدة، السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2012، ص 77.

(2) عبد الرازق خلف محمد الطائي، السياسة السعودية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي مبادرات السلام انموذجا، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر 3-6-2010، الرابط: http://cutt.us/FIll

للمذهب الشيعي وبالتالي كانت تلك نقطة التقاء قوية بين حزب الله وإيران تركت لإيران مبرر قوي للتدخل في الشئون اللبنانية وبالتالي فإن نشأة هذه المقاومة الإسلامية المسلحة في كنف حربها ضد الاحتلال الإسرائيلي تخدم في جانب أساسي منها أهداف السياسة الإيرانية في بعديها الإقليمي والدولي خصوصا وأن حزب الله سيكون أداة طيعة في يد إيران تحقق من خلاله كل ما ترنو إليه ونظرا للالتقاء المذهبي بين إيران وحزب الله كان حزب الله ينظر إلى الولي الفقيه الإيراني قائدا له[1] . هذا الأمر أثار حفيظة المملكة العربية السعودية التي باتت تبحث عن أدوات لبنانية تستطيع بها الوقوف في وجه هذا التوغل الإيراني الخفي في لبنان والذي يشكل خطرا على دورها الإقليمي الذي تسعى في الحصول عليه أيضا وبالتالي أصبحت لبنان ساحة مشتعلة لحرب باردة بين إيران والسعودية تدور رحاها منذ تسعينات القرن الفائت وحتى يومنا الحالي.

أما عن سوريا فقد عمدت إيران على تشكيل تحالف مع سوريا تستطيع به مواجهة أي رفض عربي لدورها في المنطقة ومن ثم كسب سوريا في فلكها وساعدها في ذلك هوية الحزب الحاكم في سوريا والتي تعود إلى المذهب العلوي الشيعي وهنا يأتي التحالف السوري الإيراني على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي وبدت العلاقات الإيرانية السورية أكثر ثباتا من علاقات إيران مع بقية الدول العربية وكان أبرز تلك العلاقات الانحياز السوري لإيران في حربها ضد العراق كما اعتبرت سوريا بوابة إيران إلى المنطقة العربية وعلى الرغم من كل المحاولات الغربية والعربية للفصل بين سوريا وإيران إلا أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل [2] .

ومن ذلك تتضح أهداف سياسة كلا من إيران والسعودية في لبنان وسوريا حيث تهدف إيران إلى دعم الطوائف الشيعية في البلدين وذلك محاولة منها لتثبيت أوتاد الهلال الشيعي الذي تسعى إلى تشكيله وذلك لتوسيع مجال نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وذلك لمناطحة المملكة العربية السعودية التي يعتبر مجالها السني الدعم لها ولنفوذها أوسع بكثير من مجال إيران الشيعي أضف إلى ذلك دعم حلفائها في سوريا ولبنان وهما حزب الله اللبناني الشيعي وحزب البعث السوري العلوي الشيعي الذين بدونهما لم تستطيع إيران فرض نفوذها في المنطقة وعلى عكس الأهداف الإيرانية فإن السعودية تحاول منع زيادة النفوذ الإيراني لذلك كان من أهدافها تحجيم دور حزب الله اللبناني من خلال دعم القوى المعارضة له وكذلك إضعاف حزب البعث السوري الحليف القوي لإيران والداعم له في كل الحالات.

---

(1) توفيق المديني، أمل وحزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية، دار الأهالي، دمشق، 1999، ص139.

(2) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول الشرق العربي ودول الخليج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص ص 3-4.

رابعاً – اختلاف الدولتين حول أمن الخليج في ظل تطور المسألة العراقية:

كذلك لعبت قضية أمن الخليج دورا مؤثرا في العلاقات الإيرانية السعودية فالمنطقة تلك أي الخليج العربي تعتبر منطقة حيوية استراتيجيه مهمة جدا وهي ذات أهمية جيوسياسية لكثير من الدول سواء الواقعة على ضفاف الخليج أو الدول الكبرى التي لها مصالح حيوية فيها ولأهمية هذه المنطقة كان لا بد من سعي تلك الدول إلى حفظ الأمن والاستقرار فيها لذلك كل دولة تقع على الخليج أو لها مصالح فيه كانت تضع تصورا أو رؤية لأمن الخليج وبالتالي تعددت الرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج وكل طرف ينطلق مفهومه من المصالح الخاصة له وباختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم وكذلك باختلاف الفترة الزمنية إذا مفهوم أمن الخليج هنا غير ثابت متأثر باللاعبين والزمان في حين أن الملعب لا يتغير وبالتالي فإن الخليج يشبه رقعة الشطرنج من وجهة نظر اللورد كورزون نائب ملك بريطانيا في الهند 1896–1950 حيث إنه يرى أن كل لاعب على تلك الرقعة يجب أن يجابه كل حركة جديدة من خصومه بحركة مماثلة [1] . وكل ما يهمنا في هذا الإطار مفهوم أمن الخليج بالنسبة لإيران والسعودية وترى إيران في أمن الخليج أن كل تدخل خارجي أو وجود غربي في المنطقة يمثلان تهديدا رئيسيا لأمن الخليج فقد فرض الشاه نفسه كبديل من الوجود الأجنبي ثم سقط، وجاءت الجمهورية الإسلامية التي رأت أن أمن الخليج يجب أن يكون من مسئولية دوله فضلا عن ضرورة تشجيع التقارب بين دول المنطقة بطريقة تشبه الاتحاد الأوروبي وتبلور من هذا المفهوم أن إيران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الأمنية كافة التي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيها الدول العربية وبالتالي فقد جاهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من استراتيجيات الأمن الخليجي وهنا فإن مفهوم أمن الخليج في المنظور الإيراني يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا فهي أي إيران تعتبر نفسها الموازن والرابط بين طرفي الأمن بين الخليج العربي ودول وسط آسيا.[2] في ظل هذه الرؤية الإيرانية كان لا بد من وجود رؤية عربية خليجية مجتمعة أو حتى رؤية منفردة من قبل دولة من دول الخليج لأمن الخليج العربي لكن ذلك لم يحدث. فقد آثرت دول الخليج عامة والسعودية خاصة تعزيز علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وتركت لها اليد الطولى في حفظ أمن الخليج من خلال توقيعها اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة حتى وبالتالي في ظل غياب الرؤية العربية الخليجية لأمن الخليج وترك الأمر برمته للحليف الأكبر لدول

---

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص55.

(2) عبد الكريم الغرابللي، "الثقة بين الخليج العربي أساس الأمن فيه"، سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي، الكويت، 1999، ص15.

الخليج عامة والسعودية بوجه الخصوص تعاكس ذلك مع الرؤية الإيرانية لأمن الخليج فأثر ذلك على علاقات إيران مع جاراتها العربيات والسعودية خصوصا.

ومن بين حنايا الاختلاف في الرؤى بين إيران وجارتها العربية السعودية حول مفهوم أمن منطقة الخليج العربي ظهر اتفاق واضح بين حول العداء المشترك لصدام حسين، وقد جاءت العداوة الإيرانية لصدام من وراء دهاليز الحرب الإيرانية العراقية 1980 والتي خلفت خسائر ضخمة لدى البلدين أما العداوة السعودية لصدام فقد تمخضت بعد قيام صدام حسين باجتياح الكويت في عام 1991 وهو ما أثار امتعاض المملكة العربية السعودية التي طالبته بالانسحاب لكنه رفض لذلك طالبت بالتدخل الأمريكي لردع صدام حسين وقد جاء رفض إيران للحرب العراق على الكويت ليقرب بين إيران والسعودية التي أرضاها التضامن الإيراني مع الكويت ومن ثم صب في وعاء التقارب بين البلدين

وبتسارع الأحداث في منطقة الخليج وتداخلها لم يكن من السهل تحديد ما إذا كانت الأجواء الأمنية عام 1996 ، وما بعد، أكثر أو أقل مدعاة للقلق مما كانت عليه في السنوات السابقة. وعموما فإن سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية داخليا وخارجيا تشكل مصدر قلق كبير من حيث تأثيرها في استقرار منطقة الخليج وأمنها. فدول الخليج العربية تشعر، بوجه خاص ، أنها عرضة للتهديد من جانب الحكومة الإيرانية أو النشطاء المدعومين الساعين إلى زيادة حدة التوتر الداخلي في مجتمعات دول الخليج العربية[1] ذلك ما دفع دول الخليج إلى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في ظل غياب رؤية خليجية عربية لأمن الخليج.

وكانت منذ بداية الألفية الجديدة دافعًا جديدًا للتقارب بين السعودية وإيران، لأن إيران كانت ترى أن الولايات المتحدة في حشدها ضد العراق ثم احتلاله، إنما هي محاولة لتغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج وإضعاف القوى الإقليمية فيها، مما دفع طهران للتوجه إلى السعودية، باعتبارها أكبر قيادات منطقة الخليج العربية. وقد شعرت كذلك السعودية بأنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة؛ مما جعلها تقترب من إيران. فالاستهداف الأميركي للسعودية كان له عدة صور منها: الضغط السياسي والإعلامي والتدخل في شئونها الداخلية. حتى إن قضية احتلال العراق كانت مدعاة للتقارب الإيراني المصري؛ ففي اللقاء الذي تم بين الرئيسين محمد خاتمي وحسني مبارك في جنيف أواخر عام 2003م على هامش القمة العالمية لمجتمع المعلومات تم الحديث عن عملية توزيع الأدوار في المنطقة من جراء احتلال العراق الذي يهدد موازين القوى الشرق أوسطية لغير صالح الدولتين، مؤكدين أهمية أمن الخليج كأساس لقاسم

(1) جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مرجع سابق، ص466.

مشترك بين دول المنطقة أما بالنسبة لإيران فإنها شعرت باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق. وفي هذا السياق أشار بعض المحللين إلى أن مجيء نظام عراقي موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل لواشنطن مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني [1] . لكن وبعد أن وضعت الحرب على العراق أوزارها وبعد سقوط العراق شاءت الأقدار أن تصب تلك الحرب في مصلحة إيران التي رأت أن عليها الاستفادة من الوضع الجديد في العراق لتحقيق بعض المكاسب السياسية والمتمثلة في زيادة النفوذ الإيراني داخل العراق عن طريق دعم الطائفة الشيعية هناك وتوصيلها إلى السلطة [2]. بينما رفضت السعودية هذا التوغل الإيراني ولمجابهة إيران في العراق عملت على دعم السنة في العراق دعما ماديا ولوجستيا فتحولت العراق إلى ساحة حرب باردة بين إيران والسعودية حربا بالوكالة تخوضها البلدين بأيدي عراقية شيعية وسنية رغم أن النفوذ الإيراني في العراق أقوى من النفوذ السعودي نظرا لقوة ميليشيات الصدر المدعومة من قبل إيران والداعمة لنفوذ إيران في الخليج. وبالتالي منيت المملكة العربية السعودية بنكسة فقد حولت هذه الحرب العراق من عدو لدود لإيران إلى حليف استراتيجي لها مما أدى إلى التوسع الإيراني في بلاد ما بين النهرين [3] .

الأمر الذي جعل المملكة العربية السعودية تؤيد بقاء القوات الأمريكية في المنطقة خوفا من أن يشكل هذا التزايد للنفوذ الإيراني خطرا على أمن دول الخليج في حين أن إيران رافضة تماما لهذا التواجد وبالتالي نقطة خلاف أخرى تؤثر على العلاقات الإيرانية السعودية.

وقد أقلق التدخل الإيراني في اليمن ودعمهم للحوثيين الشيعة ضد النظام القائم آنذاك وهو نظام علي عبدالله صالح أقلق السعودية التي وقفت في وجه هذا التدخل من خلال دعم الرئيس اليمني[4] . وبالتالي زاد ذلك من مخاوف السعودية من تكون هلال شيعي يمتد من لبنان وسوريا إلى العراق وإيران ثم يتوجه إلى البحرين[5] . فاليمن ويجرف في طريقه بعض الحركات السنية مثل حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. ومن هنا يتضح لنا أنه ورغم ما قام به الرئيس خاتمي من دور مهم في فتح صفحة جديدة بين إيران والسعودية مبنية على التفاهم

---

(1) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص352.

(2) علي فايز الدلابيح، المرجع السابق، ص 85.

(3) جريدة الرأي، السعودية إيران من الود الملغوم إلى الصدام المكشوف، مجلة الرأي، 26-نوفمبر-2013، على الرابط: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=468648

(4) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول الشرق العربي ودول الخليج، مرجع سابق، ص5.

(5) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص187.

والمشـاركة إلا أن الخـلاف والتبـاين لازال قائمـا فـي ظـل حـرب بـاردة بـين البلـدين حـول الأدوار ومواقـع النفوذ لكل بلـد وحـول ملفـات المنطقـة السـاخنة مـن لبنـان إلـى فلسـطين وسـوريا والعـراق وصـولا إلـى اليمن ولا يخفـى الطـابع المذهبي المباشـر تـارة وغيـر المباشـر تـارة أخرى لهذا الخـلاف كـذلك طموحـات كـلا البلـدين لزعامـة العـالم الإسـلامي كـل ذلـك لعـب دورا فـي زعزعـة العلاقـات الإيرانية السعودية في عهد الرئيس خاتمي.

خامساً – قضية الشراكة في إدارة السوق النفطية من خلال منظمة الأوبيك:

ولعبت هنا أيضـا مسألة النفط والشراكة في منظمـة الأوبك دورا محددا للعلاقات الإيرانيـة السعودية حيث كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنـى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر فـي علاقاتهمـا بهـدف تنسيق مواقفهمـا وسياسـاتهما النفطيـة لتحسـين أوضـاع السـوق فقـد كـان التعـارض فـي وجهـات النظـر لسـنوات طويلـة سببًا فـي عـدم اسـتقرار أسـعار الـنفط حيـث كانـت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر، في حين أن النظرية الإيرانيـة كانت ترى فـي خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلـى وقد أدى التعاون السعودي الإيرانـي فـي إطـار منظمـة أوبك إلـى تحقيـق هـدف "حـدود السـعر" أو "سـقف السـعر" لأول مـرة منـذ حقبـة طويلـة، حيـث تـم تحديـد متوسـط سـعر البرميـل عنـد 24دولاراً مـع نسـبة تذبـذب لا تزيـد علـى 3دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد 22 دولاراً، وأعلى سعر 28دولارا ثم ارتفع سعر البرميل فيمـا بعد إلـى 60 دولارا، حتـى وصـل لأكثـر مـن 70 دولار نتيجـة لأزمـة الملـف النـووي الإيرانـي [1] . وبالتـالي فـإن الشراكة في منظمـة الأوبك بين إيران والسعودية كانت عامل إيجابي في بعض الأحيان لعب دورا في تطور العلاقات بين الطرفين للأحسن رغم بعض التوترات التـي سببها هذا العامل فـي بعض الأحيـان الأخرى لكن الغالـب فـي عهد محمد خـاتمي أنـه كـان لـه عوامل إيجابية.

وقد تجسد الدور السلبي لهذا العامل في تأييد إيران لبعض السياسات النفطيـة المناوئـة للسعودية ومنها التأييد الإيراني عام 2001م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد المرشح السـعودي الأوفـر حظـا هـذا إضـافة لـبعض السياسـات النفطيـة الإيرانيـة التـي كانـت تخـرج عـن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة؛ وما حدث في أواخر عام 2001م خير دليل على ذلك، عندما قامت إيران بزيادة إنتاجها في شهر تموز بمقدار 548 ألف برميل عن حصتها المقررة

(1) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص ص 359-360.

لها، على الرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور أردبيلي في مجلس أمناء أوبك[1] . ويتضح من ذلك أن موضوع النفط شكل تأثيرا واضحا على عملية التقارب لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج بحيث عانت من تدهور في أسعاره بدءا من عام 1997-1998م حين نزل سعره إلى أقل من 10 دولارات للبرميل ونتيجة لاتفاق البلدين السعودية وإيران والتعاون مع بعض الدول النفطية فقد استقر سعره ضمن منظمة الأوبك. لقد كان الصدام هو السمة المميزة في الماضي بين الطرفين السعودي والإيراني في إطار منظمة الأوبك بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين. ولكن بعد التقارب فقد شاركت إيران بفاعلية مع السعودية وبعض الدول الخليجية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بالأداء الاقتصادي لتلك الدول؛ فعلى سبيل المثال فقد استطاعت منظمة الأوبك من خلال التنسيق الفاعل بين السعودية وإيران وفنزويلا (منذ عام 2002م) في توحيد صفوفها وإعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يحقق المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين ما بين 22-28 دولارا للبرميل في المتوسط[2] .

---

(1) المرجع السابق، ص368.

(2) جريدة الوطن السعودية، 22-12-2002.

المبحث الثاني

المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات الإيرانية السعودية

وفي الحديث عن المحددات الدولية للعلاقات الإيرانية السعودية في عهد محمد خاتمي يتبادر إلى الذهن عدة أمور لابد من التطرق إليها، ومنها:

أولاً – اختلاف نظرة الدولتين تجاه الدور الأمريكي في المنطقة:

قطعت جمهورية إيران الإسلامية، منذ نجاح الثورة الإسلامية 1979 كل علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرها الخميني مرارا وتكرارا بأنها الشيطان الأكبر وبالتالي كان يصب جم غضبه على الدول التي تقيم علاقات مع ذلك الشيطان واستمر ذلك الغضب الإيراني طوال حياة الخميني مما جعل إيران في عزلة تامة عن الخارج لكن وبعد وفاة الخميني ظهرت بعض الشخصيات الإيرانية التي رأت أن تلك العزلة لن تجلب لإيران سوا مزيدا من المشاكل الداخلية والخارجية لذلك قررت إيران الخروج من تلك العزلة ولا يكون ذلك إلا من خلال تحسين علاقاتها بذلك الشيطان الأكبر.

والواقع هنا أنه لا يمكن فصل هذا التقارب الإيراني مع السعودية عن محاولة تقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب فهي تعلم أن تحسين علاقاتها مع جيرانها في الخليج العربي وخصوصا مع السعودية ذات الثقل الأكبر والبلد الأهم في المنطقة من المنظور الأمريكي وهي البوابة إلى مد الجسور مع الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك فإيران اختارت التعامل مع هذا الوكيل المحلي للولايات المتحدة وخاصة أن التعامل مع هذا الوكيل لا يثير حساسية التيار المحافظ المتشدد في إيران فيما لو اقترب خاتمي وتياره الإصلاحي من الولايات المتحدة مباشرة في حين أن هذا الحماس الشديد من المسئولين في بعض دول الخليج والسعودية خاصة لتوثيق العلاقات مع إيران ما كان ليتم لولا وجود ضوء أخضر صدر لهم من الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ولقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001والحرب الأمريكية على الإرهاب كنقطة التقاء جديدة بين البلدين تمخض عنها بعض البيانات المشتركة التي تعبر عن أهمية التعاون بين إيران والسعودية وقدرتهما على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين البلدين. ويتضح من ذلك أن علاقات السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت عامل

---

(1) صالح عبد العزيز النجدي، التقارب السعودي الإيراني دوافعه وأبعاده، مجلة السنة، العدد 87، تموز 1999، ص2.

سلبي جدا أثر على علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية هاهي في هذه الحالة أصبحت من العوامل القوية التي لعبت دورا في تقوية العلاقات الإيرانية السعودية وبالتالي فإن ذلك يفسر لنا أن المصلحة الإيرانية القومية فوق أي اعتبار فهي كانت رافضة لعلاقات السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن تلك العلاقات تمنح الولايات المتحدة فرصة للتدخل في شئون منطقة الخليج لكن لما أيقنت إيران أن حبل العزلة الذي فرضته على نفسها كاد أن يخنقها بالتالي حتمت المصلحة القومية عليها خطب ود الولايات المتحدة للتخلص من هذا الحبل ولن يكون لها ذلك إلا من خلال خطب ود السعودية في البداية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه إلى أي مدى يمكن أن يسهم تطور العلاقات العربية الإيرانية في تهيئة الأجواء لتطور مماثل للعلاقات الأمريكية الإيرانية؟ وإجابة هذا التساؤل تلقي الضوء على جانب آخر من جوانب الترابط الوثيق بين علاقات ثالوث: إيران- العرب- الولايات فثمة اتجاه في التحليل يرى أن الولايات المتحدة أيضا تريد أن تشارك إيران هذا الود لذلك فقد صرفت جهدا كبيرا على مدار عامي 1998-1999 لتحسين العلاقات الإيرانية السعودية على أمل أن تلعب السعودية دور الوسيط في تطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية[1] .

ثانيا- اختلاف نظرة البلدين تجاه الدور الروسي في المنطقة:

وعلى صعيد آخر فإن الرصيد الكبير الذي فقدته الولايات المتحدة في إيران بعد الثورة ربحته جزئيا قوى دولية أخرى منها الاتحاد السوفياتي ثم روسيا لاحقا والتي أرادت أن تخطف جزء من الكعكة الخليجية من يد الولايات المتحدة فمنذ اندلاع الثورة الإسلامية أعربت موسكو عن تعاطفها الشديد معها في حين ساد إيران نوعا من التحفظ في تلك العلاقات نظرا للضغوط الغربية عليها[2]. ورغم هذا التحفظ ورغم التوتر الذي ساد لفترة بين البلدين فقد أعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا حيث أنها لا تستطيع أن تضحي بحليفها الاستراتيجي في المنطقة خصوصا في ظل حالة العزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة ولقد أفرزت زيارات خاتمي لموسكو عددا من الاتفاقيات منها تنظيم حق استخدام النفط في بحر قزوين ومن المتوقع استمرار العلاقات الإيرانية الروسية في أفضل الحالات طالما بقيت على خصومة مع الولايات المتحدة [3] . وقد عكست هذه الاتفاقيات محاولات الاتحاد السوفياتي بكل الطرق لمس القلب الإيراني ليكون له موطئ قدم في منطقة الخليج وقد نجح في ذلك نوعا ما وبالتالي فإن دخول الاتحاد السوفياتي

---

(1) نفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص41.

(2) المرجع السابق، ص42.

(3) باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول إلى الموقع 21-4-2001، على الرابط: http://cutt.us/KrY8

لاعبا جديدا في منطقة الخليج وهو اللاهث للوصول إلى المياه الدافئة سينقل مركز الحرب الباردة إلى منطقة الخليج مما يزيد في توتر الأمن الخليجي الذي لا ينقصه التوتر أصلا وبالتالي يزيد في عدم استقراره مما يشكل خطرا كبيرا على المصالح الخليجية في المنطقة ومن ثم مصالح المملكة العربية السعودية التي وقفت إلى جانب الولايات المتحدة لأبعد الحدود في وجه الزحف السوفياتي إلى المنطقة فأثر ذلك على العلاقات الإيرانية السعودية ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي إلا أن علاقات إيران بروسيا الاتحاد السوفياتي سابقا مازالت باقية فالأخيرة تدعم إيران في كل مناسبة لتبقى لها كلمة في المنطقة الدافئة.

ثالثا – نظرة البلدين تجاه الدور الأوروبي في المنطقة:

أما بالنسبة للوجود الأوروبي في الخليج العربي فهو لم يؤثر بالسلب كثيرا على العلاقات الإيرانية السعودية فدول أوروبا سعت جاهدة إلى الارتباط بعلاقات طيبة مع قطبي الخليج الكبيرين وبالتالي فإن علاقات إيران مع الاتحاد الأوروبي لم تشكل تهديدا لمصالح السعودية والعكس صحيح.

رغم أن إيران استغلت علاقاتها التعاونية مع الاتحاد الأوروبي لتقليل الضغط الأمريكي وتقليص دوره بإدخال قوى فاعلة جديدة له في المنطقة تقابل الولايات المتحدة القوة الفاعلة للمملكة العربية السعودية ويمكن القول أن علاقات إيران مع الاتحاد الأوروبي عرفت نوع من التحسن والحوار في الفترة الرئاسية لكل من هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي؛ مما أدى إلى نقلة هامة في جملة من الاستثمارات بين الجانبين[1] . وفي المقابل كانت علاقات الاتحاد الأوروبي بدول مجلس التعاون الخليجي أيضا طيبة فالاهتمام الأوروبي في الوصول والدخول إلى المنطقة قديم حديث بشكل مستمر ومتواصل بحكم استمرار بل وتزايد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة رغم تغير آليات السياسيات الأوروبية تجاه المنطقة ففي السابق كان الاهتمام الأوروبي منصبا على تحقيق النفوذ الاستعماري الأوروبي في المنطقة والهيمنة واستخدام القوة وما يتبعه من سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية أما الاهتمام الأوروبي الحديث في المنطقة وتحديدا مع دول مجلس التعاون ومنها السعودية تتركز على هدف الوصول إلى إقامة علاقات قائمة على الجوانب السلمية التعاونية في كل المجالات التي تحقق المصالح والأهداف الأوروبية ومن ثم فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأخرى تضع لها أهدافا خليجية ترمي إلى تحقيقها من وراء إقامة

(1) أحمد محمود حمدونة، مرجع سابق، ص62.

تلك العلاقات [1] . وبالتالي فإن من مصلحة الاتحاد الأوروبي أن تتحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج خاصة السعودية لانعكاس هذا التحسن على استقرار مصالحها النفطية في المنطقة ويتضح ذلك من خلال العديد من المحاولات الأوروبية لتوسط بين إيران ودول الخليج ومحاولة امتصاص التوتر في تلك المنطقة. وتعقيبا لما سبق اتضح لنا أن العديد من المحددات لعبت دورا مؤثرا ومحددا للعلاقات الإيرانية السعودية في زمن الرئيس الإيراني محمد خاتمي 1997-2005 وقد توزعت هذه المحددات على الدوائر الثلاث المحيطة بتلك العلاقات فقد كانت هناك محددات متعلقة بالداخل المحلي لكل من إيران والسعودية لعبت دورا مباشرا في التأثير على العلاقات بين البلدين وبتوسيع الدائرة انضمت المحددات الإقليمية ثم المحددات الدولية وبالتالي ارتهنت العلاقات بين البلدين بتلك المحددات مما جعلها متذبذبة تارة إلى التحسن وتارة إلى التوتر رغم أن التحسن طغى بعض الشيء على حالات التوتر في عهد خاتمي الذي عكف على ذلك طوال فترة حكمه إلى أن محددات التوتر كانت تجيش بين الحين والآخر في حنايا تلك العلاقات ومن هذا المطاف لابد أن نشيد بالدور الذي لعبه الرئيس الإيراني محمد خاتمي في فتح أبواب إيران إلى الجوار العربي تحديدا إلى السعودية التي تعاطت بكل جوارحها مع هذا الانفتاح لتوطيد العلاقات وبالتالي ساعد ذلك في امتصاص بعض التوتر وصب في مصب الاستقرار في المنطقة برمتها.

رابعا – أزمة الملف النووي الإيراني:

شهدت الفترة 1997- 2005 تطورا هائلا في الملف النووي الإيراني وذلك في الحين الذي أنكر فيه الرئيس محمد خاتمي بشكل قاطع وجود نيّة لدى إيران لصنع سلاح نووي وقد أيّده في ذلك وزير الخارجية كمال خرازي في تصريح له في 5 تشرين أول/ أكتوبر العام 1997 حيث قال "إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي، لأننا لا نؤمن بهذا السلاح. إننا نؤمن ونسعى لدعم فكرة إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لكننا مهتمّون بتطوير تكنولوجيا نووية خاصة بنا. إننا بحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة لدينا. خلال عدة عقود سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا، وسنتحول إلى مصادر أخرى من الطاقة. وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب والزراعة، ووضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأميركي. فالولايات المتحدة لديها مخزون كبير من النفط والغاز. وهذا لم يمنعها من بناء عدد

(1) نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، مجلة دراسات دولية، العدد40، 2010، ص54.

كبير من محطات نووية للطاقة. لا ضرر من الطاقة النووية إذا كانت لأهداف سلمية"[1] .

ويتضح من ذلك أن إيران وتحت شعار للأغراض السلمية سعت وبشكل سريع الخطى إلى تطوير ملفها النووي منذ الفترات الأولى من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي.

حيث أنه وخلال النصف الأول من عام 1998 تعاقدت إيران مع الشركات الروسية بتقديم التكنولوجيا والتدريبات ومتخصصين اللازمين لإنتاج صواريخ إيرانية اللازمين لإنتاج الصاروخ الإيراني، حتى أصبحت روسيا منذ النصف الأول من عام 1999 أكبر بائع أصلي وأكبر مورد للمواد اللازمة والمتعلقة بالبرامج النووية [2].

ومن ثم فقد بدأت الشكوك الدولية شبه المؤكدة بحيازة إيران أسلحة نووية تطفو على سطح التصريحات منذ بداية الألفية الجديدة أن حدثت العديد من التطورات بشأن الملف النووي الإيراني ففي منتصف أغسطس 2002 انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية على إثر المؤتمر الصحفي المنعقد في واشنطن والذي عرض خلاله علي رضا جعفر زادة الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذراع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق عرض صورا لمنشآت نووية إيرانية سرية في ناتانز وآراك بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية حيث بين أن المنشأة ناتانز منشأة لتخصيب اليورانيوم وموقع آراك مصنع للماء الثقيل وأفاد خلال المؤتمر أن حركته مررت المعلومات للإدارة الأمريكية وأظهرت الصور عبر الأقمار الصناعية أن جزءا من هذه المنشآت مبنية تحت الأرض وهي محاطة بسياج أمني كبير وتبدو كأنها مصممة لمقاومة الضربات الجوية كما كشف عن منجم من خام اليورانيوم في ساجاد مقاطعة يزد [3].

وفي أغسطس 2003 طرأ عنصر جديد على الأزمة النووية الإيرانية مع اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثارا مشعة بدرجة عالية موجودة في عينات مأخوذة من البيئة الإيرانية الأمر الذي اعتبرته دليلا على قيام إيران بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية وأظهر التحليل وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي [4] وقد شكلا هذان التطوران نقلة هامة للأزمة النووية

---

(1) نزار عبد القادر، البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، تاريخ دخول الموقع 1-4-2012، الرابط: http://cutt.us/VC0O

(2) صحيفة الصدى الإيرانية، مارس 2004.

(3) رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010، رسالة ماجستير، قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2011، ص 43

(4) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجية الصراع، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، العدد 149، 2005، ص13.

الإيرانية بحيث انتقلت من مرحلة الشكوك إلى مرحلة الاتهامات الصريحة نظرا لتوفر أدلة عملية على وجود أنشطة سرية تجري في إطار البرنامج النووي الإيراني وقد ساهم ذلك في زيادة التخوف الدولي من النشاطات النووية الإيرانية.

لقد دفعت تلك التطورات إيران للإعلان عن تعليق أنشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم طوعا وقد جاء ذلك بعد الاتفاقية التي وقعتها مع الترويكا الأوروبية المكونة من بريطانيا وفرنسا وألمانيا بالإضافة إلى الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2003 وتبعه قيام إيران بالتفاوض مع الوكالة الدولية حول البروتوكول الإضافي في نفس العام وتوقيعهما على اتفاق باريس في نوفمبر 2004 الذي تلتزم إيران بموجبه بالوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية وبحيث تمتنع إيران عن الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وذلك في مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتزويدها بمفاعل يعمل بالمياه الخفيفة لتوليد الكهرباء والالتزام بتزويدها بالوقود النووي إلى جانب تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية على العالم الغربي[1]. وبناء على هذا الاتفاق تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما بارجين ولافيزان وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عددا ومواد نقلت إليها من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية لكن إيران وجدت نفسها لا تستطيع تقبل الأمر وتقديم تلك التنازلات لذلك فقد رفضت الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أنها غير مسوغة وفي عام 2005 قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي [2] ويبدو أن إيران بهذا الاتفاق كانت تحاول إعطاء جرعة مهدئة للمجتمع الدولي بشأن ملفها النووي. فبالرغم من هذا الاتفاق استمرت إيران بتشغيل برنامجها النووي بسرعة كبيرة دفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تصدر تقارير مؤكدة تبين أن عام 2005 سيكون عاملاً فاصلاً في امتلاك إيران رادع نووي فعلي من الممكن أن يحدث أزمة كبرى في منطقة الخليج. ويعتمد هذا الاستنتاج إلى حد كبير على برنامج إيران الخاص بالطرد المركزي الغازي لتخصيب اليورانيوم في ناتانز، حيث تضم هذه المنشأة مجمعًا مخصصًا لعمليات الطرد المركزي التجريبية الأولية، ومنشأة أكبر بكثير للقيام بهذه العمليات

---

(1) رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010، مرجع سابق، ص47.

(2) عبدالله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، مرجع سابق، ص ص 49-50.

والإنتاج على نطاق واسع. وتقضي الخطة الأولية بتنفيذ حوالي 1000 عملية طرد مركزي بنهاية عام 2003.

وكانت إيران قد أنجزت في فبراير 2003 حوالي 160 عملية من هذا النوع دون استخدام اليورانيوم وأعلنت أنها تعتزم العمل باليورانيوم في يونيو من نفس العام وبرغم مناشدة الوكالة الدولية للطاقة إيران ألا تقدم على ذلك، إلا أن إيران استخدمت اليورانيوم في اختبار للطرد المركزي. وكانت قد خططت في البداية لاستخدام مصدر آخر (هيكسو فلورايد اليورانيوم) في تجاربها الأولى، وحصلت على كميات قليلة منه من إحدى بلدان أوروبا منذ سنوات. ويشير خبراء غربيون إلى أن عمليات الطرد المركزي التي تقوم بها إيران في ذلك الوقت تمنحها القدرة على تخصيب اليورانيوم في وحدتي عمل منفصلتين كل سنة باستخدام أجهزة طرد مركزية مشابهة للمستخدمة في البرنامج النووي الباكستاني. وبالرغم من أن حجم مصنع الإنتاج الأولي صغير نسبيًا إلا أنه يستطيع إنتاج 12 كجم يورانيوم مخصب بدرجة 90% اعتمادًا على عمليات الطرد المركزي. ومع اعتزام إيران تركيب باقي أجهزة طرد مركزية في الوحدة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم بحلول عام 2005، وذلك بعد اختيار تصميمات هذه الأجهزة، فإن استكمال تركيب 5000 جهاز طرد مركزي في هذه الوحدة الرئيسة سيستغرق من 5–10 سنوات. ولكن لو تمكنت من تشغيل منشأة ناتانز لصنع وقود اليورانيوم المخصب على مستوى منخفض بانتظار صنع اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، فسوف تتمكن من تخصيب مثل هذا النوع من اليورانيوم. ولو تمكنت هذه المنشأة من العمل بكامل طاقتها في إعادة تدوير اليورانيوم المخصب ذي المستوى المنخفض لأمكن لها إنتاج ما يكفي من اليورانيوم اللازم لتصنع السلاح النووي في أيام قليلة. ويخلص المراقبون وخبراء الوكالة الدولية إلى أنه في أسوأ الحالات يمكن لإيران امتلاك السلاح النووي بنهاية 2005، وهناك سيناريوهات عدة تستطيع إيران من خلالها الحصول على ترسانة نووية وتوسيعها في النصف الثاني من هذا العقد بإنتاج اليورانيوم المخصب بدرجة عالية، وبفصل البلوتونيوم.(1) ويتضح من هذا الواقع للملف النووي الإيراني في تلك الفترة بأن إيران ماضية دون توقف في تطوير ملفها النووي ضاربة بعرض الحائط كل القرارات والمعاهدات الدولية.

لقد انقسم المجتمع الدولي بين معارض ومؤيد للملف النووي الإيراني وقد كان على رأس المعارضين الولايات المتحدة الأمريكية التي طالبت مرارا وتكرارا بعرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن واتخاذ إجراءات عسكرية حاسمة ضد إيران، كما أنها فرضت حصارا دوليا

---

(1) حسام سويلم، هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي الاسرائيلي، مجلة مختارات إيرانية، العدد 47، يونيو 2004.

على إيران ومنعت الدول من التعامل معها وذلك للضغط عليها ودفعها لإيقاف العمل في برنامجها النووي. وقد نجحت في تعطيل عدة اتفاقيات نووية مع إيران منها الاتفاقية التي أبرمت مع الأرجنتين لتزويد إيران بمفاعل أبحاث لإنتاج البلوتونيوم ومفاعل قدرة إضافية لتقنية فصل وتحويل اليورانيوم ومع روسيا لتصنيع الماء الثقيل[1]

وكانت دول الاتحاد الأوروبي أيضا من المعارضين للملف النووي الإيراني لكن الفرق بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية أنها كانت تحاول حل مسألة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية من خلال المعاهدات . ورغم أن إيران ضربت بتلك المعاهدات عرض الحائط فأنها لم تخرج عن طورها السلمي وترفض رفضا باتا اللجوء إلى الحلول العسكرية تجاه إيران.

أما جانب المؤيدين للملف النووي الإيراني تمثل في كل من روسيا والصين التين عملتا جاهدتين وبصفقات سرية تارة وعلنية تارة أخرى لإمداد إيران بأسلحة النووية والمعدات والمتخصصين لتطوير الملف النووي الإيراني رغم منع وكالة الطاقة الدولية للتعامل النووي مع إيران ونتيجة لهذا التضارب في آراء المجتمع الدولي ما بين معارضين ومؤيدين للملف النووي الإيراني كانت إيران هي المستفيد الوحيد حيث استغلت ذلك التضارب واستمرت في تطوير ملفها النووي.

أما بالنسبة لموقف دول الخليج من الملف النووي الإيراني فهي ترى أنه يشكل خطرا على أمن واستقرار منطقة الخليج من زاويتين: الأولى تكريس الخلل القائم في موازين القوى في منطقة الخليج وهو ما يصب في صالح إيران على حساب بقية دول الخليج وهو يعطي إيران التفوق الإقليمي مما يبث روح الشك والريبة بأن هذا التفوق سيسمح لإيران ابتلاع المنطقة وتشكيل خطرا على أمن دولها أما الزاوية الثاني تكمن في التخوف من إمكانية نشوب صراع بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة

(1) عبدالله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي دولة الكويت دراسة حالة 1997-2011، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص47.

المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.[1] ومن هنا فإن الموقف الخليجي تجاه الملف النووي الإيراني ليس رافضا تماما للملف النووي الإيراني خصوصا إذا كان لأغراض سلمية كما تقول إيران لكنها متخوفة من أن تغير إيران وجهتها من تطوير هذا الملف فيما بعد لأغراض عسكرية ويتضح أن هناك تضارب واضح في موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الملف النووي الإيراني ومن ثم فإن هذا التردد أعطى فرصة لإيران للتمادي في ملفها دون أن تحسب حساب أحد

لقد جاءت مشكلة الملف النووي الإيراني لتزيد من أزمة الثقة بين إيران والمملكة العربية السعودية. ففي ظل هذا التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني أعرب كثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الإيراني فإن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، حاول أن يلطف الوضع مع إيران، وذلك بعد أزمة الأخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي، وأن يدفعها إلى مراجعة موقفها من البرنامج النووي بدبلوماسية حذرة، حيث قال: "إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة... وإن إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وإمكانات عظيمة؛ وقادرة على أن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة. إن السياسة التي اتفقنا عليها هي أن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وسنواصل الحوار مع الإيرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق. ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية؛ لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة ، وبخاصة أنها من المناطق المهمة في العالم". وفي رده على سؤال عن موقف المملكة من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. قال الأمير "إن المملكة

---

(1) مجلة مفكرة الإسلام، أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، 27-9-2009، على الرابط
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=31076&lang=

تفضل نهج الحوار"، واصفا إيران "بأنها تقبل الاستماع والأخذ والرد بديلا عن المواجهة"، وأعرب عن أمله بألا "تكون إيران راغبة في حيازة سلاح نووي" . وقد أقر الملك عبد الله بن عبد العزيز في حديث مطول له لمحطة أ. بي. سي، الأمريكية بوجود الخلافات مع الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق الأمر بمسائل مثل القضية الفلسطينية والحرب في أفغانستان والعراق. ومع ذلك وصفها بأنها دولة صديقة وبلد مسلم نأمل بألا يصبح عقبة في وجه الأمن والسلام في العراق. أما بالنسبة للأسلحة النووية فقال: "إن العالم يحرم هذه الأسلحة راجيا من إيران أن تعمل على ذلك [1] . ويتضح من هذه التصريحات الدبلوماسية الناعمة للسعودية بأنها تحاول كسب ود إيران بشكل سلمي. وبالتالي فإن تلك الدبلوماسية كانت عامل مشجع لإيران خاتمي لتخوض غمار تحسين العلاقات مع السعودية . ويلاحظ أن تلك التصريحات تحمل في ثناياها قلقاً سعودياً كبيراً من هذا الملف، ولكنها تخشى أن تؤثر بالسلب على علاقات البلدين.

(1) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص ص 169-170.

الفصل الخامس

اتجاهات العلاقات الإيرانية السعودية في عهد الرئيس خاتمي 1997-2005.

المبحث الأول: سياسة حكومة خاتمي وأثرها على انفراج العلاقات بين إيران والسعودية.

المبحث الثاني: السياسة السعودية وأثرها على انفراج العلاقات مع إيران:

المبحث الثالث: تطور العلاقات الثنائية بين الدولتين: السعودية والإيراني:.

المبحث الأول

سياسة حكومة خاتمي وأثرها على انفراج العلاقات بين إيران والسعودية

أولا: السياسة الإقليمية لحكومة خاتمي:

يعتبر عهد حكومة الرئيس الإيراني محمد خاتمي عهد انفراج سياسي تجاه دول الخليج العربية، بما للكلمة من معنى. إذ كثفت حكومته، منذ توليه رئاسة الجمهورية الإيرانية، كل جهودها السياسية لإخراج إيران من عزلتها، فأعطت، بالتالي، الأولوية لانفراج العلاقات الخارجية الإيرانية مع دول الجوار الإقليمي وخاصة دول الخليج العربي بالإضافة إلى باقي الدول العربية. ورأت الحكومة الإيرانية أن مفتاح هذه الانفراجة يكمن في تحسين العلاقات الإيرانية مع السعودية لأنها الوحيدة التي يمكنها إعطاء الضوء الأخضر لباقي دول الخليج؛ لتحسين علاقاتها مع إيران لما تملكه من وضعية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي [1] . ومن هنا بدأت حكومة خاتمي سياسة المغازلة والتودد من المملكة العربية السعودية؛ للوصول إلى البغية المرجوة . فاستخدمت من أجل ذلك الخطاب الرنان المليء بالعبارات الانفتاحية مثل "تحري الحكمة" و"حسن الجوار" و"عدم التدخل في شئون الغير" و"حوار الحضارات" وغيرها من العبارات والمبادئ الجديدة على اللسان الإيراني. ويبدو أن ذلك الخطاب الهادئ قد عَمِل عَمَلَ السحر لدى السعودية ودول الخليج العربي، التي طالما كانت تشعر بالتخوف من الجمود والخشونة التي تملأ أفق السياسة الإيرانية.

لذلك فقد تفاعلت الدول الخليجية والعربية بشكل إيجابي مع تلك السياسة للحكومة الإيرانية ودعمت بوضوح خطوات خاتمي الانفتاحية من خلال تجاوز رواسب الماضي والمساعدة في حل كافة الأمور العالقة بين العرب وإيران. بالإضافة إلى تدعيم رغبة المضي بالعلاقات إلى مراحل متقدمة. ومن هنا كان على حكومة خاتمي استغلال تلك الفرصة التي منحها العرب لها لتحسين العلاقات،. وهكذا شرعت في خطوات عملية سريعة، تمثلت في الزيارات التي قامت بها الوفود الرسمية والبرلمانية الإيرانية إلى عدد من دول الخليج وبخاصة المملكة العربية السعودية والكويت، والتي ظهرت آثارها المجدية بشكل واضح خلال قمة طهران الإسلامية في ديسمبر عام 1997 تلك القمة التي اعتبرت نجاحا كبيرا للقيادة الإيرانية الجديدة ولحكومتها التي تمكنت، في

---

(1) كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، مرجع سابق.

وقت قصير من توليها زمام الأمور، من كسر العزلة الإيرانية. وفي هذا الإطار سعت الحكومة الإيرانية لإبداء حسن النية بالتقليل من وتيرة مناوراتها العسكرية التي كانت تجري بشكل مكثف بالقرب من مضيق هرمز. الأمر الذي كان يشكل مصدر قلق للدول العربية الخليجية [1].

وقد كان الاتفاق الأمني الذي وقع بين إيران والكويت، في السنة الأولى من رئاسة محمد خاتمي من أبرز الشواهد العملية على هذه الانفراجة في العلاقات الإيرانية الخليجية. ومما يؤكد ذلك أن الكويت لم توقع مثل هذا الاتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي نفسها[2]. ومما لا شك فيه أنه ما كان لمثل هذه الاتفاقية أن تتم دون موافقة ومباركة سعودية صريحة؛ لأن الاتفاق الأمني خارج العباءة السعودية كان يؤثر تأثيراً خطيراً على الواقعين: الأمني والاستراتيجي في منطقة الخليج برُمَّتها وليس على المملكة العربية فقط. ويبدو أن القبول السعودي قد شجع على تعزيز العلاقات بين البلدين: جمهورية إيران الإسلامية والكويت. وفي ظل هذا التقارب تم العديد من الزيارات بين مسئولي كلا من إيران والكويت والتي كان من أبرزها زيارة وزير النفط الكويتي سعود ناصر الصباح لإيران في نهاية يوليو من العام 2000، وكذلك الزيارة التي قام بها ناصر صباح الأحمد مستشار ولي العهد الكويتي في إبريل من العام نفسه. وردا على تلك الزيارات كان لابد لإيران أن تبادل الكويت الزيارات، حيث زار وزير الثقافة الإيراني عطا الله مهاجراني الكويت في مايو 2000. وتبعتها زيارة وزير الداخلية الإيراني عبد الواحد موسوي لاري في أكتوبر من نفس العام؛ تلبية لدعوة نظيره الكويتي محمد الخالد الصباح؛ وذلك بهدف تنسيق العمل الإيراني الكويتي في التصدي لعمليات تهريب المخدرات، ومكافحة التسلل والتهريب الذي شهدته المياه الإقليمية الكويتية [3]. وهكذا يمكن القول إن تلك الخطوات العملية التي بادرت بها حكومة خاتمي أثبتت حسن نية الحكومة الإيرانية أمام دول الخليج وسائر الدول العربية. الأمر الذي جعلها تبدي موافقتها ضمنيا على أي خطوات مماثلة تقوم بها حكومة إيران اتجاهها. ولا شك في أن هذه التطورات قد فتحت آفاق التعاون التفاعل السياسي بين المملكة العربية السعودية وإيران

ولعبت حكومة خاتمي، كذلك، دوراً في امتصاص أجواء التوتر التي كانت سائدة بين إيران ودولة البحرين، بعد إعلان دولة البحرين في 3 يونيو 1996 عن كشف مخطط إرهابي تموله إيران لقلب نظام الحكم في البحرين، وقيامها بسحب سفيرها من طهران. وبالتالي فإن الحكومة الإيرانية أرادت تنقية تلك الأجواء مبدية الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين وملتزمة

(1) ندوة أقامتها جريدة القبس الكويتية بعنوان: الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل، الكويت، 10-11 أكتوبر 1998، ص ص 152-153.

(2) علي محافظة وآخرون، مرجع سابق، ص364.

(3) منصور العتيبي، مرجع سابق، ص 265.

قولا وفعلا بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شئون الدول المجاورة واحترام سيادتها واستقلالها وطبيعة نظامها السياسي. وتطبيقا لذلك فقد شهدت العلاقات تطورات متسارعة بين البلدين من خلال الزيارة التي قام بها رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران علي هاشمي رافسنجاني في مارس 1998 والتي كانت أول زيارة لمسئول إيراني للبحرين منذ عام 1979 . وقد أسهمت تلك الزيارة في ترميم العلاقات وتصويب مسارها والتأكيد على أن مبدأ تصدير الثورة ليس من أهداف إيران في المرحلة الراهنة. وقد أدت هذه السياسة إلى توقيع عدد من الاتفاقيات والصفقات بين البلدين، في مجالات الاقتصاد والنقل والتكنولوجيا والأمن وغيرها (1) .

أما بالنسبة لعلاقات إيران مع دولة الإمارات العربية المتحدة فقد كانت مسألة الجزر حاضرة فيها بقوة رغم ما أعلنه خاتمي في إستراتيجيته الخارجية–الخليجية بأن الأولوية في سياسته الانفتاحية هي تحسين العلاقات على مستوى قاعدي شعبي واقتصادي وثقافي، ثم سياسي، وعدم تقديم نقاط الخلاف على نقاط الاتفاق . وهو ما شجع دولة الإمارات ودول الخليج على محاولة استغلال تلك الحقبة الانفتاحية الثمينة، والتي قد لا تتكرر مرة أخرى.

ولذلك صممت الإمارات على إبقاء مسألة الجزر متداولة في المحافل السياسية الخليجية وبالتالي تم تشكيل لجنة وزارية ثلاثية في يوليو 1997 بين كل من السعودية وعمان وقطر لمناقشة المسائل العالقة بين إيران ودول الخليج أملا في تجاوب إيران مع مساعي هذه اللجنة وذلك لإيجاد آلية للتفاوض بين إيران والإمارات. لكن إيران لم تتعامل بجدية مع هذه اللجنة. وهذا لا يعني أن إيران لا تريد تحسين علاقاتها مع الإمارات، بل على العكس. فهي ترى أن تقديم الخلافات بين البلدين يفسد للود كل قضية؛ ولذلك حاولت حكومة خاتمي تحاشي مسألة الجزر بمسائل أخرى تعاونية واتفاقية. وتبلور ذلك في زيارتين لمساعد وزير الخارجية الإيراني إلى الإمارات في 22 و26 مايو 2001 التقى فيهما مع وزير الدفاع الإماراتي للتفاوض في مسائل تعاونية وحلول سلمية للخلافات بين البلدين. ثم تتالت الزيارات بين الطرفين بمبادرة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية في الإمارات بزيارة إلى إيران في 26و28 مايو 2002 ؛ وذلك لتعزيز سبل العلاقات الثنائية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين . وبالتالي تعزيز العمل المشترك وبناء علاقات يسودها التعاون والثقة؛ لاستتباب الأمن. وقد استقبلت إيران تلك المبادرة بإيجابية، ورأت أنها تعكس تصميم البلدين على تطوير علاقاتهما(2) . ويلاحظ هنا أن الإمارات تعد الشريك التجاري الأول لإيران في منطقة الخليج العربي، وثاني أكبر شريك

(1) سيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، مجلة مختارات إيرانية، العدد 28، نوفمبر 2002.

(2) المرجع سابق، نفسه.

تجاري لإيران بعد ألمانيا على مستوى العالم، حيث استحوذت على أعلى نسب في العلاقات التجارية مع إيران خلال الفترة من 1997–1999 . وتوضح الدلائل الرقمية ذلك ، إذ بلغت نسبة التبادل التجاري الإماراتي الإيراني 76.5% و 84.7% و91.3% في تلك الفترة، من مجموع تجارة دول مجلس التعاون مع إيران والبالغة 1034 مليون دولار في عام 1997 و136.6مليون دولار في عام 1998 ، و1527 مليون دولار في العام 1999 .وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى 1653 مليون دولار في العام 2000 ، منها 1325 مليون دولار صادرات إماراتية مقابل 328 مليون دولار واردات من السلع والمنتجات الإيرانية[1]. وقد شهد النشاط السياحي بين البلدين، في فترة حكم الرئيس الإيراني خاتمي، ازدهارا قويا، حيث بلغ عدد السياح الإيرانيين في تلك الفترة 25 ألف سائح شهريا. أضف إلى ذلك الرحلات الجوية التي بلغت حوالي 332 رحلة شهريا من إيران إلى الإمارات [2] .

وهنا يمكن استنتاج أمرين في العلاقات الإيرانية الإماراتية: الاستنتاج الأول أن الحكومة الإيرانية استطاعت أن تخفف من حدة المطالب الإماراتية في الجزر من خلال فتح أبواب التعاون والصداقة مع الإمارات، وأوجدت، بذلك، مجالات أخرى للتباحث بشأنها مع دولة الإمارات لتكون عامل مشتت للتركيز الإماراتي على قضية الجزر الثلاث. أما الاستنتاج الثاني فهو متعلق بالمملكة العربية السعودية وهو أيضا يظهر ذكاء الحكومة الإيرانية. فهي بعلاقاتها القوية مع دولة الإمارات أثارت الاهتمام السعودي، حيث إن الإمارات صاحبة النزاع المباشر مع إيران وطدت علاقاتها بقوة معها في حين أن السعودية كانت تخشى أن تخدش عواطف شقيقتها الإمارات إذا ما تعاونت مع إيران. وهكذا دفعت العلاقات الإيرانية مع الإمارات، السعودية إلى التفكير في مد جسور التعاون مع إيران[3] .

ولم يفتْ الحكومة الإيرانية في إطار سياستها الانفتاحية التي كانت ترمي إلى نزع التوترات مع دول الجوار – لم يفتها توطيد علاقاتها مع دولة قطر. فقد قام الرئيس محمد خاتمي بزيارة إلى الدوحة في مايو 1999 في إطار جولة شملت بعض الدول العربية. وخلال تلك الزيارة تم توقيع عدد من الاتفاقيات التي تخص تشجيع وحماية الاستثمارات ومجال الشباب والرياضة والتعاون الإذاعي والتلفزيوني ومكافحة الإرهاب والتعاون العمالي والاجتماعي والتعاون السياحي واتفاقية تعاون بين غرفتي التجارة والصناعة بين البلدين واتفاقية أخرى لتفعيل عمل اللجنة

---

(1) منصور العتيبي، مرجع سابق، ص 274.

(2) أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة إلى المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد146، أكتوبر 2001، ص113.

(3) المرجع السابق، ص114.

المشتركة بين البلدين. بينما في يوليو من العام 2000 وقعت كلا من قطر وإيران خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الإعلامية والثقافية والصحية وتجنب الازدواج الضريبي. وكأن قطر كانت تنتظر هذه المرونة من الحكومة الإيرانية بفارغ الصبر لتوقع معها هذا الكم من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم خلال عامين فقط [1]

أما بالنسبة لسياسة الحكومة الإيرانية تجاه سلطنة عمان فلم تكن بنفس القوة في سياستها مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي. فالعلاقات التجارية مثلا بين البلدين تعتبر منخفضة قياسا بالعلاقات التجارية لأي دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي[2] . ورغم أنه قد ترددت أنباء عن اتفاق أمني ودفاعي بين سلطنة عمان وإيران فإن سلطنة عمان نفت ذلك جملة وتفصيلا، بينما أعلنت طهران أنه تم توقيع اتفاق أمني مع سلطنة عمان حول قضايا المرور عبر مضيق هرمز ومكافحة تجارة المخدرات والتهريب ومحاولات التسلل[3] .

ولم تكن العلاقات الإيرانية العراقية قبل خاتمي أفضل حالا من العلاقات الإيرانية العمانية بل على العكس فقد قضت حرب الخليج الأولى 1980 بين إيران والعراق، التي استمرت ثماني سنوات، على أية محاولة للتقارب بين البلدين بما أشعلته الحرب من نار الكراهية إلا أن حكومة خاتمي بسياستها البراغماتية استطاعت إخماد تلك النار. وقد ساعدها على ذلك عامل دولي مهم وهو أحداث 11سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت، بعد تلك الأحداث، كلا من إيران والعراق وكوريا الشمالية من دول محور الشر. الأمر الذي حفز إلى التعاون الحذر بين إيران والعراق[4] . ومع ذلك يمكن القول إنه رغم الكراهية الإيرانية الشديدة لصدام حسين فإن المصلحة القومية الإيرانية بالنسبة لحكومة خاتمي كانت تعلو كل شيء. فبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق دار صراع إيراني داخلي بين مؤيدي تلك الحرب ومعارضيها حول موقف إيران من تلك الحرب . ومع ذلك كان الموقف الضمني في البداية رافضا لتلك الحرب؛ لأنها تقرب الولايات المتحدة الأمريكية من إيران؛ مما قد يشكل خطرا كبيرا على أمن إيران.

---

(1) العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية عوامل التقارب وآفاق المستقبل، مجلة شؤون خليجية، السنة 5، العدد 32، 2003، ص 138.

(2) المرجع نفسه، ص 138.

(3) منصور العتيبي، مرجع سابق، ص 375.

(4) محمد السعيد إدريس، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص128.

وعندما ظهرت نتائج تلك الحرب، واتضح أنها تصب في مصلحة إيران، حاولت إيران استغلال الفرصة لفرض نفوذها على العراق؛ لتأمن جانبه. ولذلك قدر زعماء إيرانيون في حكومة خاتمي أنهم على الأقل يستطيعون تنمية علاقات جيدة مع قادة عراق ما بعد صدام . وذلك بدعم الجانب الذي يكاد انتصاره أن يكون مؤكدا تماما أو بمسايرته على الأقل. وبالفعل نجحت تلك المحاولة وتحول العراق من عدو لدود وتقليدي لإيران إلى حليف قوي وصديق حميم [1] .

ورغم أن هذا التقارب الشديد الذي حدث بين إيران والعراق بعد سقوط صدام أثار حفيظة السعودية ونفخ في بوق الريبة والشك لديها من النوايا الإيرانية لهذا التقارب إلا أن السعودية حاولت التغلب على هذا التوتر والشك عن طريق تأييد خاتمي في سياسته الانفتاحية ومجاراته بتحسين علاقاتها مع إيران لتأمن بذلك الجانب الإيراني.

وهكذا يمكن القول إن أنماط العلاقات الصراعية بين إيران وكل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي قد تبدلت إلى علاقات غير صراعية . ويمكن وصف بعضها بأنها علاقات تقاربية تمثلت في زيارات متبادلة بين كبار المسؤولين الإيرانيين وكبار المسؤولين العراقيين والخليجيين ، وعلى رأسهم المسؤولين السعوديين. وأن تطورت تلك العلاقات قد أدى إلى توقيع الاتفاقية الأمنية المشتركة بين إيران والسعودية[2] .

ثانيا: دور السياسة الدولية لحكومة خاتمي في تحسين علاقاتها مع السعودية:

حاولت الحكومة الإيرانية في عهد خاتمي أن تضفي على سياستها الدولية المرونة بالقدر المستطاع؛ بحثاً عن خلق حالة من القبول الدولي . وقد استخدمت الحكومة الإيرانية طرق متنوعة لتحصل على هذا القبول. وكان أكثر ما يهمها هو تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية. ولعل التودد الإيراني مع دول الخليج وخصوصا السعودية كان الحصول على الرضا والقبول الأمريكي أحد أهدافه ؛ لكون علاقات السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت مميزة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية واكتشاف النفط فيها.

ولم تكن السياسة الإقليمية المعتدلة للحكومة الإيرانية البوابة الوحيدة التي عبرتها للوصول إلى إرضاء المجتمع الدولي بل كانت هناك بوابة حوار الحضارات التي دخلها خاتمي بخطابه تحت في منظمة اليونسكو بالأمم المتحدة. وكثيرا ما تردد بأن حكومة خاتمي كانت توظف مفهوم حوار الحضارات كأداة لإعادة دمج إيران في المجتمع الدولي من باب الثقافة الواسع؛ ولتطبيع

(1) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، 2004، ص ص 222-223.

(2) محمد السعيد إدريس، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص129.

علاقاتها بالدول الغربية على وجه التحديد. ومما لا شك فيه أنها نجحت إلى حد ما في وضع موضوع حوار الحضارات في أولوية متقدمة على جدول أعمال علاقاتها الثنائية خاصة مع الدول الغربية ودول آسيا، وذلك لتعزيز دورها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية من منطلق أسبقيتها في طرح الموضوع وبالتالي ساهم ذلك في تحسين صورة إيران لدى العالم الخارجي. ومن ثم أوجد أرضية مشتركة بين إيران والكثير من دول العالم، ودفع علاقاتها مع دول أخرى كانت تتصف بالتأزم إلى مرحلة من الاقتراب والتطبيع، بل وصلت حتى إلى مراحل من التعاون في مختلف المجالات [1] وقد اعتبر خاتمي وحكومته أن حوارا مفتوحا بين الحضارات هو شرط ضروري لتحسين العلاقات الدولية وتعزيز التنمية لجميع الدول. وقد حاول في ذلك لفت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إبداء أسفه على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أثبتت بأن حوار الحضارات بات حاجة سياسية واقتصادية ملحة على حد قوله[2] لقد كانت تلك السياسة محاولة غير مباشرة للتودد للولايات المتحدة، حيث إن الحكومة الإيرانية ومنذ اعتلاء خاتمي سدة الحكم وجهت رسائل ود وانفتاح إلى الرئيس الأمريكي كلينتون وسعت بوسائل مختلفة علنية وسرية لبدء حوار رسمي مباشر مع واشنطن. وفي المقابل كانت هناك محاولة على استحياء من الولايات المتحدة لمبادلة إيران ذلك الود حيث أطلقت عدة مبادرات رمزية؛ وذلك من خلال تخفيف بعض القيود على السلع الإيرانية، وتسهيل تبادل الوفود العلمية والرياضية بين البلدين، ورفع القيود التي كانت تمنع ممثلي إيران بالأمم المتحدة من التحرك خارج نيويورك وغيرها من التنازلات الرمزية. لكن كل تلك المبادرات لم تلب الرغبة الأساسية للحكومة الإيرانية التي كانت ترنو إلى أن تقدم حكومة كلينتون مبادرات أكثر أهمية مثل إلغاء العقوبات الاقتصادية والتجارية على إيران، أو إعادة الأموال الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية منذ سقوط الشاه. ولكن فترة حكم كلينتون قد انتهت دون إحراز تقدم أمريكي كبير تجاه حكومة خاتمي ومع إيران. وقد اعتلت العرش الأمريكي آنذاك حكومة جورج بوش الابن التي كانت أكثر تشددا من سابقتها. ورغم أن الإدارة الجديدة حاولت تقبل السياسة البراغماتية الجديدة لإيران، لكنها لم تقدم على أية خطوة لتنفيذ المطالب الأساسية للحكومة الإيرانية في حين أن الحكومة الإيرانية قدمت العديد من التنازلات للإدارة الأمريكية، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، السماح لمجموعتين على الأقل من جماعات المعارضة العراقية التي تدعمها واشنطن من فتح مكاتب لها في طهران،

---

(1) وليد عبد الناصر، خاتمي وحوار الحضارات، مجلة مختارات إيرانية، العدد10، مايو 2001.

(2) بيان صحفي رقم 2005-38، بعنوان الرئيسان الإيراني والجزائري يدعوان في اليونسكو إلى حوار بين الحضارات، مكتب الخدمات الصحافية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة"يونسكوبرس"، 5إبريل 2005.

وإعطاء الضوء الأخضر للمجموعات الشيعية الرئيسية المعارضة بالعراق لإجراء اتصالات رسمية مع إدارة بوش [1] . ولكن رغم تلك المحاولات التي حاولتها الحكومة الإيرانية لكسر حاجز الجمود بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فأنها لم تؤد إلى تطوير النسق المطلوب من العلاقات؛ بسبب بعض المواضيع المصيرية مثل موضوع الإرهاب الدولي، وموضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والملف النووي الإيراني، وموضوع عملية السلام وما تبقى منها، وإسرائيل والوضع في الشرق الأوسط. فقد كانت هذه المواضيع تتبادر إلى أذهان الطرفين كلما تبلورت محاولة للتقارب. وبالتالي ترجع كل المحاولات إلى نقطة الصفر [2] . بيد أنها أي محاولات الحكومة الإيرانية في خطب الود الأمريكي أضفت بعض المصداقية والاطمئنان لدى السعودية ودول الخليج والعرب بشكل عام حيث أظهرت حسن نية الحكومة الإيرانية في المرونة والبراغماتية السياسية مع جميع الأطراف وبالتالي دفع ذلك الدول الخليجية والعربية وخصوصا السعودية إلى تحسين علاقاتها مع إيران.

وتبلور ذلك الاطمئنان بعد تلك المسيرة التنازلية بين الحكومة الإيرانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت الأخيرة المسيرة بتخفيض قواتها في الخليج إلى الحدود التي كانت عليها قبل الأزمة مع العراق في شباط آذار 1998، وكان أول ما سحبته حاملة الطائرات "إنديبندنس" مع مجموعة من الطائرات والقاذفات من الأنواع المتقدمة تكنولوجيا. وقد برر وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين هذه الخطوة بأنها لتخفيف العبء وضغوط الاستنفار القتالي على القوات الأمريكية. وردت الحكومة الإيرانية على ذلك بتخفيض قواتها في الخليج بسبب الاستقرار الإقليمي، دون أن يعني ذلك انسحابها الكامل على الرغم من الخطوة الأمريكية التي اعتبرتها ضرورية لكن غير كافية؛ لأنه لن يتحقق للخليج السلام الكامل ما بقيت فيه قوات أجنبية. وقد اعتبر محللون أن هذا الإعلان الإيراني ردا سريعا يتجاوب مع الخطوات الأمريكية، ويسهل استمرار محاولات الحوار الإيرانية الأمريكية في ذلك الوقت، ويطمئن الجيران العرب من صدق نوايا إيران في التقارب الإيراني العربي.[3] ويبدو أن الحكومة الإيرانية كانت تنوي، بتلك المحاولة، ضرب عصفورين بحجر واحد. فمن ناحية تريد كسب الود الأمريكي بأقصر الطرق؛ أملا في أن

---

(1) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، وجهتا نظر في مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، جريدة البيان الإماراتية، 26 سبتمبر 2001.

(2) ما شاء الله شمس الواعظين، توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية، المصدر قناة الجزيرة، البرامج الحية، تاريخ الحلقة 14-1-2002.

(3) رياض نجيب الريس، رياح الشرق: الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين، منتديات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص127.

تقوم الولايات المتحدة بكسر الحصار الاقتصادي عليها. ومن ناحية أخرى، فهي توجه رسالة إلى جيرانها العرب مفادها أن التواجد الكثيف للقوات الإيرانية في منطقة الخليج إنما هو رفض للتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة، والذي قد يشكل خطرا على أمنها وأمن الخليج برمته، وليس محاولة من إيران لتعريض أمن تلك الدول للخطر. وبالتالي فإن إيران ستبقي عملياتها المكثفة في المنطقة طالما تواجدت القوات الأمريكية؛ لأن أمن الخليج، من وجهة نظرها، يجب أن يكون من مسئولية دوله ولا داعي لأي تدخل خارجي. ومن ثم فهي محاولة لطمأنة الدول العربية الخليجية، وخصوصا المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة لسياسة الحكومة الإيرانية تجاه روسيا فقد كان أمرا طبيعيا أن تلجأ الحكومة الإيرانية لتحسين علاقاتها مع روسيا، لأنها كانت تبحث عن بديل دولي للولايات المتحدة؛ لتقيم معه علاقات جيدة في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تتمنع تارة ولا تبدي المرونة الكافية، في تحسين علاقاتها مع إيران تارة أخرى، بينما حكومة خاتمي تسعى جاهدة لخطب ودها. وكأن حكومة خاتمي بعلاقاتها مع روسيا تحاول أن توجه للولايات المتحدة الأمريكية رسالة ناعمة، بأنها قد ترتمي في أحضان الغريم الأمريكي إذا بقيت الولايات المتحدة على عنادها ولم تقدم أية مرونة في قبول المطالب الإيرانية، التي من شانها تصفير مشكلات البلدين [1]

ويبدو أن الحكومة الإيرانية وجدت في روسيا الحليف الأمثل في ظل سعيها للعب دور إقليمي فعال. وقد شجعها على ذلك التقاء عدد من المصالح المشتركة بين البلدين، حيث إن القدرات العسكرية والتقنية التي تمتلكها روسيا تحتاجها إيران في الوصول إلى إستراتيجيتها المنشودة، في حين كانت روسيا التي تطمح إلى استعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية ترى في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، فضلاً عن كونها تشرف على مضيق باب المندب، وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة أخرى [2] وبالتالي فإن البلدين وجدتا أن هناك مصالح مشتركة تحتم عليهما العمل معا لتحقيقيها. ولعل حكومة خاتمي نظرت إلى أبعد من ذلك فهي عندما تحسن علاقاتها مع روسيا وتوقع معها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والأمنية تثير ذلك غضب الولايات المتحدة الأمريكية وتوصل لها رسالة

(1) جيمس بيل، سياسة الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2007، ص33.

(2) خضر الدهراوي، إيران إلى أين بعد حرب العراق، مجلة الدفاع العربي، السنة 23، العدد 44، مارس 2003.

مضمونها أن إيران لديها البديل الذي تقيم معه علاقات قوية تضاهي العلاقات التي كانت ستقيمها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي فهي تحفز الولايات المتحدة لتعيد النظر فيما رفضته من مطالب إيرانية. ولم تثر هذه العلاقات حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل كان لها أثرا على المملكة العربية السعودية التي ترى أن تطورا في العلاقات الروسية الإيرانية من شأنه أن يقوي شوكة إيران ويعطيها الدور الإقليمي الذي تسعى لتحقيقه، على حساب الدور السعودي.

دفعت سياسة الحكومة الإيرانية هذه السعودية لإقامة علاقات مع حلفاء إيران خارج المنطقة مثل روسيا والصين. وقد ظهر ذلك جليا في زيارة الملك عبدالله بن عبد العزيز عندما كان وليا للعهد إلى موسكو في عام 2003 ، في محاولة منه لمجاراة الحكومة الإيرانية بتنفيذ نفس الحركة، وذلك لتفادي أي ضرر قد يمس السعودية ومحيطها الحيوي في المنطقة من وراء أي تحالف إيراني مع أي دولة أخرى[1] . ولعل السعودية قد حاولت بتلك الحركة أن تحول دون قيام الحكومة الإيرانية بأي أمر من شأنه أن يؤثر عليها سلباً.

أما على صعيد السياسة الإيرانية تجاه أوروبا فلم تجد الحكومة الإيرانية أية صعوبة في ذلك. فقد شهدت فترة حكم خاتمي منذ بدايتها قبولاً أوروبيا لتعزيز العلاقات مع إيران خصوصا على المستوى الاقتصادي. وربما كان ذلك لاعتقاد الأوروبيين بأن العلاقات الإيرانية الأمريكية تتجه نحو التطبيع لا محالة. ومن هنا ينبغي على أوروبا استباق الشركات الأمريكية التي ستلتهم السوق الإيرانية إذا ما تمت تسوية للخلاف السياسي بين طهران وواشنطن[(2)] .

وهكذا يتضح أن الدور السياسي البراجماتي الذي لعبته حكومة خاتمي إقليميا ودوليا لتغير الصورة السلبية لإيران في أنظار المجتمعين الإقليمي والدولي، قد حقق مكاسب داخلية لإيران، وأن حكومة خاتمي التي كانت تحاول إبداء حسن النوايا الإيرانية، قد نجحت في تحسين العلاقات الإيرانية السعودية.

---

(1) S .aurav Jha, Russia–Saudi Relations: The Kingdom and the Bear .
http://s.v22v.net/LIQ

(2) علي محافظة وآخرون، مرجع سابق، ص265.

المبحث الثاني

السياسة السعودية وأثرها على انفراج العلاقات مع إيران

أولا –0 السياسة الإقليمية للسعودية:

لعبت السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية دورا مهما في انفراج علاقاتها مع إيران. فالسعودية، كما ذكر سابقا، كانت تواقة لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع إيران؛ لتطوي ولو مؤقتا مراحل التوتر بين البلدين خاصة، وبين إيران ودول الخليج بشكل عام، حيث إنها حملت على عاتقها سياسة تصفير المشكلات في منطقة الخليج.

وفي هذا السياق فإن عددا من المراقبين يرون أن المملكة العربية السعودية كانت في ذلك الوقت، تتحرك نحو إيران من منظار ترتيب الوضع الأمني الإقليمي في الخليج في ظل التطورات الخليجية المستجدة على الرغم من أن هذا قد يؤثر سلبا في أنماط العلاقات داخل منظومة مجلس التعاون الذي يعتبر القوة الإقليمية الثالثة في المنطقة مع إيران والعراق(1) . الأمر الذي دفعها للتنقيب عن سبل للتقارب بين إيران والعرب، وبالأخص بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي واستنادا إلى ذلك فقد صرح سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية آنذاك أثناء افتتاح مجلس الوزراء الخليجي في جدة في 19 نيسان 2000 بقوله " إن علاقات مجلس الأمن الخليجي مع إيران تشكل ركيزة أساسية في أمن منطقة الخليج" (2) .

والذي كان سائدا في ذلك الوقت أن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عامة كانت تشهد مخاضا صعبا للوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي في ظل خلل واضح في توازن القوى العربي الإقليمي، وأن التقارب الإسرائيلي التركي أثر بشكل لافت على توازن القوى في المنطقة. وقد دفع هذا الوضع المملكة العربية السعودية إلى التحرك بخطوات سريعة باتجاه إيران، بوصفها إحدى القوى الإقليمية ، والتي لا يمكن تجاهل مصالحها في حال التوصل لأي ترتيبات جديدة، لتحقيق قدر من التوازن في المنطقة. ويتطلب هذا الأمر تقاربا عربيا إيرانيا في مواجهة التقارب الإسرائيلي التركي ، وبخاصة لأن الدعم الإيراني للحق العربي في الصراع مع إسرائيل دعم معلن ومستمر. وقد دفع ذلك الاتجاه المملكة السعودية إلى تحسين علاقاتها مع

---

(1) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص ص 264–265.

(2) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، السنة 36، العدد 141، تموز 2000، ص154.

إيران [1] وقد لاقت سياسة السعودية في قطع علاقاتها مع طالبان في أفغانستان موقع استحسان من إيران التي رحبت بذلك، واعتبرت أن تلك الخطوة من السعودية إيجابية وتليق بمكانة المملكة [2] . ومن الملاحظ هنا أن السعودية حاولت في تلك الفترة تحقيق أفضل المراحل في كسر الجمود الإيراني العربي وخصوصا مع دول الخليج؛ وذلك بحثا عن تدعيم استقرار المنطقة التي طالت معاناتها من الحروب والصراعات. لقد نظرت السعودية إلى إيران على أنها شريك لا يمكن تجاهله سواء قبلته دول مجلس التعاون الخليجي أم لا. فمن غير المعقول، من وجهة نظر المملكة العربية السعودية، استثناء طهران من أي منظومة أمنية قد تقوم في منطقة الخليج، على المدى الطويل [3] . ويفهم من ذلك أن المملكة العربية السعودية تدرك تماما أنه لا يمكن القيام بأي تفاهم أمني على المستوى الإقليمي الخليجي إلا بوجود إيران كعنصر فعال فيه، وإلا فإن أية محاولة لاستثناء إيران من القضايا الخليجية المشتركة، وخصوصا أمن الخليج، أشبه ما يكون بالنفخ في بوق مثقوب.

وهذا ما جعل المملكة العربية السعودية ترى أنه من الضروري فتح آفاق تعاونية وسبل سلمية بين إيران ودول المنطقة خصوصا في القضايا العالقة بين الطرفين. فلا يمكن، مثلا، من وجهة نظر السعودية، استعادة الجزر الإماراتية الثلاث ما لم يحدث تقارب بين الجانب الإيراني ودول مجلس التعاون الخليجي . وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في 17 آذار من العام 2000 لصحيفة البيان الإماراتية بقوله" إن تطوير العلاقات الأخوية المبنية على المصالح مع إيران يهيئ الأمور لعلاقات أفضل ويسهم في تسوية المسائل المعلقة مع إيران" [4] . ويضاف إلى ذلك ما شهده الجانب السياسي للبلدين من تنسيق بين حكومة خاتمي والحكومة السعودية بشأن القضية الفلسطينية، حيث كان هناك اتفاق واضح بشأنها ؛ مما زاد، بدوره، في عوامل التقارب بين البلدين [5] . وهنا يبدو أن الحكومة السعودية في سياستها الإقليمية كانت تتخذ من القضايا الإقليمية العالقة في منطقة الشرق الأوسط أرضية خصبة لزرع بذور العلاقات والتقارب الإيراني السعودي، وفتح مجالات تجاوز القطيعة والتحادث والتباحث بدءاً بشؤون إقليمية وانتهاءً بالتباحث في شؤون بينية وعلاقات طيبة بين الطرفين. وإجمالا لما سبق

---

(1) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية، مرجع سابق، 152.

(2) المرجع السابق، ص154.

(3) محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق، ص40.

(4) صحيفة البيان الإماراتية، الأربعاء 21شباط فبراير 2001.

(5) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، دوافع وآفاق التقارب السعودي الإيراني، عن موقع البينة، على الرابط التالي: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1479&lang=

فقد لعبت السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية دورا مهما في ترطيب الأجواء بين إيران والسعودية، وفي فتح السبل أمام العلاقات التي طالما انقطعت حتى جاءت فترة 1997-2005 التي وصلت فيها العلاقات الإيرانية السعودية إلى أفضل حالاتها، في ظل إرجاء وجهات النظر المختلفة بين البلدين وتقديم الوجهات المتقاربة بشأن العلاقات والقضايا الإقليمية التي تهم البلدين.

ثانيا - السياسة الدولية للمملكة العربية السعودية:

لقد كانت المملكة العربية السعودية، ومنذ تأسيسها، حليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية. فالأخيرة هي الدولة العظمى التي تؤثر على العالم كله، بسياستها الدولية . ومن ثم فإن كون الولايات المتحدة الأمريكية حليفا للسعودية أمرا يعطيها مكانة إقليمية أولى، ويجعلها مهابة الجانب. وقد جعلت تلك المكانة من تلك الدولة العظمى الحليف الأوحد للسعودية. وأعطتها ضوءاً أخضرَ للتدخل في منطقة الخليج العربي؛ بحجة الحفاظ على مصالحها مع حلفائها . الأمر الذي أزعج طهران التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأكبر. وقد أدى ذلك إلى استمرار العداوة بين طهران والرياض التي كانت تنفذ، من وجهة نظر إيران، السياسة الأمريكية دون تردد، وأنها، حتى عندما أرادت تحسين العلاقات السعودية مع إيران قد حصلت على الموافقة من حليفها الأكبر، أولاً.

لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر التسعينات إتباع سياسة جديدة مع طهران؛ محاولة منها لاحتوائها، ولتنفيذ تلك السياسة شجع الأمريكان التقارب الإيراني السعودي لأنه من وجهة نظرهم يصب في مجرى تلك السياسة [1] . ويرى بعض الباحثين أن الولايات المتحدة بذلت، على مدار عام (1998-1999)، جهدا كبيرا لتحسين العلاقات الإيرانية السعودية. وذلك على أمل أن تلعب السعودية دور الوسيط في تطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية[2] . والمفارقة هنا، هي أن السياسة الدولية للمملكة العربية السعودية التي اقتصرت على حليف دولي أوحد، والتي كانت سببا مباشرا في توتر العلاقات بين السعودية وإيران في فترات سابقة هي نفسها السياسة التي لعبت دورا في نزع فتيل هذا التوتر في تلك الفترة. ومن هنا يتضح مدى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات المملكة العربية السعودية تجاه إيران.

ومن الواضح أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أهدافها. فصحيح أن العلاقات بين إيران والسعودية تحسنت كما أرادت، لكن هذا التحسن ما لم يحقق أهداف

---

(1) عبد الله النفيسي، مرجع سابق، ص56.

(2) نفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص41.

الولايات المتحدة . لذلك أرادت تدارك الموقف فبدأت تصرح على لسان ساستها بأن إيران تحاول استغلال الخلل في النظام الإقليمي لتنشيط دورها في المنطقة والهيمنة عليها بذرائع دينية[1] ، وأن إيران لم تلغ ملف تصدير الثورة، وإنما قامت بتأجيله. والدليل على ذلك أن بعض العناصر المتشددة في الحكومة الإيرانية لا تزال تتبنى سياسة تصدير الثورة، وتبذل جهودا لتطوير القدرات العسكرية الإيرانية تحقيقا لهدفها الأعلى وهو جعل إيران قوة مهيمنة في المنطقة[2] . ومع ذلك فإن تلك التصريحات لم تؤثر على موقف المملكة العربية السعودية التي يبدو أنها كانت راضية عن هذا التطور . ولذلك استمرت في تلك العلاقات بل أصبحت تلك الفترة من أزهى الفترات في العلاقات بين البلدين رغم أن الولايات المتحدة حاولت الوقوف في وجه ذلك الأمر الذي أدى إلى بعض التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية.

وعلى أية حال فقد ساهم ذلك التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية في تحقيق قدر من التقارب بين إيران والسعودية [3] ، حيث تغذى هذا التوتر على مجموعة من الأحداث التي أضفت عليه نوعا من النفور بين البلدين، وكان من بينها أحداث 11سبتمبر 2001 ، والحرب الأمريكية على الإسلام التي تعتبره إرهابا [4] . إن تلك الأحداث المتواترة على منطقة الخليج والتي نتج عنها هذا التخبط في السياسة الأمريكية دفعت المملكة العربية السعودية إلى أن تعيد النظر في سياستها الدولية وبالتالي فَتِح نوافذ جديدة في البيت السعودي على حلفاء جدد وعدم الاقتصار على النافذة الأمريكية التي لم تعد تشكل مصدر أمان لها ولم يكن ذلك الإحساس يقتصر على السعودية فقط، بل على معظم دول الخليج التي اتجهت إلى البحث عن حلفاء جدد ولربما هذا التوجه جاء نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكية بالنسبة لإعادة النظر في أولوية علاقاتها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ومع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، دخلت العلاقات السعودية الأمريكية طوراً جديداً، إذ دخلت المملكة العربية السعودية في التحالف الدولي الهادف لإسقاط نظام صدام

---

(1) مثنى حمدي الثويني، العلاقات الأمريكية الإيرانية للمدة 1989-1999، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999، ص89.

(2) Strategic assessment 1997:Flashpoints and force structure, national defense university institute for national strategic studies, USA, 1997

(3) عبد الله فالح المطيري، مرجع سابق، ص33.

(4) عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة 1990-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2010، ص63.

حسين، وشاركت في إدارة الصراع بفعالية لوجستية وجيوسياسية كبيرة. في الوقت الذي توجست فيه إيران من ذلك الغزو، ولكنها لم تلبث حتى عززت علاقاتها مع المعارضة العراقية على الأرض، تلك المعارضة التي تسلمت زمام الأمور بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وهكذا التقت السياستين الإيرانية والسعودية على الرغبة في إسقاط صدام، وفي التعايش مع النظام العراقي الجديد، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث اندفعت إيران لتعزيز علاقاتها مع القوى الشيعية الحاكمة، في حين لم تنجح السعودية في حماية مصالحها في العراق من خلال الأحزاب العراقية السنية. ومهما يكن من أمر فقد انعكست هذه التطورات على السياسة الخارجية السعودية التي حافظت على علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة، ولكنها لجأت إلى فتح آفاق للتعاون مع روسيا صاحبة التأثير الكبير على إيران؛ للاستعانة بها في حالة سلوك إيران لسياسة خليجية مختلفة، وبخاصة في ظل غياب الرئيس خاتمي.

ورغم أن الحرب على العراق سنة 2003م، لم تؤثر على علاقات التعاون العسكري مع واشنطن. [1] فأنها قد دفعت المملكة العربية السعودية للتوجه شرقا، وحثتها على تطوير علاقاتها مع روسيا وبعض الدول الأسيوية. وقد تأكد هذا التوجه في الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وكان آنذاك وليا للعهد، للعاصمة الروسية موسكو عام 2003 . فقد اعتبرت هذه الزيارة تعبيرا عن ضرورة دعم العلاقات لتجاوز التفرد الأمريكي في الخليج. وأنها تعبير عن إدراك الرياض بأن موسكو لا تزال قوة دولية كبرى، فهي صاحبة نفوذ في مجلس الأمن، ومؤهلة لأن تكون لاعبا أساسيا في عالم متعدد الأقطاب. وهي تتمتع بعلاقات إيرانية متميزة. وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بقوله" إن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية وسيكون دورها في المستقبل مؤثرا"[2] . ويبدو أن هذا التحول في السياسة السعودية قد ساهم في توطيد علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية، لأن إقامة المملكة العربية السعودية علاقات طيبة مع روسيا بين لإيران أن سياستها الدولية أصبحت لم تعد حكرا على الولايات المتحدة ، وأن السعودية بدأت تتخلص من الضغط الأمريكي الذي كان يقيد علاقاتها مع إيران.

---

(1) محمد عبد الغفار، الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2012، ص21.

(2) بلال الحسن، السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون، الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، لندن، 2003، ص4.

المبحث الثالث

تطور العلاقات الثنائية بين الدولتين على ضوء السياسات السابقة

بعد تناول السياسات الإقليمية والدولية للحكومتين وبيان أثر تلك السياسات على انفراج العلاقات يبن البلدين أصبح في الإمكان الحديث عن السياسات الثنائية بين الحكومتين: الإيرانية والسعودية، والتي تبين مدى تحسن العلاقات بين البلدين، وتوضح الخطوات الإيجابية التي قامت بها الحكومتان؛ لتوطيد هذه العلاقات، ودرء أي مسببٍ من شأنه أن يثير خلافا وتوترا بينهما.

لقد شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة ما بين 1997-2005 تحسنا ملحوظا دل عليه عدد من المؤشرات وبطبيعة الحال فإن لكل من الطرفين عدد من المصالح والأهداف التي كانت وراء تقاربه مع الطرف الآخر. فإيران من جانبها كانت تسعى إلى كسب الضلع الخليجي العربي الأقوى؛ تدعيما لمكانتها ونفوذها، وكسرا لحالة الجمود على مستوى السياسة الخارجية التي اتسمت بها طهران، عقب الثورة الإسلامية. فالسعودية، من وجهة النظر الإيرانية، تعد الحليف العربي الأول للولايات المتحدة الأمريكية، التي ما زالت تفرض حصارا على النظام الإسلامي في إيران، وبالتالي فإن تحسين علاقاتها معها سيفتح مجالا للتقرب من واشنطن، ولتقليص الضغوط الدولية التي فرضت على إيران منذ قيام الثورة الإسلامية حتى هذه الفترة. وفي المقابل فإن المملكة العربية السعودية وجدت بأن علاقاتها مع إيران بوصول رئيسها الجديد محمد خاتمي سيبشر بتطورات إيجابية، وسيخلق جوا من الصفو والتفاهم المشترك في المجال السياسي والدبلوماسي، والذي يعكس بدوره وتلقائيا تحسنا في علاقاتها الاقتصادية مع إيران في مجال النفط والتجارة.[1] ومن هنا فإن أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن مفادها أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارس ضد العراق وإيران قد فشلت أو على الأقل في شقها الشرقي الموجه باتجاه طهران. ومن ثم لا داعي للضغوط الدولية، المتمثلة في الحصار الاقتصادي، المفروضة على إيران. أضف إلى ذلك أن إيران من خلال نجاحها في إقامة علاقات اقتصادية مع السعودية ودول الخليج تكون قد استطاعت، بالفعل، أن تخرق هذا الحصار، وبمساعدة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية أنفسهم.

وتحقيقا لتلك السياسات خفَّت حدة الصراع والتنافس حول الريادة على العالم الإسلامي. إذ تبلورت قناعة لدى الحكومتين السعودية والإيرانية بأن صراع الشرعيات لن يؤدي بينهما إلى

(1) صحيفة البيان الإماراتية، 21 شباط 2001، ص ص 6-7.

نتيجة والأهم أنه لن يؤدي إلا إلى مزيدا من عدم الاستقرار في المنطقة . وقد أدت تلك القناعة إلى بلورة أرضية تفاهم مشتركة بين البلدين.[1] وبدأ هذا التقارب باستئناف الرحلات الجوية بين الدولتين. و ثم جرت لقاءات متبادلة على أعلى المستويات، بدءاً باللقاء الذي تم بين هاشمي رافسنجاني – رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران– وولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي في إسلام آباد في منتصف عام 1997 ، ثم اللقاء الثاني لولي العهد السعودي مع الرئيس الإيراني الجديد محمد خاتمي خلال مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في طهران في كانون الأول 1997.[2] . فقد أزيلت، تبعا لهذا اللقاء رفيع المستوى، المحاذير بين الحكومتين، وبدأت صفحة تعاون جديدة.

ولقد أعرب وزير الدفاع الإيراني اللواء علي شمخاني عن امتنان حكومته للمملكة السعودية لمشاركتها في هذه القمة على مستوى عال وأكد على ذلك الامتنان خلال اتصاله الهاتفي مع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز عشية القمة بأن بلاده تضع الرياض في أعلى سلم أولوياتها لتنطلق منها في تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي، بل مع باقي بلدان العالم الإسلامي.[3] . ولا غرو أن تقدر إيران تلك الزيارة تقديراً خاصاً، فإن تلك الزيارة للأمير عبد الله بن عبد العزيز لطهران أثناء قمة المؤتمر الإسلامي تعد أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية 1979 . كما أنها كانت فاتحة لعهد جديد من الزيارات والمشاورات المتبادلة بين الطرفين . فبعد تلك الزيارة ، زار طهران عدد من كبار المسئولين السعوديين ، إذ زارها وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر حاملا رسائل من كبار المسئولين السعوديين إلى الرئيس الجديد خاتمي والرئيس السابق رافسنجاني. ثم زارها عام 1998 كل من سعود الفيصل وزير الخارجية، ووفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير. وفي شهر مايو من العام 1999 زار الأمير سلطان بن عبد العزيز طهران، والتقى خلال تلك الزيارة كبار المسئولين الإيرانيين، وعلى رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي. وجرت العادة في تلك الزيارات أن يثني المسئولون السعوديين على الجانب الإيراني، ويؤكدون على عمق الصداقة بين البلدين والعزم على توثيق العلاقات على جميع الأصعدة.[4]

---

(1) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص356.

(2) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص36.

(3) فهد مزبان خزاز الخزاز، مرجع سابق، ص8.

(4) صالح عبد العزيز النجدي، مرجع سابق، ص1.

لقد تعددت، في الواقع، القضايا التي تدخل في نطاق العلاقات الإيرانية السعودية. الأمر الذي أدى إلى خلق علاقات ارتباطية بين هذه القضايا. ولا شك أن النفط هو إحدى القضايا المهمة بالنسبة لهذه العلاقات بحكم كونهما من أكبر الدول ذات الثقل في هذا المجال. وقد أوضحت خبرة البلدين أهمية تلك العلاقات فيما يتعلق بسياسات الإنتاج والأسعار انخفاضا وارتفاعا.[1] . وبما أن النفط كان بمثابة رابط سياسي واقتصادي بين البلدين فهو قد عزز التقارب بين السعودية وإيران بصورة أكبر وذلك على اعتبار أن البلدين من أكبر الدول إنتاجا للنفط في منظمة الأوبك. ففي الوقت الذي تدهورت فيه أسعار النفط لعامي 1997-1998 حتى وصل سعر البرميل الواحد إلى 6 دولارات، كان للتقارب الإيراني السعودي دور في خلق توازن في سوق النفط بعد اتفاق البلدين على سقف ثابت للإنتاج ودخولهما مع كل من فنزويلا والمكسيك في اتفاق يقضي بتخفيض الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل الواحد لحوالي 23 دولارا. [2] ، ثم وصل سعره لنحو 30 دولاراً في عام 1999.[3] . وكل ما يهمنا هنا، من تلك الأرقام أنها تبين أثر التقارب بين إيران والسعودية على استقرار السوق النفطي العالمي.

ولم تكن قضية الملف النووي الإيراني، وبراعة الحكومة السعودية السياسية في التعامل بشأنه مع الطرف الإيراني في تلك الفترة، لم تكن بأقل أهمية من قضية النفط أثرا على العلاقات الإيرانية السعودية . ففي الوقت الذي كانت الدول العربية جمعاء وخصوصا دول الخليج، ومنها السعودية، تخشى من الملف النووي الإيراني، ومن تطوره والخطورة التي قد يشكلها على أمن المنطقة، وجدنا أن الحكومة السعودية رأت أن حل تلك المسألة بالحوار والطرق الدبلوماسية هو أفضل الحلول وأن اللجوء إلى القوة ضد إيران قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها. وهذا ما اتضح في محاولة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي تلطيف الأجواء مع إيران، بعد الأزمة التي كانت بينها وبين المجتمع الدولي حول الملف النووي الإيراني. فهو لم ينكر العراقة والإمكانيات العظيمة لإيران التي تخولها لأن تكون قوة مهابة الجانب. وقد نوَّه في نفس الوقت إلى السياسة المتفق عليها بأن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأكد على مواصلة الحوار مع طهران في ثقة كاملة إلى أنه يمكن الوصول إلى تفاهم، يأخذ بالحسبان مصالح جميع دول المنطقة. كما أكد رفض المملكة السعودية إحالة الملف

(1) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية، مرجع سابق، ص154.

(2) فهد مزبان خزاز الخزاز، مرجع سابق، ص ص 20-21.

(3) صحيفة أخبار الخليج البحرينية، 28 كانون الأول 20002.

النووي الإيراني إلى مجلس الأمن؛ لأنها تفضل منهج الحوار في تلك القضية.[1] وقد انعكس هذا الموقف للمملكة العربية السعودية بوضوح على البيان الختامي للقمة الخليجية في أبو ظبي ديسمبر 2005.[2] ومن الطبيعي أن يكون لهذا الموقف وقعا إيجابيا على العلاقات الإيرانية السعودية خصوصا وأن هذا الموقف وضح حسن نوايا الحكومة السعودية ورغبتها في الاستمرار في العلاقات الطيبة مع إيران وهي بتلك الدبلوماسية تعلق آمالاً على أن تستجيب إيران لحسن النوايا، وتتراجع عما ترنو إليه من تطوير لبرنامجها النووي.

ولكن كان من الواضح أنه من الصعب أن تتأثر إيران بهذا الترويض الدبلوماسي؛ فتتنازل عن عزمها في تطوير قدراتها النووية؛ لأنها تعتبر أن ذلك حق لها مثلما اعتبره الغرب حقا لإسرائيل، لكنها حرصت على طمأنة الدول العربية الخليجية تجاه برنامجها النووي وقدراتها العسكرية الجديدة، وأكدت على أن الدول العربية الخليجية غير مستهدفة من هذه القدرات. وقد حرصت على تقديم كافة أنواع الدعم لدول الجوار والانخراط في منظومة أمن إقليمي تحقق المصالح المشتركة لكل دول المنطقة. وقد حرص الإيرانيون ، أيضاً، على توصيل تلك المعاني إلى كبار المسئولين الخليجيين وعلى رأسهم الملك السعودي وحكومته؛ وذلك من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها عدد من كبار المسئولين الإيرانيين، أو من خلال زيارات كبار المسئولين الخليجيين لطهران.[3]

واستكمالا لحلقة الزيارات المتبادلة لكبار مسئولي البلدين كان لا بد من الإشارة إلى زيارتي رافسنجاني للرياض في آيار وسعود الفيصل إلى طهران في شباط من العام 1998 ؛ وذلك لما تمخض عن هاتين الزيارتين من اتفاقيات تعاون لمدة خمسة أعوام، من أوائل عام 1998-حتى نهاية عام 2002 . ذلك التعاون الذي شمل مجالات اقتصادية وفنية وعلمية وثقافية ، وأدى إلى تشجيع وتسهيل الاستثمار لمواطني الدولتين في تلك المجالات .[4] وقد جاءت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى الرياض في آذار 1999 لتعطي دفعة أكبر لتحسين العلاقات ولمزيد من التقارب في وجهات النظر في عدد من القضايا مثل عملية السلام

---

(1) رجائي سلامة الجرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي قي منطقة الشرق الأوسط 1979-2011، مرجع سابق،ص ص68-69 .

(2) محمد السعيد ادريس، إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية، موقع الأهرام نقلا عن مجلة السياسة الدولية، تاريخ دخول الموقع 1يوليو 2006، الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221724&eid=327

(3) المرجع السابق، نفسه.

(4) فهد مزيان خزاز الخزاز، مرجع سابق، ص ص 11-12.

في الشرق الأوسط، والحرب الأهلية في أفغانستان وموقفهما من الحد من الانتشار النووي في المنطقة ومكافحة الإرهاب. فقد تمخض عن تلك الزيارة بيان ختامي مشترك تضمن الآتي :

1- أن إيران والسعودية ترسيان أسس التعاون والتنسيق في المواقف المشتركة من القضايا الإقليمية والدولية.

2- تأكيد العمل على ضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتنشيط عمل اللجنة الاقتصادية بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثماري.[1]

ورغم الاختلاف الحاد في وجهات النظر السعودية والإيرانية بشأن قضية أمن الخليج فيما يتعلق بوجود قوات أجنبية في المنطقة، فقد شهدت تلك الفترة نوعا من التقارب في وجهات النظر. واتضح ذلك من خلال تصريحات وزير الدفاع السعودي في بداية نيسان من العام 2000 عندما أشار إلى أنه لا توجد مخاوف لدى السعودية من العراق. وقد اعتبرت الإذاعة الإيرانية تلك التصريحات تأكيدا على التطور الذي حدث في العلاقات بين البلدين على أساس الثقة المتبادلة، وأشارت إلى أن السعودية ترى طرقا جديدة لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، ترتكز على إزالة التوتر وتعزيز الثقة والتعاون مع إيران.[2] وأكد ذلك وزير الخارجية السعودي في كلمته الافتتاحية لمجلس الوزارة الخليجي في جدة 19نيسان 2000بقوله " إن علاقات دول المجلس مع إيران تشكل ركيزة أساسية في أمن منطقة الخليج".[3] وردا على تلك التصريحات المبشرة بقدوم مرحلة جديدة من التنسيق الأمني بين البلدين، زار وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني الرياض في أيار من نفس العام والتقى بنظيره السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز. وتبادل الطرفان في هذه الزيارة وضع صيغة مقترحة لميثاق أمني تمهيدا لتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين.[4] والتي تم توقيعها رسميا بين إيران والمملكة العربية السعودية في 16 أبريل عام 2001 . وقد وقعها كل من وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز مع نظيره الإيراني عبد الواحد موسوي لاري، وذلك بعد مشاورات مطولة وزيارات متبادلة بين المسئولين الأمنيين للبلدين، استمرت لمدة عامين. وقد أضفت تلك الاتفاقية متانة على هيكل العلاقات الإيرانية السعودية، إذ جاءت نصوص هذا الاتفاق لتتضمن عدداً من مجالات التعاون الأمني. وكان أبرز تلك المجالات

---

(1) فهد مزبان خزاز الخزاز، العلاقات الإيرانية السعودية التطورات الراهنة وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص10.

(2) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 43.

(3) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية، مرجع سابق، ص154.

(4) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص44.

مكافحة الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات والأسلحة والبضائع والآثار، أضف إلى ذلك شئون وقضايا الحدود وتبادل المعلومات والخبرات في النواحي الأمنية فضلاً عن التعاون في مجال التدريب المشترك لرجال الأمن في كلا البلدين. ومن الجدير بالذكر أن ذلك الاتفاق قد تضمن بنوداً للتعاون في المجالات الاقتصادية. وهو ما أكد بعد نظر الحكومة الإيرانية حيث فتحت الطريق باتجاه باقي أبواب الدول الخليجية.[1] . الواضح هنا أن تلك الاتفاقية شكلت مرحلة مهمة ليس فقط في علاقات البلدين بل أيضا في علاقات دول الخليج؛ وذلك لأنها نقلت تلك العلاقات من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبيا ورسميا، ورسمت ملامح خط مستقيم يؤدي إلى إعادة صياغة أمن الخليج وتشكيل رؤية إيرانية عربية مشتركة تحت ظل منظومة أمنية خليجية خالصة.

وقد اعتبر هذا الاتفاق انتقاصا من فرص الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. فبقدر ما كانت الرياض تدرك أهمية الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة خصوصا بعد اندلاع حرب الناقلات الإيرانية في عام 1987 مرورا بحرب العراق ضد الكويت ، وحرب التحالف الأمريكي ضد العراق، وانتهاءً بحالة التصعيد التي أدت إلى حشد القوات الأمريكية في عدد من القواعد الخليجية. فقد تبدلت تلك الرؤية، بعد هذا الاتفاق، وبدأت الأصوات تتعالى مطالبة بتخفيض هذه القوات تمهيدا إلى رحيلها التام بعد أن أصبح وجودها يشكل عبئا ثقيلا على خزانة دول المنطقة.[2] ومن هنا فقد كان توقيع تلك الاتفاقية مؤشراً على أن العلاقات الإيرانية السعودية قد بلغت الذروة. وبالتالي بدأ الحديث عن مرحلة من الرضا المتبادل والثقة بين الطرفين بالإضافة إلى استخدام عدد من مصطلحات التفاؤل بمستقبل أفضل للمنطقة التي عانت من ويلات حربين متتاليتين أكلتا الأخضر واليابس وزعزعتا أمن واستقرار منطقة الخليج، وأصبحت الاستقواء بالغرب والتبعية العمياء له وسيلة لطلب الحماية.

وقد أثارت تلك الاتفاقية، بالتالي، ردود أفعال على الجانبين. فعلى الصعيد الإيراني أكد الرئيس محمد خاتمي على أهمية تلك الاتفاقية متطلعا إلى ما هو أبعد من ذلك بقوله " إن الاتفاقية الأمنية بين البلدين يمكن أن تكون نموذجا جيدا للتعاون المثمر والناجح بين دول المنطقة معربا عن أمله في أن تكون مثل هذه الاتفاقية مقدمة للتوصل إلى أساليب جماعية للتعاون بين دول المنطقة للحفاظ على الأمن والاستقرار فيها دون الحاجة إلى الآخرين". وهو يقصد بذلك القوات الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج. بينما اعتبر وزير الداخلية الإيراني

---

(1) ريمون ماهر كامل، الاتفاق الأمني الإيراني السعودية خطوة نوعية على طريق التقارب، مجلة مختارات إيرانية، العدد13، أغسطس 2001.

(2) ريمون ماهر كامل، نفسه.

تلك الاتفاقية " تطورا مهما ونقلة نوعية وجيدة في مجالات التعاون بين المملكة وإيران" مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية سيكون لها أثر إيجابي على المنطقة، وستسهم في فتح مجالات كثيرة لآفاق التعاون والتعامل البناء بين البلدين، في حين اعتبرت المحللة السياسية الإيرانية فرحناز أمر إلهي، بأن زيارة الأمير نايف لإيران تشكل مدخلا لإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة وأن مكانة البلدين سواء على صعيد منطقة الخليج أو على صعيد الشرق الأوسط، وسائر بلدان العالم الإسلامي. فضلاً عن أهميتهما على صعيد دول الأوبك يحتم عليهما توطيد العلاقات وإرسائها والسعي لحل المشكلات الأساسية التي يعاني منها العالم الإسلامي والمنطقة.[1] .

أما على الصعيد المقابل فقد صرح وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز قائلا " إننا مصممون ونرغب في التعاون الوطيد مع الجمهورية الإسلامية من أجل تحقيق الأمن؛ لأننا نعتقد أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق دون إرساء الأمن أولا في البلدين".[2] . وهنا لابد من الإشارة إلى أن تلك الاتفاقية قد نالت أهمية كبرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي أدت إلى توتر العلاقات السعودية الأمريكية ، وزادت الوضع توترا بين واشنطن وحليفاتها بعد أن بدأ ظهور مصطلح الحرب على الإرهاب، وبدأ التلويح بأصوله الخليجية والسعودية على وجه التحديد، نظراً لكون قائد القاعدة وجل عناصرها كانوا من المملكة العربية السعودية. وأصبحت البيانات المشتركة بين إيران والسعودية، في حينها، تنم عن قدرة البلدين على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بينهما. وبالتالي فقد أعلنت البلدان في ذلك الوقت معارضتهما لأي هجوم أمريكي على العراق. وذلك في لقاء جمع بين وزيري الخارجية الإيراني والسعودي سعود الفيصل وكمال خرازي على التوالي وكان حينها الرئيس الإيراني محمد خاتمي قد دعا الوزير السعودي إلى تعاون إقليمي بين الدول المجاورة للعراق لتشجيعه على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية.[3] وبالرغم من هذا التنديد لمساعي الولايات المتحدة للقيام بحرب على العراق فإن واشنطن لم تلق بالاً لتلك التنديدات، وشنت حربها على العراق بمعاونة القوات البريطانية وذلك في عام 2003 وقد شعرت إيران باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت واشنطن أهدافها في العراق. في الوقت الذي شعرت فيه المملكة

---

(1) صحيفة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الاتفاق الأمني، الأربعاء الموافق 3 أكتوبر 2001.

(2) صحيفة البيان الإماراتية، المصدر نفسه.

(3) عبدالله فالح المطيري، مرجع سابق ص33.

العربية السعودية، أيضا، أنها مستهدفة، ولكن بصورة غير مباشر، وذلك من خلال الضغط الإعلامي والسياسي الأمريكي عليها، وبالتدخل في شئونها الداخلية. الأمر الذي سرع في وتيرة التقارب مع إيران وسار على عكس التيار الأمريكي.[1] وفي هذا الإطار، زار الرئيس الإيراني محمد خاتمي السعودية في العام 2003 ، وذلك بعد الحرب الأمريكية على العراق مباشرة ، وأعلن في حديث لجريدة الوطن السعودية في 16 يوليو 2003 أن التقارب السعودي الإيراني ضمان للمنطقة ، وأكد على جودة العلاقات مع السعودية بقوله إنها "جيدة ويجب علينا المقارنة بين الوضع قبل سبع سنوات وقبل هذه السنة (2003) اليوم نحن أقرب إلى بعضنا، وحققنا الثقة بعدم تدخل أي منا بشأن الآخر، واحترام الطرف المقابل، كما حققنا الاطمئنان بضرورة توسيع التعاون بين البلدين. وبالتالي فإن البلدين يتمتعان بالأهمية والتأثير وتقاربهما وحل خلافاتهما من شأنه أن يكون فعالا جدا، حتى أننا توصلنا في هذا الإطار إلى عقد الاتفاقية الأمنية".[2]

وفي ذلك الحين، بلغ التعاون في المجال العسكري ذروته بين البلدين بتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية. ووصل الأمر لدرجة تأييد المملكة السعودية لموقف إيران من إجراء تجاربها العسكرية خاصة فيما يتعلق بإطلاق الصاروخ شهاب 2 الذي لم تره السعودية يمثل خطرا على أمنها في حين اعتبرته الولايات المتحدة يشكل تهديداً إقليمياً ودولياً. وكانت هذه القضية أول مرة تتضارب فيها مواقف السعودية مع واشنطن تجاه مسألة حساسة من مثل هذا العيار الثقيل. ومهما يكن فقد توصلت كلا من الرياض وطهران في تلك الفترة إلى نتيجة هامة مفادها أن كلا الدولتين لا تمثلان خطرا على الآخر.[3]

وعند مقارنة سياسية للعلاقات الإيرانية السعودية بين عهد خاتمي وعهد نجاد يتضح أن فترة حكم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي شكلت محطة هامة كسرت فيها دائرة الحكم الإسلامي المتشدد، وأعادت تنظيم الحكم والمجتمع وانتزعتهما من حالة الديكتاتورية والفوضى التي شكلت أبرز سمات المرحلة التي سبقتها. وقد رافق وصول خاتمي إلى حكم إيران شعور عام لدى الإيرانيين وغيرهم بأن إيران ستكسر طوق العزلة الذي فرضته على نفسها وستواجه المجتمع الدولي باعتماد المفاهيم السياسية الشاملة التي تنطلق من مصالحها الوطنية. واتضح ذلك في قول نائب وزير الخارجية الإيراني آنذاك محمد جواد ظريف في مارس آذار 2000 : "إن هدفنا في القرن الواحد والعشرين لم يعد إيجاد أعداء جدد، ولكن تغيير

(1) عبدالله فالح المطيري، مرجع سابق، ص34.

(2) صحيفة الوطن السعودية، 16يوليو 2003.

(3) كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، مرجع سابق.

الأعداء إلى محايدين، وتغيير المحايدين إلى أصدقاء" . وهذا المبدأ يمثل بامتياز إرادة حكم خاتمي في اعتماد مقاربة واقعية لعلاقات إيران مع الدول الأخرى. ومن هنا يمكن وصف السياسة خاتمي بأنها واقعية تنطلق من مفاهيم مدى تقبل الغرب للمقاربة الإيرانية الجديدة التي استندت على فكرة حوار الحضارات من جهة، وعلى مدى إدراك القوى الغربية للمصالح الإيرانية وفق نظرة الإيرانيين لمستقبلهم والدور الذي يخططون للعبه على المستوى الإقليمي والدولي، من جهة أخرى. وكانت حكومة خاتمي تدرك تماما المصاعب التي ستواجهها في إقناع الآخرين بتقبل النهج السياسي الجديد وهذا ما جعلها تفتح حوارا مع أعداء الأمس دون أن تتوقع منهم أن يصبحوا أصدقاء اليوم بين ليلة وضحاها معتبر أن التحول المطلوب قد يتطلب عقدا أو أكثر من الحوار وبناء الثقة المتبادلة.(1) ومن هنا حاول الرئيس خاتمي تطبيق أكبر قدر من تلك السياسة؛ لأنه كان على ثقة بأن فترة حكمه لن تتجاوز ثماني السنوات. ولذلك حاول اتباع أقصر الطرق بأكبر مجهود للوصول إلى الوجهة التي يريدها إقليميا ودوليا وقد وجد ضالته في تحسين علاقاته بالسعودية التي لها وزن ومكانة بارزة إقليميا ولها علاقات وتحالفات بارزة دوليا، ومع أكبر الدول الدولية مكانة وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا هو سر إصرار خاتمي على تحسين علاقاته مع المملكة العربية السعودية في فترة حكمه.

وإذا كانت فترة حكم خاتمي شكلت انقلابا في طبيعة العلاقات بين إيران والسعودية للأفضل، فإن مجيء محمود أحمدي نجاد رئيسا لإيران في انتخابات 2006 شكل انقلابا مختلفا عاد بفكرة الثورة من جديد، لدرجة أن بعض المتابعين اعتبر فترة حكم خاتمي مرحلة استثنائية في تلك العلاقة. فعلاقة البلدين في عهد نجاد تتشابه مع مرحلة الخميني بل تزيد توترا في ظل بعض الملفات الساخنة، المتمثلة في الشحن الطائفي الموجود في المنطقة وفي البرنامج النووي الإيراني الذي يلقي بظلاله الأمنية على منطقة الخليج، بالإضافة إلى الدور الإقليمي الذي تلعبه في كل من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ، فضلاً عن الوجود العسكري الأجنبي الذي يثير هواجس إيران الأمنية إزاء ملفها النووي. وقد بدت إرهاصات هذا التباعد في التحرك السعودي المضاد لمواجهة الدور الإيراني في المنطقة [2] .

---

(1) نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، تاريخ دخول الموقع 1-10-2006 ، ص ص 1-2، على الرابط:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?12954#.Uzk8u6KEZEE

(2) المرجع السابق، نفسه.

وقد لعب الملف العراقي دوراً رئيساً في حالة التباعد تلك، حينما وجهت السعودية تحذيرا غير مباشرا إلى إيران للتخلي عما وصفته بجهود إيرانية لنشر المذهب الشيعي في العالم العربي الذي تسوده الغالبية السنية. وهو ما جعل المملكة تحتضن لقاء جمع علماء السنة في العراق، وجعلها ترصد بتمعن انعكاسات هذا الملف على الشيعة في السعودية. أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد وجه الملك عبدالله بن عبد العزيز رسالة تحذيرية شديد اللهجة لإيران" بأن قضية فلسطين يجب أن يحلها العرب وليس سواهم" . ولعل احتضان الرياض لحوار فتح وحماس في مكة يوم 7 فبراير 2007 كان خطوة استباقية لقطع الطريق أمام الضغوط الإيرانية في هذه القضية.

ولم تستطع السعودية أن تخفي مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الرسمية الإيرانية لطمأنة الرياض.[1] ورغم أن السعودية لا تمانع لإيران بأن تستفيد سلميا من التكنولوجيا النووية.[2] فإن ذلك لا ينفي مخاوفها المعلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري وهو ما يعني بروز قوة نووية جديدة.[3]

وقد ظهرت حدة هذا التوتر مع أن محمود أحمدي نجاد قد صرح، بعد اللقاء الهامشي الذي تم بينه وبين الملك السعودي أثناء قمة مكة المكرمة 9 ديسمبر 2005 التي حضرها 57 قائدا وممثلا لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي – " أنه ليس هناك خلافات بين الأشقاء. فإيران والسعودية بلدان مهمان مصيريان ومؤثران في المنطقة والعالم الإسلامي برمته" ثم قال " إن التعاطف بيننا موجود ووجهات النظر متطابقة في اتخاذ القرارات المختلفة والدولية" ، وأعرب عن أمله في استمرار المحادثات حول العالم الإسلامي بين دول العالم الإسلامي".[4] . ولكن التطورات التالية في العلاقات بين البلدين، وفي إدارة نجاد لعلاقات إيران الخارجية إقليمياً ودولياً، لم يستطع أن تمنح نجاد فرصة لعب دور الرجل غير المتشدد لفترة طويلة. فقد عاد التوتر بين السعودية وإيران إلى مساره الأول. وأصبح ملف العلاقات الإيرانية السعودية، في ذلك الوقت، محكوماً بعدد من القضايا الصعبة. وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي من الجانبين كان يركز على عموميات العلاقة والتعاون لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية، فإن هذا الخطاب لا يمكن أن يخفي التطورات الميدانية والتحركات

---

(1) حسام حمدان، العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم، موقع الجزيرة نت، تاريخ دخول الموقع 14-2-2007، على الرابط: http://s.v22v.net/5qXu

(2) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص376.

(3) حسام حمدان، مرجع سابق.

(4) صحيفة رويترز، قمة مكة تدعو إلى مكافحة التطرف والفكر التكفيري، 9 ديسمبر 2005،ص1 .

الدبلوماسية على أرض الواقع . والملاحظ هنا أن الملفات والقضايا التي نحاها خاتمي جانبا، وفضل التعامل في القضايا الوفاقية بدل الجوانب الخلافية في علاقاته مع السعودية ودول الخليج هي نفس الملفات التي أعادها نجاد . وبالتالي يكون هو من نسف كل الجهود التي قام بها خاتمي خلال فترتي حكمه التي امتدت لثماني سنوات، وفي فترة وجيزة من بداية حكمه. ومن هنا يمكن القول إن العلاقات بين البلدين أخذت تراجع على متواصل، وأنه لو استمر الإصلاحيون في حكم إيران لما وصلت الأوضاع بين إيران والسعودية لما آلت إليه اليوم، ولأدى التعاون الأمني والعسكري بين البلدين إلى تقليص حدود الوجود الأجنبي في المنطقة.

الفصل السادس

تطور العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية 1997- 2005

المبحث الأول: الأجواء الممهدة لتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

المبحث الثاني: تطور العلاقات التجارية والصناعية .

المبحث الثالث: تطور العلاقات الاستثمارية والمشروعات المشتركة

المبحث الرابع: أثر السياسات النفطية على تطور العلاقات بين البلدين

المقدمة:

كان التوتر مهيمناً على العلاقات بين البلدين في فترات سابقة؛ وذلك لاختلافات جمة كالاختلاف الأيديولوجي، والتنافس على زعامة العالم الإسلامي، والاختلاف في أنظمة الحكم بالإضافة إلى خلافات متعددة على قضايا عربية وإسلامية . وقد ساد الاعتقاد، في ظل هذه الخلافات، أنه لن يتم التقارب بين البلدين قط . لكن تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين خرق هذا الاعتقاد ونسج قناعة تامة لدينا أن هذا التطور سينتقل بدوره إلى المجالات المختلفة التي ذكرناها سابقا ولكن هذه المرة تحديدا بين إيران والسعودية.

لقد بلغ التعاون الاقتصادي بين البلدين أَوَجَّهُ في الفترة 1997−2005 حيث تم في تلك الفترة إنشاء اللجنة الاقتصادية السعودية الإيرانية المشتركة؛ وذلك لتسهيل تسيير الشؤون الاقتصادية بين البلدين سواء في التجارة والصناعة والزراعة والاستثمار والمشاريع المشتركة. وقد تواترت، في تلك الفترة، الزيارات على مستويات عالية بين البلدين، وعلى نحو لم يحدث منذ قيام الثورة الإسلامية " [(1)] . وإذا كان الرئيس رافسنجاني خطى الخطوة الأولى في تلك العلاقات فإنه اصطدم بمبادئ الثورة الإسلامية التي لم يستطع تخطيها، لكون فترة حكمه جاءت في فترة حياة الأب الروحي للثورة والواضع الأول لمبادئها. أما خاتمي فقد جاء بعد وفاة الخميني وبالتالي كان أكثر جرأة من سابقه، فتمرد على تلك المبادئ التي لم تجلب سوى العزلة السياسية والحصار الاقتصادي، الأمر الذي دفعه لتحين الفرص للتقرب من دول الجوار وبخاصة السعودية. وقد دفع إلى هذا التقارب العديد من الأجواء الممهدة التي تمثلت في تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدين نتيجة الاضطرابات والحروب التي عانت منها منطقة الخليج. وكان السبيل الوحيد للخروج من هذا التدهور هو تقارب البلدين الذي تبلورت قنواته من خلال الشراكة في المنظمات المختلفة مثل منظمة أوبك ومنظمة المؤتمر الإسلامي، التي أفضت إلى تعاون اقتصادي بين البلدين في شتى المجالات سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية أو استثمارية.

(1) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الاتفاق الأمني، ، الأربعاء 3 أكتوبر 2001.

المبحث الأول

الأجواء الممهدة لتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

أولا – الركود الاقتصادي في البلدين:

لقد عانى اقتصاد البلدين من مرحلة ركود واضح بسبب الظروف التي مرت بها منطقة الخليج العربي ، والتي بدأت بالثورة الإيرانية الإسلامية 1979 ،تلتها مباشرة حرب الخليج الأولى 1980 التي عرفت بحرب الثماني سنوات بين إيران والعراق، والتي أضعفت الاقتصادين: الإيراني والعراقي، وامتدت آثارها السيئة إلى اقتصادات منطقة الخليج بأكملها، ومنها المملكة العربية السعودية. ثم تلتها حرب الخليج الثانية1990 بين العراق والكويت والتي كان لها تأثير بالغ طال هذه المرة دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة السعودية. بعد ذلك جاء احتلال العراق 2003 وكان له، أيضاً، تأثير على الاقتصاد في المنطقة ككل .

أضف إلى ذلك الحصار الدولي المفروض على إيران منذ السنوات الأولى للثورة الإسلامية. ومن ثم يمكن وصف الاقتصاد الإيراني في تلك الفترة أنه اقتصاد أزمة[1] ، وأنه دفع السلطات الإيرانية للسعي لتحسين معدلات الأداء الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمارات الأجنبية وهو ما دفع إيران لتحسين علاقاتها مع دول الجوار[2] بهدف تطوير البنية الاقتصادية الإيرانية التي كانت تعاني من مشاكل صعبة على مختلف الأصعدة، مثل الإنتاج والتنويع في مصادر العائدات الوطنية وتنظيم النشاطات الاقتصادية مع العلم أن الاقتصاد الإيراني كان يعتمد كلية على عائدات النفط [3] ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت في فترة منتصف التسعينات إلى 16% فضلا عن ارتفاع نسبة التضخم . وقد أدى كل ذلك إلى سعي إيران لتصريف منتجاتها من خلال الأسواق الخليجية القريبة.

---

(1) صباح موسوي، محمد السعيد إدريس، وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمار للنشر والتوزيع، 2013، ص51.

(2) أمل حمادة، إيران ترويض الثورة أم تقويض النظام، مركز الحضارات للدراسات السياسية، القاهرة، 2010، ص7.

(3) حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج اخضر- باتنة، 2010، ص87.

وينطبق ذلك أيضا على السعودية التي عانت نفس المعاناة تقريبا فقد أنهك اقتصادها أيضا ؛ لأنها كانت تمثل "المنتج الوقائي" [1] في منظمة الأوبك ، مع أن إنتاجها من النفط كان قد تراجع بشكل ملحوظ نتيجة للأحداث المتتالية في المنطقة والتي شكلت صدمة لأسعار النفط في ذلك الوقت. [2]. في الوقت الذي كانت فيه المملكة السعودية مضطرة لوضع ميزانية كبيرة للإنفاق العسكرية [3] هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن النظام السعودي كان يشهد تحولات هامة بحكم الظروف المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع السعودي. وكانت هذه التحولات تتطلب زيادة القدرة السياسية للنظام وتدعيم شرعيته كي يستطيع أن يتعامل مع الواقع الجديد بالفاعلية والكفاءة المطلوبة، للتقليل من تأثير أية ضغوط خارجية محتملة . وقد كان التحول الذي حدث في إيران أحد المداخل الملائمة لتحقيق هذا الهدف[4] . ومن هنا برزت الرغبة المشتركة لدى إيران والسعودية للعمل معاً من أجل استقرار المنطقة في ظل عالم سادته التكتلات الاقتصادية وبدأت تجتاحه ظاهرة العولمة. ومن هنا، أيضاً، تبلورت فكرة تحسين العلاقات بين إيران والسعودية والتي بدأها الرئيس الإيراني محمد خاتمي وقبلتها المملكة العربية السعودية بصدر رحب وذلك في محاولة منها لاستغلال المرونة النادرة في السياسة الخارجية الإيرانية والتي بلغت أعلى درجاتها في عهد خاتمي الذي كان تصور أن إيران لن تستطيع الخروج من كبوتها الاقتصادية إلا من خلال الإصلاح السياسي الذي يكمن في إزالة التوتر مع دول العالم وخصوصا دول الجوار وهذا ما دأب خاتمي على تنفيذه طوال فترتي حكمه [5] وقد جاءت تلك السياسة متناغمة مع الفترة التي باتت مقتنعة فيها السعودية ودول الخليج بأن التعامل مع إيران قدر فرضه الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة[6] . ومما لا شك فيه أن للسعودية أهمية كبيرة بين الدول العربية، وبهذا فإن أي توافق وتقارب بين الدولتين سيكون لصالح

---

(1) المنتج الوقائي مصطلح مرتبط بالاقتصاد النفطي ، ويقصد به أن السعودية كانت تغير سياستها الإنتاجية للمحافظة على استمرار تدفق النط واستقرار أسواقه المعتدلة ولو على حساب مصلحتها الوطنية.

(2) غادة فياض وآخرون، تقرير بعنوان : المملكة العربية السعودية قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، 13يونيو 2012، ص 47.

(3) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، مراحل متباينة من علاقات التوتر إلى الانفراج، موقع البينة، نقلا عن جريدة البيان الإماراتية، الأربعاء 5 سبتمبر 2001، على الرابط:http://cutt.us/OXfAJ

(4) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية، مرجع سابق، ص 152

(5) محمد سعيد عبد المؤمن، إيران لماذا: معوقات الاقتصاد السياسي في إيران، مختارات إيرانية، العدد 79، فبراير 2007.

(6) سعد الشريف، العلاقات السعودية الإيرانية التنافس- الصراع- وإمكانية الشراكة الإستراتيجية، مجلة الحجاز، العدد 79، التاريخ 15-5-2009، ص 28.

جميع الدول العربية والإسلامية بالمنطقة[1] ومن هنا احتل الجانب الاقتصادي مكانة بارزة في تلك العلاقات ومثل جسرا قويا لتوطيدها. ومع ذلك يرجع الفضل الحقيقي في تدشين العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية إلى زيارة هاشمي رافسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، للمملكة العربية السعودية في عام 1998. حيث تم من خلالها إبرام العديد من الاتفاقيات التعاونية في شتى المجالات حيث بدأت تلك العلاقات بالجانب الاقتصادي ثم امتدت إلى الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية [2] .

ثانيا – مجالات الشراكة بين البلدين:

❖ الشراكة في منظمة أوبك:

تأسست منظمة أوبك في العاصمة العراقية بغداد في عام 1968 ، وذلك بمبادرة من خمس دول أساسية منتجة للنفط هي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا . ومن ثم أصبحت المؤسسة الأولى للدول النفطية النامية. وقد كان السبب الأساسي في إنشائها هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، والسيطرة بشكل أكبر على أسعار النفط وترتيبات الإنتاج، بالإضافة إلى التعاون البناء بين الأعضاء، وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل السبل الكفيلة بحماية ثرواتها النفطية؛ وذلك لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها والاستفادة من مواردها وإمكانياتها، لإقامة المشاريع المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة [3] . وتعتبر هذه الدول الخمس التي قدمت تلك المبادرة هي الدول المؤسسة للمنظمة، ثم انضم إليها 8 دول في منتصف السبعينات، لتزاد أهمية هذه المنظمة وليصبح عدد الدول التي تنضم إليها 13 . هي الدول الخمس المؤسسة والجزائر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وقطر والإمارات العربية المتحدة واندونيسيا والجابون والإكوادور ونيجيريا[4] . وتلك الأقطار تنتج حوالي 90% من كمية الإنتاج العالمي، باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي [5] . وقد برزت أهمية السعودية

---

(1) محمد رضا درستي خالد، إيران والسعودية مرحلة تدعيم العلاقات، موقع البينة، 2-10-2002، الرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1486&lang=

(2) بهرام إخوان كاظمي، العلاقات السعودية الإيرانية، شؤون الشرق الأوسط، العدد 102، ربيع 2001، ص ص65-70.

(3) فؤاد علي عبد الرحمن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، مؤسسة بيت الأمم المتحدة، بيروت، ابريل 2012، ص3.

(4) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، إبريل 1982، الكويت، ص107.

(5) المرجع السابق، ص108.

وإيران في هذه المنظمة باعتبارهما دعامتين أساسيين لا تستقيم أحوالها ولا تستقر أسعار النفط فيها دون دور فاعل منهما.

وقد بلغ البلدان هذه المكانة في منظمة أوبك لكونهما يملكان الغالبية العظمى من حصص النفط في المنظمة بترتيب الأول والثاني، حيث كانت السعودية تنتج سنة 2005 حوالي 11034 ألف برميل يوميا من إنتاج أوبك أي ما يعادل 33% وتحل في المرتبة الأولى. أما إيران فتحل في المرتبة الثانية بمعدل إنتاج 4049 ألف برميل يوميا وبنسبة 12% من إنتاج أوبك [1] ومن هنا يتضح كيف أن شراكة البلدين في منظمة أوبك ساهمت بطريقة أو بأخرى مساهمة فعالة في فتح قنوات الاتصال بينهما.

❖ **الشراكة في منظمة المؤتمر الإسلامي:**

تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي كمنتدى سياسي في العاصمة المغربية الرباط في 25-9-1969 عقب إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى [2] . وهي تضم 57 دولة وتمتد رقعة بلدانها الأعضاء على مساحة شاسعة في أربع قارات من ألبانيا في شمال أوروبا إلى موزنبيق في جنوب أفريقيا ومن غويانا في غرب أمريكا اللاتينية إلى اندونيسيا في شرق آسيا فهي تشمل ما يعادل سدس مساحة العالم وخمس سكانه [3] وهي تعتبر منظمة دولية تهدف إلى حشد مواردها وتوحد جهودها، وتسعى للدفاع عن مصالحها وتأمين رقي ورفاهية شعوبها وكل المسلمين في العالم . وقد عقد أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في هذه المنظمة بعد ستة أشهر من تأسيسها في جدة في المملكة العربية السعودية التي تم اختيارها مقرا لها إلى أن يتم تحرير القدس الشريف المقر الدائم للمنظمة. وقد تقرر في هذا المؤتمر إنشاء الأمانة العامة للمنظمة كي تقوم بمهمة التنسيق بين الدول الأعضاء وتعيين أمينا لها.[4]

ومهما يكن من أمر، فقد كان من بين أهداف إنشاء هذه المنظمة أن تعمل على تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء والتعاون بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

---

(1) عبد الستار عبد الجبار موسى، حصة أوبك من إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 65، 2007، ص46.

(2) زينب عبد العظيم، سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1998، ص 304.

(3) مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، السوق الإسلامية المشتركة التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، 2005، ص 7.

(4) ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، ص ص 2-3.

والثقافية والعلمية وتعزيز كفاح جميع الشعوب الإسلامية من أجل الكرامة والاستقلال والحقوق الوطنية [1] .

وقد بدأت الاهتمام بقضية التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي . وقد لعبت هذا التعاون دورا واضحا في تطوير الإطار المؤسسي والقانوني متعدد الأطراف والذي يمكن للدول الأعضاء التعاون في إطاره من خلال وضع خطة اقتصادية لتحقيق التعاون الاقتصادي الذي سعى لإقامة السوق الإسلامية المشتركة [2] . وتعتبر كل من إيران والسعودية عضوان فاعلان في هذه المنظمة نظرا لمكانة البلدين في العالم الإسلامي. فالسعودية تمثل وجهة الدول الإسلامية السنية أما إيران فهي وجهة الدول الشيعية . ومن هنا جاءت الشراكة بين البلدين في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ لتزيد من تعاون البلدين في شتى المجالات ولتفتح آفاقا للتقارب بينهما.

---

(1) المرجع السابق، ص5.

(2) زينب عبد العظيم، مرجع السابق، ص 303.

المبحث الثاني

تطور العلاقات التجارية والصناعية بين البلدين في عهد خاتمي .

أولا – تطور العلاقات التجارية:

تصدرت العلاقات التجارية بين إيران والسعودية أهداف التعاون الاقتصادي بينهما . وتبلور ذلك من خلال تبادل الوفود التجارية بين الطرفين وذلك لتنمية التعاون الثنائي وتنشيط التبادل التجاري والعمل على إزالة معوقاته . فقد كان جزء كبير من الصادرات بين البلدين يتجه في السابق إلى المنطقة الحرة بجبل علي في دبي أو عن طريق البحرين ومن ثم لم يتم رصده ضمن التبادل التجاري بين البلدين الأمر الذي دفع مسئولي البلدين إلى التشديد على أهمية التبادل التجاري المباشر على المستويين الرسمي والخاص؛ وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين كمًّا ونوعاً لأنه كان قد شهد انخفاضا حادا في أواخر التسعينات، حيث لم يتجاوز حجمه في عام 1999م 95 مليون دولار، منخفضا عن عام 1998 بنسبة 30 في% وعن عام 1997 بنسبة 51%، بينما حقق الميزان التجاري بينهما خلال عامي 1996 و1997 فائضاً لصالح السعودية ثم بدأ يميل لصالح إيران التي سجلت صادراتها ارتفاعاً عام 1998 . وقد شكلت السلع الاستهلاكية للسعودية ما نسبته 59% من واردات السعودية من إيران(1) . ويتضح من ذلك أن إيران كانت على استعداد لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع السعودية في محاولة منها للخروج من الأزمة الاقتصادية الداخلية . فمنذ أن تولى خاتمي حكم إيران في عام 1997 بدأت الخطوط الجوية الإيرانية في تسيير رحلة أسبوعية بين إيران والسعودية عبر طهران – جدة – طهران وذلك لتعزيز العلاقات التجارية وتبادل الصادرات (2) بعد توقف دام 18 عاما(3) . وقد احتل القطاع الخاص مكانة محورية في هذا المجال؛ مما دفع رئيس غرفة الصناعة والتجارة في إيران للترحيب بتطوير العلاقات مع السعودية، ولتجديد دعوته لإقامة السوق الإسلامية المشتركة. وبعدها نشطت المشاركة الإيرانية في فعاليات المعرض التجاري في جدة في أكتوبر 1998 والذي

---

(1) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الاتفاق الأمني، مرجع سبق ذكره.

(2) أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية رواسب الماضي والتطلعات المستقبلية، موقع عرب تايمز، على الرابط: http://www.arabtimes.com/AAAA/Jan/doc93.html

(3) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، زيارة رئيس الدفاع الإيراني للسعودية رؤية تحليلية، الكويت، 15ابريل 2000.

شاركت فيه إيران للمرة الأولى بعد فترة الغياب المذكورة آنفاً [1] . ومن هنا تم توقيع العديد من الاتفاقيات المتنوعة في مايو من العام 1998 ، والتي شملت المجالات العسكرية والثقافية والتجارية والاقتصادية والنفطية والصناعية والزراعية وحتى الصحية، وذلك خلال زيارة رافسنجاني للسعودية [2] ، حيث دأب على القول إن حل المشكلات الاقتصادية التي تعانيها إيران هي رهن بالتعاون بينها وبين الرياض[3] .

وانطلاقا من تلك النقطة تبادل البلدان وفودا تجارية، وزيارات بين مسئولي غرف التجارة، ولقاءات مشتركة في موضوعات متعددة. وتوصل البلدان، على إثر ذلك وفي نفس العام، إلى صيغة تفاهم مشتركة حول إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة تحت رئاسة وزيري الخارجية، على أن تجتمع تلك اللجنة سنوياً لمراجعة تطبيق الاتفاقيات . وفي خضم ذلك نشطت التبادلات التجارية بين البلدين حيث زار الرياض في تشرين الثاني 1998 وفد إيراني كبير ضم 350 رجلا من رجال التجارة والصناعيين؛ للمشاركة في معرض للمنتجات الإيرانية في السعودية[4] . وقد بدأت اجتماعات تلك اللجنة الاقتصادية الإيرانية السعودية في كانون الأول من العام نفسه[5] وذلك في أعقاب محادثات تمت بين الرئيس خاتمي والملك السعودي أثناء زيارة خاتمي للسعودية في مايو 1999 حيث تم التوافق بين العاهلين على افتتاح أول معرض تجاري دائم للمنتجات الإيرانية بجدة [6] ومن هنا تطور التبادل التجاري بين البلدين بشكل متسارع في الفترة 1999-2002 حتى بلغ ثلاثة أضعافه سابقاً، حيث أقامت إيران عددا من المعارض التجارية في السعودية، وتحديدا في الرياض وجدة والظهران. وفي المقابل أقامت السعودية في طهران في نوفمبر 1999 معرضا للبضائع السعودية وقد رافق هذا المعرض وزير الصناعة والكهرباء ومعه وفد من رجال الأعمال بلغ عددهم حوالي 117 مستثمراً واقتصادياً سعودياً [7] . ويعتبر هذا المعرض الأول من

---

(1) أميرة قطب، مرجع سابق.

(2) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأمريكي، بيان الأربعاء – أوراق جديدة – ، العدد 152، 2 أكتوبر 2002.

(3) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية، مرجع سابق، ص153.

(4) صحيفة الأهرام، القاهرة، 12 آيار/ مايو 1999.

(5) ريمون ماهر كامل، مرجع سابق.

(6) أميرة قطب، مرجع سابق.

(7) سعد الشريف، مرجع سابق، ص 31.

نوعه للسعودية على الأراضي الإيرانية منذ عشرين عاما [1] . ولابد من الإشارة هنا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل في عام 1999 إلى 150 مليون دولار[2] .

وفي يناير من العام 2000 زار وزير التجارة السعودي أسامة جعفر فقيه إيران؛ وذلك لعقد الدورة الثانية للجنة التعاونية السعودية الإيرانية بالإضافة إلى التباحث بشأن بعض مشاريع التبادل التجاري في محاولة أيضا لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين على نحو يفوق تلك العلاقات في المرحلة السابقة [3] . وقد رافق الوزير فقيه في تلك الزيارة وفد مكون من 60 شخصية من رجال الأعمال السعوديين، حيث التقى كل من الرئيس خاتمي ورئيس مجمع مصلحة تشخيص النظام رافسنجاني ورئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري. وقد وفرت اللجنة السعودية الإيرانية في دورتها الثانية تلك فرصة لبحث السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بين البلدين، ولدعم تعاون القطاع الخاص وإقامة المزيد من المعارض التجارية لتفعيل الصادرات حيث ساد الاعتقاد بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتناسب مع إمكاناتهما الأمر الذي دفع وزير التجارة الإيراني محمد شريعتي مداري ليؤكد على ضرورة إزالة العراقيل التجارية بين البلدين، وليعلن عن استعداد بلاده للتعاون في مجال تبادل السلع والاستثمارات المشتركة وإرسال القوى العاملة وتصدير منتجات الثروة السمكية مقترحا تأليف لجان اقتصادية وصناعية وثقافية إضافة إلى لجان تعني بشئون النقل[4] . ولقد وقع فقيه سلسلة من الاتفاقيات ومذكرات التعاون التي شملت تطوير العمل الثنائي بين شركات الطيران في البلدين والسعي إلى زيادة حجم التبادل التجاري والتجارة المباشرة وتأسيس شركات تجارية صناعية غذائية وهندسية مشتركة وتشكيل لجان للغرف التجارية بين البلدين وتنسيق التعاون في المحافل الإقليمية والدولية والسعي لتأمين التسهيلات الضرورية للحصول على تأشيرات الدخول إلى البلدين وتطوير التعاون الجمركي في المجالات الصناعية والزراعية إضافة إلى تطوير الخطوط البحرية بين موانئ البلدين [5] . وفي العام نفسه وتحديدا فبراير 2000 نظم مركز تنمية الصادرات الإيرانية معرض إيران 2000 الذي افتتح في مدينة جدة السعودية بمشاركة 400 شركة متخصصة حيث سعى القائمون على المعرض إلى مواصلة الترويج للمنتجات الإيرانية في السوق السعودية [6] . وفي محاولة منها

---

(1) ريمون ماهر كامل، مرجع سابق.

(2) رجائي سلامة جرابعة، مرجع سابق، ص59.

(3) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، مراحل متباينة . . . ، مرجع سابق.

(4) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 263.

(5) أميرة قطب، مرجع سابق.

(6) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، زيارة وزير الدفاع الإيراني . . . ، مرجع سابق.

لإيصال منتجاتها إلى قبول المستهلك السعودي والعربي بأسرع الطرق عرضت إيران منتجاتها بثمن رخيص مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى رغم تقارب الجودة [1] . وقد ذكر بيان صادر عن اللجنة المشتركة أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ناهز عام 2000م، 358.5 مليون ريال ، أي ما يعادل 102.8 مليون دولار [2] .

وتناولت أعمال اللجنة السعودية الإيرانية في دورتها الثالثة التي عقدت في الرياض في يناير 2001 ضرورة تسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال الإيرانيين وإزالة العقبات الجمركية أمام المنتجات المتبادلة بين البلدين. ومن ثم تم الاتفاق على إنشاء كيان مؤسس يرعى نمو العلاقات التجارية بين البلدين، هو" مجلس الأعمال السعودي الإيراني "، والذي تمثلت مهمته في دراسة وتحليل مستوى التبادل التجاري بين البلدين وفي بحث أسباب تراجع هذا التبادل، وفي حث مؤسسات القطاع الخاص في البلدين لبذل جهود أكبر للنهوض بحجم التبادل التجاري، وتنويع مكوناته بما يتناسب مع الإمكانيات والفرص المتوفرة. وكان من مهمات هذا المجلس أيضا تسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال إضافة إلى إيجاد مستوى رفيع من التعاون بين مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودي ونظيره الإيراني ، حيث كان من المفترض أن يكون له دور بارز في تكثيف الاتصالات وإقامة المعارض بين البلدين بشكل أكثر تطوراً من ذي قبل [3] .

وبادرت السلطات السعودية في أكتوبر من العام 2001 لتخفيض رسومها الجمركية من 12% إلى 5% ، مما أدى إلى ارتفاع التبادل التجاري المباشر بينها وبين إيران فقد جاوز هذا التبادل 29% في آب أغسطس من نفس العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي [4] . ومن هنا بدأت البضائع الإيرانية والسعودية تتدفق على أسواق البلدين ، حيث أصبحت العلاقات بين البلدين في تلك الفترة في أحسن حالاتها ، رغم أن العديد من المراقبين والمحللين الذين لم يتوقعوا أنه يمكن لإيران والسعودية أن تلتقيا قط . وهنا ظهر دور الاقتصاد واضحا في امتصاص التوتر بين السعودية وإيران رغم أن بعض المحللين رأوا أن العامل الاقتصادي في العلاقات بين البلدين ليس محورا رئيسا تبنى عليه علاقات سياسية ثابتة؛ لاعتقادهم بأن السعودية تقدم خياراتها السياسية على مصالحها الاقتصادية، وأنه يتم التضحية ، في الغالب، بالمصالح الاقتصادية على

---

(1) صباح موسوي، وآخرون، مرجع سابق، ص50.

(2) محمد اليامي، وفد إيراني يجول على المناطق السعودية لتنشيط التبادل التجاري بين البلدين، جريدة الحياة، العدد 13739، 23-10-2000، ص12.

(3) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، مرجع سابق.

(4) عمر الزبيدي، ارتفاع التبادل التجاري بين الرياض وطهران بنسبة 29% نتيجة لتخفيض الأولى رسومها الجمركية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8314، 2سبتمبر 2001.

حساب المصالح الأمنية للأنظمة القائمة[1] .وربما تكون وجهة تلك النظر صحيحة، لكن لا يمكنها أن تنفي الدور الذي لعبته العلاقات الاقتصادية في ترطيب الأجواء السياسية بين مختلف البلدان وأنها وسيلة من الوسائل التي اعتمدها الرئيس الإيراني محمد خاتمي لتلطيف الأجواء السياسية بين بلاده والمملكة العربية السعودية.

وفي حصر لقيمة حجم الواردات والصادرات بين إيران والسعودية في عام 2001 ، ذكرت بعض المصادر أن الصادرات الإيرانية إلى السعودية بلغت حوالي 119 مليون دولار بينما بلغت وارداتها منها حوالي 163 مليون دولار . وهذا مؤشر واضح على مدى تطور التبادل التجاري بين البلدين في تلك الفترة [2] ، إذ أفسح هذا التطور المجال أمام رجال الأعمال السعوديين المهتمين بإبرام اتفاقات تجارية مع الجانب الإيراني خاصة في مجال استيراد المعدات واللوازم الطبية والسجاد وكذلك الأغنام الإيرانية، لأن يطالبوا بضرورة حصولهم كموردين على موافقات وزارة الخارجية الإيرانية والسفارة السعودية في طهران غير مكتفين بموافقة الغرفة التجارية الصناعية الإيرانية[3] .

واستمرت العلاقات التجارية بين البلدين في تصاعد متواصل، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من 1218 مليون ريال سعودي خلال عام 2003 إلى بليوني ريال خلال عام 2004 [4] ، بينما بلغت صادرات السعودية إلى إيران في العام 2005 حوالي 228 مليون ريال ، في حين بلغت صادرات إيران إلى السعودية 1823مليون ريال سعودي[5] . ويشير مصدر آخر إلى أن صادرات إيران إلى السعودية في 2005 بلغ حوالي 487 مليون دولار بينما بلغت وارداتها من السعودية، في نفس العام، حوالي 444مليون دولار[6] . وبناء على ذلك توقع عدد من المحللين الاقتصاديين أن تكون إيران من أكبر شركاء السعودية

---

(1) سعد الشريف، مرجع سابق، ص30.

(2) محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية : العلاقات الإيرانية العربية ، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، جـ 40، العدد 2، 2013، ص 466.

(3) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، مرجع سابق.

(4) عبدالله سعد العتيبي، مرجع سابق، ص80.

(5) موقع وزارة الخارجية السعودية، إحصائيات 2005.

(6) محمد أحمد المقداد، مرجع سابق ، ص 466.

التجاريين، في المرحلة القادمة، وأن تكون إيران محطة هامة لصادرات السعودية ودول الخليج باتجاه آسيا الوسطى[1].

ثانيا – تطور العلاقات الصناعية بين البلدين في تلك الفترة:

إذا كان الجانب التجاري قد نال نصيب الأسد في العلاقات الاقتصادية بين البلدين فإن المجال الصناعي قد نال نصيباً وافراً من الاهتمام، حيث أتاحت السعودية، وتحديدا في أكتوبر 1998 ، فرصة تنظيم معرض الصناعات الإيرانية في الرياض بمشاركة شركات إيرانية عديدة. وفي المقابل شاركت 24 شركة سعودية في معرض طهران الدولي في الفترة ما بين 1 – 9 أكتوبر 1998[2] . واستمر هذا التطور في مجال التعاون الصناعي بين البلدين على الصعيد الرسمي حيث زار وزير الصناعة والكهرباء السعودي هاشم بن عبدالله يماني إيران في نوفمبر 1999 ، والتقى خلال تلك الزيارة بالرئيس الإيراني وبوزير الصناعة ورئيس مجلس الشورى الإيرانيين وتحادث معهم حول إمكانية إقامة مشاريع صناعية مشتركة بين البلدين. وقد ركزت مشاريع توسيع التعاون الصناعي بين البلدين، في ذلك الحين، على ثلاثة محاور رئيسة: الأول تسهيل انسياب المنتجات الصناعية من بلد إلى البلد الآخر، والثاني البحث عن فرص لاستيراد مواد خام أو تجهيزات أساسية تنقل إلى البلد الآخر لتعتمد عليها صناعة معينة، والمحور الثالث درس مشاريع مشتركة" [3] . وقد حث الرئيس خاتمي الصناعيين على البحث عن قنوات وآليات لتفعيل هذه العلاقة. ومن ثم عقد لقاء موسع بين رجال الأعمال السعوديين والإيرانيين على هامش زيارة وزير الصناعة لإيران في إطار توسيع مجالات التعاون المشترك . وقد أعطت تلك الزيارة الأمل لشركات سعودية مثل شركة الصناعات الأساسية السعودية "سابك" بأن تثمر تلك الزيارة عن إيجابيات تساهم في مضاعفة وتوسيع نشاطها في السوق الإيرانية من ناحية تسويق منتجاتها وإقامة مشروعات صناعية مشتركة تعزز من أوجه التعاون الاقتصادي المتنامي بين السعودية وإيران وخصوصا لأن إيران سوقا كبيرا ومجاورا في نفس الوقت[4] . وبالفعل تم ما كانت ترنو إليه تلك الشركة حيث أبرمت عدة اتفاقيات مع شركة البتروكيماويات الوطنية الإيرانية

---

(1) saleh AlKhatlan, Saudi – Iranian relations : Implications for Gulf security, in Bridging A Gulf : peacebuilding in west Asia, ed . Majid Tehranian, IB, Tauris, London, 2003, pp58.

(2) سيد عوض عثمان، مرجع سابق.

(3) جريدة الحياة، التاريخ 8-10-1999.

(4) إبراهيم الغامدي، سابك تتطلع لمضاعفة نشاطها في إيران بعد زيارة وزير الصناعة، مؤسسة اليمامة الصحفية، 9أكتوبر 1999 .على الرابط: http://cutt.us/WgK3b

في طهران، وذلك في إبريل 2001 . ومن المعروف أن كلا البلدين منتج أساسي للبتروكيماويات وأنهما تبذلان جهودا متواصلة لتطوير تلك الصناعة فإيران كانت تسعى لمضاعفة إنتاجها السنوي من البتروكيماويات إلى 30 مليون طن بحلول 2005 [1] .

وفي هذا الإطار، بحث رجال أعمال سعوديين مع نظرائهم الإيرانيين، ضمن أعمال اللجنة الإيرانية السعودية المشتركة، إمكانية الحصول من السعودية، على 300 وكالة للشركات الإيرانية التي تعمل في مختلف المجالات الصناعية، بدءا من المنتجات الاستهلاكية والغذائية مرورا بالمنتجات البتروكيماوية والزراعية. وقد بحث في هذا الشأن 13 مشروعا تتعلق بتصنيع السيارات بالسعودية ونقل المياه من إيران إلى المملكة عبر أنابيب، إضافة إلى إنتاج المكيفات والمعادن وغيرها[2] . ومن هنا يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية الإيرانية السعودية قد أصبحت في أحسن حالاتها في تلك الفترة .

---

(1) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

المبحث الثالث

تطور العلاقات الاستثمارية والمشروعات المشتركة بين البلدين

أولا – العلاقات الاستثمارية:

لم يكن الاستثمار المشترك أقل أهمية من التجارة والصناعة في العلاقات بين إيران والسعودية، فهو قد حاز على اهتمام واضح من كلا الطرفين. وقد اتضح ذلك في المشاريع الاستثمارية المشتركة العديدة التي تم التعاقد عليها، على المستويين الحكومي والخاص. فقد نصت اتفاقية عام 1998 الشاملة على القيام بعدد من المشاريع الاستثمارية بين البلدين[1] . وفي ضوئها بلغت المشروعات وتبادل الخبرات بين البلدين في العام 1998 نحو 12 مشروعا استثماريا وصل إجمالي رأس المال فيها إلى مليار ريال أي ما يعادل 280مليون دولار . مثلت حصة الشريك السعودي فيها حوالي 77% بينما حصل الشريك الإيراني على 12% فقط، في حين ذهبت النسبة المتبقية لشركاء آخرين[2] .

واتفقت السعودية وإيران أثناء اجتماعات اللجنة السعودية الإيرانية سنة 2000م، على تعزيز المشروعات الاستثمارية المشتركة. وهذا ما أكده وزير التجارة الإيراني محمد شريعتي مداري – كما ذكر سابقاً – في الدورة الثانية للجنة السعودية الإيرانية السعودية في يناير من العام 2000 – والذي أعلن عن استعداد بلاده للتعاون مع السعودية في العديد من المجالات ومنها الاستثمارات المشتركة [3] . الأمر الذي شجع شركة "كيش اليت" الإيرانية على أن تطرح في مايو من نفس العام فرصا للاستثمار السياحي في جزيرة كيش الإيرانية أمام المستثمر السعودي حيث قامت بالترويج لمشاريع تقدر بحوالي 45مليون دولار، تشمل عددا من الفنادق ونادياً لليخوت ومرفأ للقوارب ومركزاً للمؤتمرات على أرض المنطقة الحرة في أرض الجزيرة التي تقع في الخليج العربي على بعد 18كيلومتراً جنوب الشاطئ الإيراني [4] . وهو الأمر الذي جعل الاستثمار السياحي السعودي في إيران أمرا في غاية الأهمية؛ لما لعبه من دور في تخفيف حدة

---

(1) سعد الشريف، مرجع سابق، ص31.

(2) جريدة أخبار الخليج البحرينية، تطورات إيجابية في مسار العلاقات الإيرانية السعودية، التاريخ 28-12-2002.

(3) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص ص 263-264.

(4) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، مرجع سابق.

التخوف العربي من السياسة الإيرانية التي تجمع بين التوجه الفارسي والتعصب الشيعي المغاير تماما للشخصية العربية ذات المذهب السني.

وأكدت اللجنة السعودية الإيرانية ، أيضا، مدى التعاون الاستثماري بين البلدين، في اجتماعها الثالث الذي عقد في الرياض بتاريخ 28يناير 2001 . وقد عالجت مباحثاتها مجموعة من الموضوعات التي كانت ترمي إلى التعاون المتبادل في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية. وقد قامت اللجنة المشتركة بين البلدين بتهيئة الأرضية لمزيد من فرص الاستثمار وتنفيذ المشاريع المشتركة[1] وقد مهد ذلك السبيل أمام الوفد السعودي الممثل للقطاع الخاص في زيارته إلى طهران في يونيو 2001 لطرح مشروع ضخم يقضي بإنشاء بنك استثماري مشترك الهدف منه تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير النشاط المصرفي بينهما. وقد وقع الوفد السعودي خلال هذه الاتفاقية مع أكبر ثلاثة بنوك إيرانية على مذكرة لإنشاء هذا البنك المشترك وذلك بعد مباحثات مكثفة أجراها مع عدد من البنوك الإيرانية مثل بنك ملي إيران وبنك صادرات إيران وبنك تجارات بالإضافة إلى البنك المركزي الإيراني وأطراف إيرانية أخرى . وقد تم افتتاح هذا البنك عام 2002 ؛ فنشط في مجال تأمين المصادر المالية للمشاريع التنموية والتجارية . وقد اتخذ هذا البنك مقره في البحرين ثم افتتح عدة فروع أخرى في باقي الدول الخليجية وفي المناطق الحرة الإيرانية. ثم دعا أحد البنوك العالمية للمساهمة فيه بغية تطوير نشاطه المصرفي في البلدين . ولم يقتصر نشاط البنك على البلدين، حيث فتح المجال أمام الدول الأخرى وخصوصا منطقة الخليج والجزيرة العربية، بالإضافة إلى الجمهوريات الإسلامية المحيطة ببحر قزوين، للمشاركة فيه [2] . ولا بد أن نشير هنا أن فكرة إنشاء هذا البنك بدت ملامحها خلال شهر مايو من العام 1999 وذلك في مباحثات جرت بين الرئيس الإيراني محمد خاتمي والأمير نايف بن عبد العزيز أثناء زيارة للمملكة السعودية. وبالتالي تم الإيعاز إلى إحدى المؤسسات الدولية المتخصصة بإعداد دراسة للجدوى الاقتصادية أولية للمشروع تكلفت أكثر من ربع مليون دولار واستغرقت حوالي 6 أشهر[3] .

وعلى صعيد آخر، جاءت دعوة نائب وزير التجارة الإيراني سعيد نزار – أثناء تواجده في السعودية 2001 لحضور المعرض الإيراني الذي أقيم في جدة – لرجال الأعمال السعوديين إلى استثمار أموالهم في إيران والاستثمار المشترك مع الحكومة الإيرانية في مجالات كثيرة . وأضاف نزار أن إيران تسمح بتملك المشاريع 100% في كل من المجالات النفطية والمواد

(1) جريدة الشرق الأوسط، لمحات من العلاقات السعودية الإيرانية، العدد10426، تاريخ 15ابريل2001.

(2) جريدة الشرق الأوسط، يوليو 2001.

(3) جريدة الشرق الأوسط، المرجع السابق.

البتروكيماوية ، ثم أبدى استعداد رجال الأعمال الإيرانيين للاستثمار في السعودية خاصة بعد صدور التنظيمات الجديدة الخاصة بالاستثمار وإنشاء هيئة الاستثمار التي أزالت كل العوائق وقدمت كل التسهيلات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بالسعودية[1]

ثانيا – تطور الاستثمارات المشتركة بين البلدين في المجال الزراعي:

أما في المجال الزراعي فقد وجهت إيران دعوة لرجال أعمال سعوديين للاستفادة من البيئة الزراعية الإيرانية والاستثمار في القطاعات الزراعية وتربية الماشية الإيرانية وذلك بهدف التصدير إلى السوق السعودية والأسواق الأخرى [2] . فالأراضي الخصبة والمياه وفيرة والإنتاج يزيد عن حاجة الاستهلاك، حيث كان ما قيمته مليار دولار من المحاصيل الزراعية يتعرض للتلف سنويا [3] . وبناء على ذلك شهدت العلاقات الاقتصادية الإيرانية السعودية في مجالات الزراعة تطورا ملحوظا منذ العام 1997 ؛ مما أدى إلى امتصاص حدة التوتر السياسي الذي طالما عانى منها البلدان، وأثرت على دول الجوار سلباً.

---

(1) المرجع السابق، عدد، 27 يناير 2001.

(2) أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية رواسب الماضي والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق.

(3) جريدة الشرق الأوسط، عدد، 27 يناير 2001.

المبحث الرابع

السياسات النفطية وأثرها على العلاقات بين إيران والسعودية

أولا – مكانة البلدين أسواق النفط الدولية:

تعتبر منطقة الخليج من أكثر المناطق التي تحظى باهتمام معظم القوى الدولية. وقد زاد الاهتمام بهذه المنطقة منذ بداية ظهور النفط في أوائل القرن الماضي. ويعد الخليج من أغنى مناطق العالم في احتياطات الطاقة، حيث يصل إجمالي احتياطات الدول المطلة على الخليج إلى حوالي 70 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي . وتنفرد المملكة العربية السعودية من بين دول المنطقة بحوالي نصف صادرات النفط في المنطقة والذي يقدر بـ 8.4 مليون برميل يوميا ، بينما تأتي إيران في المرتبة الثانية بإنتاج يصل إلى 2.6 مليون برميل [1] . ومن جهة أخرى فإن لكل من البلدين ميزات خاصة فمثلا لدى إيران ميزة استراتيجية من خلال موقعها بين بحر قزوين والخليج، وهي تسيطر على 34 ميلاً بحرياً (مضيق هرمز) الذي يعبر من خلاله نحو 40 في المائة من تجارة النفط العالمي. أما المملكة العربية السعودية فهي تمتلك إطلالة مهمة على الخليج العربي والبحر الأحمر أضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تعتبر الدولة الثانية عالمياً في إنتاج للنفط ، إذ تصل عائداتها النفطية إلى نحو 700 بليون دولار سنوياً ، في الوقت الذي لا يتجاوز عدد سكانها الـ28 مليون نسمة. بينما وصلت إيرادات إيران إلى المرتبة الرابعة عالمياً في مجال النفط والثانية في مجال الغاز ، حيث وصل إيرادها الى نحو 100 بليون دولار سنوياً في حين كان عدد سكانها يناهز الـ76 مليون نسمة [2] ، الأمر الذي أعطى البلدين مكانة أكبر بين الدول النفطية سواء في منظمة أوبك أم في خارجها . ومن هنا ساهم الاختلاف في وجهات النظر بين إيران والسعودية لفترات طويلة في عدم استقرار أسعار النفط ، حيث كانت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر، بينما رأت إيران أن نظرية خفض الإنتاج ورفع الأسعار هو السياسة الفضلى. وثد أثر هذا التعاكس في وجهات النظر بين إيران والسعودية بشكل واضح على أسعار النفط مما دفع البلدين للتفتيش عن مخرج للأزمة من خلال التعاون [3]

---

(1) مرتضى بهروزي فر، إيران والخليج العربي وأسواق الطاقة العالمية، مجلة اطلاعات سياسي اقتصادي الإيرانية، العدد 209، 17-7-2005.

(2) السعودية إيران من الود الملغوم إلى الصدام المكشوف، جريدة الرأي الكويتية، 26نوفمبر 2013.

(3) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص360.

ثانيا – أثر تدهور أسعار النفط على علاقات البلدين:

لقد مثلت أروقة أوبك ساحة مثلى لتجسيد التعاون بين إيران والسعودية في أكثر القضايا الاستراتيجية أهمية بالنسبة لهما ، وبخاصة بعد أن شهدت أسعار النفط تذبذبا واسعا في بداية النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي حيث شهد العامان 1997 و 1998 انخفاضا في أسعار النفط الخام وصل خلال العام 1998 إلى ما دون 100 دولار للبرميل الأمر الذي احتاج إلى إدارة محكمة وتنسيق عال بين الدول الأطراف لتلاشي أزمات ضخمة محتملة في الاقتصادات الخليجية[1] . وذلك في الوقت الذي أدركت فيه أوبك أن العرض والطلب هما العاملان الأساسيان لتحديد سعر النفط ، وأن هذا الأمر يتعلق بسقف الإنتاج أو حصته لكل دولة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على الطلب، وكذلك تأثير المضاربات، إضافة إلى عامل أساسي هو التنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء في أوبك فيما بينها من جهة وبين الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في المنظمة من جهة أخرى [2] . فالتعاون بين الدول النفطية أصبح ضرورة لا محيد عنها وهذا ما دفع إيران والسعودية لكونهما من أكبر الدول التي تملك حصصا نفطية في أوبك إلى تناسي كل الخلافات العميقة وإلى تكثيف الجهود مع دول المنظمة للخروج من تلك الأزمات والعودة بأسعار النفط إلى سابق عهدها ، حيث سيؤدي ذلك إلى تعافى اقتصاد البلدين .

لقد كان الصدام في الماضي هو السمة المميزة بين الطرفين السعودي والإيراني في إطار منظمة الأوبك بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين[3] ولكن بعد التقارب شاركت إيران السعودية وبعض دول الخليج في الحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بالأداء الاقتصادي لتلك الدول . ولكن نتيجة لاتفاق السعودية وإيران وتعاونهما مع بعض الدول النفطية استقرت أسعار النفط ضمن منظمة الأوبك[4] وتم التوافق على تحديد سقف السعر لأول مرة منذ 40 عاما هي عمر منظمة الأوبك. ومن ثم عادت الأسعار للارتفاع شيئا فشيئا حيث تم الاتفاق على تحديد متوسط سعر البرميل عند 25 دولار مع نسبة لا

---

(1) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، مرجع سابق.

(2) محمد عبد الدايم، أوبك وضبط الأسعار الآلية والآثار، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 3-10-2004، على الرابط: http://cutt.us/YLTWh

(3) موقع بي بي سي أونلاين، علاقات إيرانية خليجية، تاريخ النشر، 30-5-2001، على الرابط: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1348000/1348214.stm

(4) رجائي سلامة جرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط1997-2011، مرجع سابق، ص ص 59-60.

تزيد عن 3 دولارات على أن يكون أن يكون أقل سعر للبرميل 22دولار وأعلى سعر 28 دولار وأن يكون معدل الإنتاج اليومي للبترول بين الدول الأعضاء في المنظمة في حدود 500 ألف برميل. وقد توجت هذه العلاقة الوثيقة والتعاون المستمر بزيارة الرئيس خاتمي عام 1999 للرياض؛ مما أدى إلى مزيد من التقارب في وجهات النظر في عددا من القضايا المهمة لكلا الطرفين[1] وهذا ما دعا إلى اعتبار النفط رابطا سياسيا واقتصاديا لما لعبه من دور كبير في تعزيز التقارب بين إيران والسعودية .

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن أول اتفاق سعودي إيراني بشأن مسألة النفط جاء أثناء زيارة رافسنجاني للمملكة العربية السعودية في 22فبراير 1998 فقد بحث الطرفان مقترحات لرفع أسعار الخام[2] وذلك قبل أن يتفق وزراء النفط في اجتماعهم الطارئ بفيينا عاصمة النمسا في الشهر ذاته على خفض يصل إلى 1.250 مليون برميل يوميا وهو الاتفاق الذي لم يكن كافيا لتصحيح الأسعار التي ارتفعت في مارس 15 دولار قبل أن تعود للانخفاض الحاد في مايو ويونيو 1998 . ومن هنا تم الاتفاق في اجتماع المنظمة العادي في عام 1998 على خفض جديد بحجم 1.350مليون برميل [3] . ثم تلا هذا الاجتماع وفي نفس العام زيارة وزير النفط السعودي لطهران بهدف التنسيق لوقف تدهور أسعار النفط[4] وفي التاسع من مارس 1999 اتفق الطرفان السعودي والإيراني حول سقف ثابت للإنتاج النفطي الإيراني حيث كان مستوى الإنتاج الإيراني الفعلي أعلى من المستوى الذي حدد لها في أوبك وهو ما كان يشكل خلطا عند احتساب التخفيضات المقررة [5] الأمر الذي دفع منظمة الأوبك في اجتماعها الدوري 23 مارس 1999 إلى خفض الإنتاج بحجم 1.7 مليون برميل أخرى ونتيجة لهذه التحركات انتعشت الأسعار التي بدأت مسار الارتفاع منذ ذلك الحين مدعومة بالتزام مشهود من قبل دول المنظمة وضمنهم إيران – رغم تاريخها في انتهاك حصص الإنتاج المقررة .

---

(1) عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر،سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد 1، فلسطين- غزة، 2013، ص 323.

(2) جريدة البيان الإماراتية، التقى ولي العهد السعودي رافسنجاني: حريصون على تطوير علاقاتنا بدول الخليج ومشاكلنا مع مصر في طريقها للحل، تاريخ دخول الموقع 25فبراير 1998، الرابط:
http://www.albayan.ae/last-page/1998-02-25-1.1014444

(3) شفيق الأسدي، الأزمة ترثها السنة الجديدة : سيناريو النفط في 1998 محاولات وتجاوزات، جريدة الحياة، تاريخ 31-12-1998، ص2.

(4) سيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره.

(5) محمد عبدالله محمد، السعودية وإيران والمصير المشترك، جريدة الوسط البحرينية، التاريخ 19-9-2005.

ثم بدأت مشاكل النفط تأخذ مسارا مختلفا في العام 2000 حيث حدث ما يطلق عليه أزمة ارتفاع أسعار النفط فبالرغم من أن ارتفاع أسعار الخام ملمح مبشر لاقتصاديات الدول المنتجة عامة سواء داخل الأوبك أو خارجها والتي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على الخام كما أن أسعار الخام حتى في أحسن حالاتها تعد متدنية بالمقارنة بتطورات أسعار سائر المواد الخام والسلع المصنعة الأخرى، إلا أن الضغوطات الخارجية التي تمارس من قبل الدول المستهلكة في ذلك الوقت ممثلة في التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي تنصب على المنتجين للنفط جعلت ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق حاجز 30دولاراً للبرميل أزمة توجب على دول الأوبك وعلى رأسها إيران والسعودية أن تواجهها وذلك بتنسيق الجهود المشتركة فيما بينها لحل تلك الأزمة [1] وعلى صعيد آخر ونتيجة للتطور غير المسبوق في العلاقات الإيرانية السعودية تم تجاوز أزمة الحفار النفطي الذي نصبته إيران في مايو 2000 شمال حقل الدرة النفطي السعودي الكويتي بـ 6 كيلومترات في الحدود البحرية السعودية الكويتية التي لم يتم ترسيمها بعد حيث قدمت المملكة السعودية احتجاجاتها لإيران تطالبها بوقف التنفيذ في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسمة بين المملكة والكويت [2] . ويتضح من ذلك أن اكتفاء السعودية بالاحتجاج لدى إيران وعدم اتخاذها إجراءات عسكرية أمنية في المنطقة محل الخلاف دليل واضح على مدى تطور العلاقات ومتانتها في تلك الفترة بحيث لا تستطيع أشد الخلافات أن تنقض العلاقات بين البلدين.

لقد أظهر التعاون بين البلدين داخل منظمة أوبك إمكانية تجاوز أية صعوبات بل حقق مكاسب كبيرة لكل دول المنطقة مما حذا بالأوساط الإيرانية الرسمية إلى رفض حصر التعاون الثنائي الإيراني السعودي والعلاقات المتبادلة في جوانب المنفعة المادية فقط. وهذا ما جعلها تردد بأن موضوع رفع الأسعار في السوق النفطية جاء نتيجة لتطوير العلاقات السياسية[3] . بينما أدلى ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبدالله بن عبد العزيز بتصريحات في حزيران/يونيو 2001، قال فيها "إن النفط هو من السلع الاستراتيجية التي يتوقف عليها ازدهار الدول الصناعية فضلاً عن البلدان النامية. وإن سياستنا النفطية هي سياسة حكيمة تسعى إلى إقامة توازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين. إن الكلام عن النفط خارج هذا الإطار لا يخدم أي

---

(1) جريدة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، مرجع سابق.

(2) أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية رواسب الماضي والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق.

(3) جريدة الوسط، العدد 380، التاريخ 10-5-1999، ص10.

غرض." وقد أدت تلك التصريحات إلى زيادة الاطمئنان الإيراني بأن من المستبعد جدا أن يتم استخدام النفط كسلاح للضغط على إيران من قبل السعودية أياً كانت الظروف [1]

ثم تراجعت الأسعار بصورة استثنائية في عام 2001 بنسبة 16.3% ليبلغ سعر البرميل من سلة خامات أوبك 23.1 دولار . وذلك تحت وطأة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على دول الأوبك من أجل تخفيض أسعار النفط الخام وتعطيل آلية الحفاظ عليها فيما بين (22– 28) دولارا للبرميل. وقد استخدمت الولايات المتحدة نوعا من الابتزاز المعنوي للدول المصدرة خاصة أن أحداث 11 سبتمبر 2001 مكنت الولايات المتحدة من استخدامها بفعالية بالنظر إلى أن المتهمين بتفجير الطائرات في الأحداث المذكورة ينتمون إلى بلدان عربية وإسلامية تنتج وتصدر النفط [2] ، حيث أثر ذلك كله على العلاقات الأمريكية السعودية بعد أن كان بينهما تحالف منقطع النظير ومنذ فترات طويلة. وجاء هذا التوتر في تلك العلاقات في الوقت الذي عاكستها علاقات السعودية بإيران التي تطورت بشكل ملحوظ في تلك الفترة لتأتي أحداث 11 سبتمبر والحرب الأمريكية على الإرهاب الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية حكرا على الإسلاميين وهو ما مس الكرامة السعودية والإيرانية وعلى نفس الدرجة . أضف إلى ذلك أن إصرار الولايات المتحدة على خلخلة استقرار أسعار النفط وذلك ابتزازا للدول المصدرة للنفط التي تعد في غالبيتها دولا إسلامية – قد أثر سلباً على اقتصاد الدول النفطية؛ مما أثار حفيظة البلدين ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحثهما على تكثيف الجهود مرة أخرى للخروج من تلك الأزمة الجديدة.

ففي الوقت الذي وصل فيه انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 22دولاراً للبرميل، لعبت دول أوبك وعلى رأسها البلدان الأكثر تأثيرا في المنظمة وهما السعودية وإيران دورا في تجاوز هذه الأزمة باتباع سياسة الانحناء في وجه العاصفة من خلال الاتفاق على خفض حصة الإنتاج بمقدار 3,5 ملايين برميل في اليوم وذلك للمحافظة على السعر الذي أقرته أوبك والذي حدد بين 22 و 28 دولار للبرميل. إلا أن ركود الاقتصاد العالمي أدى إلى انخفاض الطلب من مستوردي النفط الأكثر تأثرا بحوادث سبتمبر وتبعا لذلك انخفضت أسعار النفط إلى 21 دولارا كمتوسط للبرميل خلال العام 2001 .ولم تتوقف الأسعار عند هذا الحد بل ظل سعر سلة أوبك ينخفض دون النطاق الذي كانت تستهدفه المنظمة حتى وصل السعر إلى 19,75 دولارا أواخر العام

---

(1) سايمون هندرسون، سياسة النفط السعودية سلاح يستبعد استخدامه للضغط على إيران، معهد واشنطن، العدد 1582، 18 سبتمبر 2009 ، على الرابط: http://cutt.us/xHFF .

(2) أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، سلسلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 16، العدد 165، يوليو 2006.

2001 [1] بينما انخفضت أسعاره بنسبة 30% من قيمتها قبل الأحداث لتصل إلى 18 دولار للبرميل خلال شهري ديسمبر 2001 ويناير 2002 وذلك بسبب تراجع الطلب العالمي عليه[2] . الأمر الذي دعا وزراء النفط إلى إجراء مشاورات عاجلة بغية خفض الإنتاج بين 700 ألف ومليون برميل يوميا حيث كان هناك إجماع بين دول الأوبك يستند إلى تصحيح ما يمكن تصحيحه محاولة للتخفيف من الأزمة على أقل تقدير إذا لم يكن في الإمكان تجاوزها بسرعة[3] . ومن ثم استمرت في تقليص إنتاجها حتى وصل مستوى حصص الدول إلى 21.7مليون برميل يوميا في بداية عام 2002 . وجاءت هذه الخطوة بهدف دعم الأسعار ووقف تراجعها . ومن هنا ارتفع مستوى الحصص في نفس العام إلى 28.3مليون برميل يوميا في نفس العام. ثم ارتفع مستوى الحصص من النفط إلى 30 مليون برميل يوميا[4] .

وقد لعبت منظمة أوبك في هذا الخصوص، دورا فعالا وجهودا جبارة لضمان استقرار السوق النفطية وإمداد السوق باحتياجاته النفطية التي يحتاجها المستهلكون خلال عام 2004 إلى أن وصل الإنتاج حوالي 27مليون برميل يوميا في شهر نوفمبر 2004 بعد أن ساهمت المنظمة في الإمدادات النفطية بمعدل 33مليون برميل يوميا بينما بلغ معدل الإمدادات النفطية لدول أوبك في العام 2005 حوالي 34.6مليون برميل يوميا[5] وهو ما حذا بكل من إيران والسعودية لقفز خطوات إلى الأمام في طريق التقارب الاقتصادي بين البلدين.

ونتيجة لتلك المشاورات البينية سعت البلدان إلى رفع إنتاجهما من النفط حيث أصبح معدل إنتاج السعودية اليومي في عام 2005 حوالي 11034 ألف برميل وهو ما يعادل 33% من إنتاج أوبك أما إيران فقد أصبح معدل إنتاجها اليومي 4049 ألف برميل وهو ما يعادل نسبة 12% [6] ويتضح من ذلك أنه أصبح هناك التقاء واضح بين كل من إيران والسعودية في السياسات النفطية بعد أن كان الصدام والاختلاف في وجهات النظر هي السمة المميزة لهما وبالتالي ازداد هذا الالتقاء بعد تطور أسعار النفط وتحسن العلاقات بين إيران والسعودية.

---

(1) عبد الحميد عبد الغفار، أيلول الأسود الأمريكي يزج الاقتصاد العالمي في كساد طويل، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 5، 11 سبتمبر 2002.

(2) الخليج الخاسر الأكبر بعد أحداث سبتمبر، تقرير صادر عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، موقع الإسلام اليوم، الرابط: http://cutt.us/MyXMW

(3) عبد الحميد عبد الغفار، المرجع السابق.

(4) عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مرجع سابق، ص 324.

(5) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، 2008، ص ص 3-4.

(6) عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سابق، ص46.

وهكذا وصل الاقتصاد السعودي الإيراني على المستويين الحكومي والخاص إلى أفضل مستوياته. ولا شك أن التعاون الاقتصادي قد احتل مكاناً بارزا على مستوى التعاون بين البلدين والذي شهد في الفترة 1997–2005 مرحلة من أشد مراحله ازدهارا .و قد جاء هذا الازدهار في عالم أصبح للاقتصاد فيه الصوت الأعلى في إطار العولمة الغالب [1] .

---

(1) صحيفة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الملف الأمني، مرجع سابق.

الفصل السابع

أثر تطور العلاقات الإيرانية السعودية على الصعيدين: العربي الخليجي والدولي (1997–2005)

المبحث الأول: أثر العلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي على الدول الخليجية:

المبحث الثاني: أثر العلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي على بعض القضايا.

المبحث الثالث: أثر تحسن العلاقات السعودية الإيرانية، على السياسة الأمريكية:

مقدمة:

رأت جمهورية إيران الإسلامية في المملكة العربية السعودية الشريك الأوحد الذي يمكن أن يساندها في كسر عزلتها الإقليمية الدولية، وتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، وكسر حالة الجمود التي اتسمت بها سياستها الخارجية بعد الثورة. أما السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكا أساسيا في المنطقة الخليجية للمحافظة على أمنه في حالة تسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد كانت العلاقات بين البلدين كانت من الأسباب التي أثرت طوال تلك الفترات على أمن الخليج وعلى التفاعلات بين دول المنطقة. كما كان لها دور مهم في العلاقات الإيرانية الغربية . فقد أدى تحسن العلاقات الإيرانية السعودية إلى فتح الباب أمام مزيد من التعاون مع دول المنطقة وبالتحديد دول الخليج ومصر والأردن وغيرها. وهو ما يعني آفاقاً أكبر نحو تعاون إقليمي أكثر تشعباً وزيادةً في بناء الثقة، وتأكيداً على أهمية استقرار أمن المنطقة الذي لن يتحقق سوى عن طريق إقامة تعاون بين الدول المختلفة. وهو ما يعني تشابك المصالح وتوحدها والدفاع المشترك عنها، والتحول شيئاً فشيئاً نحو التكتل الإقليمي الذي يعدُّ مطلباً ضرورياً في إطار عملية العولمة. ومن هنا كان إفراد هذا الفصل كاملا لدراسة انعكاسات العلاقات الإيرانية السعودية 1997-2005 على دول الجوار العربي. وقد تناول هذا الفصل أثر العلاقات الإيرانية السعودية على دول مجلس التعاون الخليجي، والتي انقسمت إلى آثار سلبية متمثلة بالمهادنة في مسألة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران، وآثار إيجابية برزت في بقية دول مجلس التعاون الخليجي التي سارت على خطى المملكة العربية السعودية في تطوير علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية. كما تناول الفصل أثر العلاقات الإيرانية السعودية على القضايا العربية العالقة والتي تحتاج إلى التنسيق بين بلدين مهمين مثل السعودية وإيران . ويضاف غلى ذلك تناول أثر العلاقات بين البلدين على الخطط الأمريكية في منطقة الخليج والتي كانت تسعى من ورائها للسيطرة على المنطقة وذلك لحماية مصالحها المتعددة . ومن الملاحظ أن تلك القضايا قد تطورت بتطور العلاقات الإيرانية السعودية.

المبحث الأول

أثر العلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي على الدول الخليجية:

تمخضت عن تطور العلاقات الإيرانية السعودية آثار متعددة على دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تفاوتت تلك الآثار فكان منها آثار سلبية انعكست على دولة الإمارات العربية المتحدة، وآثار إيجابية انعكست على السلوك السياسي والاقتصادي لدى بقية دول المجلس ، وذلك على النحو التالي:

أولا – الآثار الإيجابية لتحسن العلاقات الإيرانية السعودية على الدول الخليجية:

لم تبد دول مجلس التعاون أية تحفظات تجاه تحسن العلاقات الإيرانية السعودية، حيث كانت أقرب إلى تأييدها ودعمها، وأكثر استعداداً للسير على خطى المملكة العربية السعودية في تطوير علاقاتها مع جمهورية إيران.

لقد أكدت الكويت مرارا وتكرارا على لسان ناصر صباح أحمد الصباح الذي كان في ذلك الوقت مستشارا لولي عهد الكويت بأن الكويت والسعودية وجميع دول مجلس التعاون متحمسة للتعاون مع إيران، وأن ما هو في مصلحة السعودية في مصلحة الكويت، وأن ما تفعله السعودية يكون مقبولا لدى الكويت[1] . ولا شك في أن هذا الاستحسان الكويتي يعكس الأثر الإيجابي للعلاقات السعودية الإيرانية على دولة الكويت التي سارت هي الأخرى في ركب تطوير العلاقات مع إيران دون أي اعتبار لمطالب الإمارات. وقد بدت الإيجابية الكويتية واضحة من خلال توقيعها الاتفاق الأمني مع إيران، والذي تبعه تنسيق بين الكويت وإيران في العديد من ملفات التعاون المشترك[2] . وقد تجسد التعاون الكويتي في صورة زيارات قام بها مسئولون من الكويت إلى إيران. كان أبرزها زيارة ناصر صباح الأحمد في إبريل من العام 2000 ، ثم تبعتها زيارات مسئولين إيرانيين إلى الكويت [3] .

وساهم تطور العلاقات الإيرانية السعودية 1997–2005 في تسهيل مهمة الرئيس الإيراني محمد خاتمي في امتصاص أجواء التوتر التي كانت سائدة بين إيران ودولة البحرين بعد أن

---

(1) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق، سلسلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 42، 2004..

(2) علي محافظة وآخرون، العرب وجوارهم إلى أين، مرجع سابق، ص364.

(3) منصور العتيبي، مرجع سابق، ص 265.

شابها توتر شديد نتج عن اكتشاف مخطط تموله إيران لقلب نظام الحكم في البحرين. وقد أدى ذلك إلى سحب البحرين لسفيرها من طهران. وقد وجد خاتمي في المملكة العربية السعودية البوابة الأهم لإزالة هذا التوتر؛ نظرا لمكانة السعودية لدى البحرين وبقية دول مجلس التعاون. ومن هنا، يمكن القول إن تطور العلاقات بين إيران والسعودية قد ساهم في تنقية الأجواء بين إيران والبحرين. الأمر الذي فتح المجال لتطوير علاقات إيرانية بحرينية في عدد من المجالات [1] .

ولعب تطور العلاقات الإيرانية السعودية دورا واضحا في علاقات دولة قطر مع إيران حيث سارعت قطر إلى تأييد وتقليد تلك العلاقات بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع إيران في المجالات المختلفة، شملت توقيع خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الإعلامية والثقافية والصحية وتجنب الازدواج الضريبي [2] .

أما بالنسبة لسلطنة عمان فهي كسابقاتها من دول مجلس التعاون لم تبد أي اعتراض على تطوير السعودية علاقاتها مع إيران بل انعكس هذا التطور في العلاقات الإيرانية العمانية بشكل ملحوظ . فقد أصدرت هيئة الأركان الإيرانية بياناً في 10 إبريل 2000 أكدت فيه توقيع اتفاق دفاعي بين إيران وسلطنة عمان. في حين أن السلطنة نفت هذا الأمر جملة وتفصيلا [3] تحسباً لردود أفعال شعبية، وللوقوع في إحراجات مع بعض دول الجوار التي ترفض التعاون السياسي مع طهران. ويبدو أن إعلان هيئة الأركان الإيرانية لهذا الأمر أحرج سلطنة عمان أمام شقيقتها الإمارات خصوصا. ومع ذلك يمكن القول بأن هذا الاتفاق اعتبر الأول من نوعه مع دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وأن عمان أصبحت تعلن بنفسها عن علاقاتها مع إيران إلى الملأ ودون تردد، بعد أن سبقتها السعودية إلى إعلان ذلك.

ثانيا: الأثر السلبي لتطور العلاقات الإيرانية السعودية على قضية الجزر الثلاث:

كانت هناك قضية واضحة أثرت على العلاقات السعودية الإيرانية. وقد تمثلت هذه القضية، في إصرار إيران على مواصلة احتلال الجزر الإماراتية الثلاث. وبناءً على ذلك هددت الإمارات بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي[4]. وكان التحفظ الإماراتي لافتا إزاء هذا التحسن المطرد في العلاقات السعودية الإيرانية عام 1999 حيث احتجت الإمارات على اتفاقية التعاون بين السعودية وإيران لأن جمهورية إيران الإسلامية أصرت على مواصلة احتلال الجزر

---

(1) سيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق.

(2) مجلة شؤون خليجية ، العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية عوامل التقارب وآفاق المستقبل، مجلة شؤون خليجية، السنة 5، العدد 32، 2003، ص 138.

(3) منصور العتيبي، مرجع سابق، ص 375.

(4) محمد أمين أحمد هليل، مرجع سابق ص 112.

الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ورفضت طرح موضوعها للحوار أو للتفاوض على اعتبار أنها جزرا إيرانية بينما تعتبرها دولة الإمارات جزءا لا يتجزأ من أراضيها. وفي المقابل ردت السعودية بأنها دولة إقليمية كبرى ولا تسمح لأحد أن يملي عليها ما تفعل وما لا تفعل، وأن ما فعلت كان من منطلق مصلحتها الوطنية وهو ما فعلته الإمارات نفسها بالتقرب من العراق في عهد صدام حسين رغم التحفظات السعودية والكويتية [1] .

ومن هنا كان تقارب العلاقات السعودية الإيرانية مبعث اعتراض من دولة الإمارات العربية المتحدة التي ترى بأن هذا التقارب على حساب مصالحها الوطنية فيما يتعلق بقضية الجزر الثلاث، لأنه سيشجع إيران على التمادي في موقفها المتشدد من الجزر؛ ظنا منها أن المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون قد سحبت دعمها لموقف الإمارات وهو ما يجعل إيران غير مضطرة للقبول بدعوة الحل السلمي لمشكلة الجزر. وهي الدعوة التي تطالب بالتفاوض الثنائي المباشر بين البلدين أو بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية [2] . ومن ثم خلق هذا الوضع نوعا من القلق لدى الإمارات حول مدى إمكانية الدعم الخليجي وبالأخص السعودي للإمارات في مطالتها بالجزر المتنازع عليها مع إيران[3] . وقد ظهر هذا القلق في تصريحات وزير الخارجية الإماراتي راشد عبدالله النعيمي لقناة الجزيرة العربية في مقابلة أجريت في 5-6-1999 حيث قال " إن التقارب بين إيران والسعودية يجيء على حساب الإمارات. وإن هذا التقارب شجع إيران على تغيير معالم الجزر التي تحتلها. وإن إيران قد فهمت أن مجلس التعاون تخلى عن حقوق الإمارات العربية المتحدة في هذه الجزر، بالرغم من أن قرارات "مجلس التعاون الخليجي" تنص على عدم إمكان قيام علاقات حسن جوار مع إيران طالما ظلت تحتل الجزر. وأنه إذا كان المغزى من الزيارات الخليجية تشجيع إيران على الاعتدال، فإن إيران استغلتها لصالحها ومارست بعدها كثيراً من عمليات تغيير معالم الجزر والضغوط على الإمارات" . ثم أضاف "إننا ندرك أن إخواننا لهم مصالح ولكن يجب عدم إغفال مصلحة الإمارات في إطار مجلس التعاون. وإذا كان كل واحد سيذهب إلى طريقه فماذا يربطنا بمجلس التعاون" وختم تصريحه بمطالبة دول الخليج بألا تترك الإمارات وحدها في مواجهة إيران[4] . وهنا جاء رد المملكة العربية السعودية ، على لسان الأمير سلطان بن عبد العزيز، سريعا على تصريحات

---

(1) محمد عز العرب، انتخاب أحمدي نجاد والقضايا العالقة في العلاقات العربية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 61، أغسطس 2005.

(2) النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، موقع مقاتل من الصحراء، على الرابط: http://cutt.us/Nztcu

(3) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية. . ، مرجع سابق.

(4) عبدا لله فهد النفيسي، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، مرجع سابق، ص ص 43-44.

وزير الخارجية الإماراتي، حيث قال بأن البعض ينظر إلى تقارب السعودية مع أي دولة إسلامية على أنه على حساب الآخرين. وهذا غير صحيح بأي شكل من الأشكال" ، ثم أكد أن السعودية لم تخرج عن موقفها تجاه أمتها العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة دولة الإمارات. أما على الصعيد العملي فقد جددت السعودية في القمة التاسعة عشرة لمجلس التعاون الخليجي مطالبتها لإيران بعدم فرض الأمر الواقع على الجزر الإماراتية، والموافقة على طلب الإمارات لتسوية النزاع من خلال العرض على المحكمة الدولية، ولم تكتف السعودية بذلك بل عملت على تشكيل لجنة وزارية خليجية كانت السعودية أحد أضلاعها. وكلفت تلك اللجنة بوضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة مع إيران لحل مشكلة الجزر المتنازع عليها سلميا. وفي محاولة لاحتواء إيران وكسب تجاوبها مع تلك اللجنة تجنبت القمة الخليجية العشرين توجيه أي انتقاد إلى إيران في قضية النزاع مع الإمارات حول الجزر، في حين ناشد وزير الخارجية السعودي إيران في تصريحات صحفية بالتعاون مع اللجنة الثلاثية ولكن دون جدوى[1] . ويبدو أن المملكة العربية السعودية بهذا الرد السريع كانت ترغب في توجيه رسالة إلى الإمارات مفادها أنه لا مبرر للانفعال الإماراتي، وتأكيد أن التقارب السعودي الإيراني سيكون في صالح حل مشكلة الجزر ، أن هذا التقارب يقدم إغراء كافياً لإيران؛ لكي تسعى نحو المزيد من الانفتاح وانفراج العلاقات مع دول مجلس التعاون. وتبني السعودية وجهة نظرها تلك على أن سعيها لإقامة شبكة من المصالح المشتركة مع إيران في هذا الوقت بالذات الذي تواجه فيه إيران مشاكل اقتصادية حادة سوف يجعل من التمسك الإيراني بالجزر هدفا لا يضاهي هدف التوسع في تعميق علاقات المصالح المشتركة مع السعودية وباقي دول الخليج العربي[2] . وفي هذا الإطار نفت السعودية وبشكل قاطع الربط بين الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران وقضية الجزر الثلاث[3] .

---

(1) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية. . ، مرجع سابق.

(2) النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، مرجع سابق.

(3) محمد أمين أحمد هليل، مرجع سابق، ص 112.

المبحث الثاني

أثر العلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي على بعض القضايا:

أولاً – التوافق على دعم القضية الفلسطينية، والاختلاف في منهج الدعم:

اعتبرت القضية الفلسطينية، منذ نشأتها، قضية العرب والمسلمين كافة؛ لما تشغله فلسطين من مكانة هامة في قلوب الشعوب قبل الحكومات. وهو ما دفع كلا البلدين لإبداء الاهتمام بها . ولم يكن حب فلسطين هو السبب الأوحد وراء التدخل الإيراني والسعودي، كل على حدة، في الصراع العربي الإسرائيلي. ولكن كان هناك سبب آخر، هو ما تشكله إسرائيل من خطورة على أمن منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي على أمن البلدين. ومن ثم فإن بقاء الصراع العربي الإسرائيلي على حاله دون تسوية يزعج البلدين ، وخصوصاً في ظل ما كانت تمر به المنطقة من مشكلات متتالية في تلك الفترة.

ولما كانت منطقة الشرق الأوسط تشهد مخاضا صعبا لتسوية للصراع العربي الإسرائيلي في ظل خلل واضح في توازن القوى العربي والإقليمي، فإن هذا الوضع كان يتطلب من السعودية تحركا باتجاه إيران بوصفها إحدى القوى الإقليمية المهمة في المنطقة، والتي لا يمكن تجاهل مصالحها عند التوصل إلى أي ترتيبات جديدة للأوضاع في المنطقة. كما أن تحقيق التوازن في المنطقة يتطلب تقاربا عربيا إيرانيا في مواجهة التقارب الإسرائيلي التركي الذي كان قائماً في ذلك الحين، وبخاصة لأن الدعم الإيراني للحق العربي في مواجهة إسرائيل قوي ومعلن ومستمر. وهو ما تولدت عنه دوافع لدى الجانب السعودي للتحرك باتجاه إيران[1] . ونستنتج من ذلك أن التقارب السعودي الإيراني جاء لتكثيف جهود البلدين لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي الذي طالما شكل، وما زال، خطرا على أمن منطقة الشرق الأوسط.

ومما زاد في تقارب الجانبين أنهما كانا يتفقان علي أن أعمال المقاومة الفلسطينية أعمال شرعية بموجب اتفاقيات جنيف التي تكفل للشعوب المحتلة الحق في الدفاع عن نفسها ضد دولة الاحتلال ، وعلى أن هذه الأعمال لا تدخل في نطاق ما تسميه الولايات المتحدة وإسرائيل بالإرهاب، بل إن ما تقوم به إسرائيل تحديدا هو الذي يدخل في نطاق إرهاب الدولة ويصل إلي حد ارتكاب جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني [2] . ومما

---

(1) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية. . ، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق، نفسه.

لا شك فيه أن تطور العلاقات الإيرانية السعودية عزز رفض البلدين للدعم منقطع النظير الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، ودفعهما إلى توحيد جهود دعم خطي المقاومة في فلسطين ، وإن كان ذلك بطرق مختلفة، حيث دعمت السعودية الخط السياسي لمنظمة التحرير سياسياً ولوجستياً واقتصادياً، في حين دعمت إيران الخط الجهادي مادياً وتسليحياً وفنياً.

ثانياً – التفكير في مظلة دولية لحماية الخليج:

تعددت وجهات النظر بشأن مفهوم أمن الخليج الذي كان يسبب لغطا كبيرا لدى عدد من الأطراف. ومن هنا يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي، التي يعتبر أمن الخليج هو الأهم لديها، ليس لديها مفهوم واضح وموحد وحدد لأمن الخليج. وأعطى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ضوءاً أخضر للتدخل في الخليج بحجة حماية أمن. وهو ما تمخض عنه قيامها بالحرب على العراق، وإقامتها لعدد من القواعد العسكرية، وتعزيز تواجدها في الخليج العربي، في مضمار هذه الحجة. وهو ما كان يشكل إزعاجا واضحا لجمهورية إيران، التي سعت إلى الانفتاح على دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وحاولت لفت نظر السعودية وشقيقاتها الخمس لمخاطر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية عليها .

وقد جاء تطور العلاقات الإيرانية السعودية 1997–2005 دافعا لأن تفكر دول الخليج بأن يكون لها رؤية واضحة ومنفصلة لأمن الخليج دون الارتباط برؤى خارجية. ولعل تصريحات كل من ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز في عام 1999 مدافعاً عن حق إيران في التسلح للدفاع عن أمنها، وتصريحات وزير الخارجية السعودي الذي صرح في نيسان 2000 بأن علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران تشكل ركيزة أساسية لأمن منطقة الخليج واستقرارها، يوضحان هوية الرؤية السعودية لأمن الخليج عامة كما يوضحان مدى التغير الصريح في موقف الرياض النابع من الترحيب بدور إيراني هام وضروري في المنطقة [1] . وقد تطور الأمر في تلك الرؤية السعودية لأمن الخليج إلى ما هو أبعد من ذلك، كما اتضح في تصريح نادر لوزير الخارجية السعودي في الخامس من ديسمبر 2004 ، في إطار الغضب السعودي من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، يعبر في أساسه عن قلق السعودية من تدهور مكانتها الاستراتيجية لدى واشنطن. فقد دعا الفيصل إلى إعادة تنظيم جذرية لأمن الخليج واقترح نظاما أمنيا يجمع إيران ودول مجلس التعاون على أن تشارك فيه كل من الهند والصين، وأن يقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد بدا الاقتراح السعودي ذاك (والذي تمّ التراجع عنه فيما بعد) بديلاً أقرب إلى تلبية حاجات السعوديين. فاقتراح إشراك الهند والصين لا

(1) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 48.

يعنـي تـوفير ضـمانات فحسـب، بقـدر مـا يعنـي تعـويم النفـوذ الإيرانـي لصـالح السـعودية [1] . والتخلص من النفوذ الأمريكي الذي طالما عمل على تعويم النفوذ السعودي لصالحه. وصحيح أن هذا التوجه تمثل في هيئة اقتراح لم يخرج إلى حيز التطبيق العملي البتة، لكنه على الأقل محاولة سعودية للسير بأمن الخليج في طريق مغاير لما تخطط له أمريكا. ولو تم تنفيذ هذا الاقتراح لكان ضربة قوية الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً – رفض التدخل العسكري الأمريكي في العراق:

تعتبر المسألة العراقية من القضايا الهامة للدول العربية والإسلامية خصوصا السعودية وإيران. وذلك لعدد من الاعتبارات: فالعراق ترتبط بروابط جمة بالبلدين. منها القرب الجغرافي حيث تقع ثلاث الدول في إقليم واحد هو الشرق الأوسط، وخليج واحد هو الخليج العربي . وهي تحد السعودية من الشمال بينما تحد إيران من جهة الغرب. وكذلك يربطها مع البلدين دين واحد هو الدين الإسلامي. صحيح أن العراق قبل الحرب الأمريكية وسقوط صدام كانت على عداوة واضحة مع البلدين؛ بسبب الحروب التي خاضتها ضد إيران والكويت، لكن رغم أن سقوط نظام صدام حسين كان مصلحة هامة لكلا البلدين لما يشكله بنزعته العسكرية التي تميل دائما إلى الحرب، من خطر عليهما، فإن البلدين رفضا تلك الحرب. ليس دعما لصدام حسين، ولكن لما تسببه الحرب على العراق من اضطراب في منطقة الخليج؛ مما سيؤثر ويزيد من تخوف السعودية على أمنها وأمن الخليج، المهم جدا لاقتصادها، ولما تسببه أيضا من تزايد للنفوذ الأمريكي وقربه من الحدود الإيرانية، الأمر الذي يثير تخوف إيران التي طالما حملت النزعة العدائية للولايات المتحدة الأمريكية، وطالما رفضت التواجد الأمريكي في المنطقة. ويضاف إلى ذلك أن تلك الحرب جاءت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ضد برجي التجارة العالميين في مدينة نيويورك الأمريكية، وهو ما مكن الولايات المتحدة أن تدعي بأن هذه الحرب جزء من الحرب على الإرهاب، رغم كونها في الحقيقة حربا على الإسلام. وهو ما أثار امتعاض البلدين معا واللتين تدينان بنفس الدين الإسلامي وإن اختلفت المذاهب. فضلاً عن كون هذه الحرب حرباً على كيان قائم بذاته ومعترف به في الأمم المتحدة . وهو ما يعني أن الولايات المتحدة توجه رسالة لكل دول العالم، وخصوصا دول العالم الثالث، مفادها أنها، عند اللزوم، لن تقيم أي حساباً لأي أحد. وأن أي دولة من الدولتين يمكن أن تكون مكان العراق، حتى وإن كانت السعودية الحليف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) سعد الشريف، مرجع سابق، ص 27.

وبالعودة إلى الفترة 1997- 2005 فيمكن القول إن إيران استغلت أزمة الخليج الثانية لسحب بساط الدور الإقليمي من تحت أقدام العراق، وذلك من خلال فتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون لاسيما السعودية. ومن هنا دب الدفء في العلاقات بين الرياض وطهران من خلال الزيارات التي غذت العلاقات بشكل متسارع(1) . وقد دفع التقارب بين البلدين لاتخاذ موقف موحد تجاه الحرب الأمريكية ضد العراق، إذ أعلنت إيران والسعودية معارضتهما لأي هجوم أمريكي ضد العراق، وذلك في لقاءٍ جمع بين وزيري الخارجية الإيراني والسعودي كمال خرازي وسعود الفيصل. وذلك بالرغم من أن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني حاول إقناع الأطراف العربية والخليجية بصفة خاصة بما يمثله نظام الرئيس العراقي من تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة الأمر الذي يتطلب تغيير هذا النظام من خلال توجيه ضربة عسكرية. وكان خاتمي قد دعا الوزير السعودي إلى التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة للعراق؛ لتشجيعه على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وذلك تجنبا للحرب التي قد تأكل الأخضر واليابس(2) .

ومن هنا يمكن القول إن الموقفين: الإيراني و السعودي تجاه التهديدات الأمريكية للعراق شكل أحد جوانب الاتفاق بين الجانبين الذي نتج عنه خطوات عملية من كلا الطرفين بالنسبة للمسألة العراقية.

رابعاً – تسكين قضايا الأقليات الشيعية في منطقة الخليج:

تتبنى إيران المذهب الشيعي الاثني عشري وتعتبر نفسها حامي حمى كل شيعة العالم حتى ولو كانوا جزءا من دولة أخرى غير شيعية . وقد كانت تلك الورقة تنفخ في بوق توتر العلاقات بين إيران والسعودية منذ قيام الجمهورية الإسلامية إلى أن تولى خاتمي حكم إيران وسلك استراتيجية ترنو إلى امتصاص هذا التوتر، فأفضت بالتالي إلى تطور العلاقات الإيرانية السعودية حيث أصبح تطور العلاقات بين البلدين هو العامل المؤثر على قضية الشيعة في المنطقة العربية.

وقد لعب تطور العلاقات الإيرانية السعودية 1997-2005 دورا واضحا في تحسين أوضاع الشيعة في السعودية، حيث أعطت المملكة بعد هذا التطور الفرصة للطائفة الشيعية للتعبير عن

---

(1) نصرة البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص141.

(2) عبدالله سعد العتيبي، الأزمة الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي دولة الكويت دراسة حالة 1997-2011، مرجع سبق ذكره، ص 48.

رأيها، وذلك منذ تسعينات القرن الماضي، بعدما ساد الهدوء في العلاقات الإيرانية السعودية [1] . وقد رأت المملكة السعودية أن التقارب مع إيران وتشجيع الاتجاه الإصلاحي المعتدل من شأنه أن يجفف دوافع أي تدخل إيراني في الشئون الداخلية السعودية، وبخاصة فيما يتعلق بالشيعة الذين يشكلون نسبة لا يستهان بها من مواطني المملكة، وبخاصة في المنطقة الشرقية الغنية بالبترول [2] . وقد أوقفت إيران استخدام الجماعات الشيعية المعارضة لممارسة الضغوط على حكومات تلك الدول حتى تتعامل بشكل طبيعي مع الحكم الإسلامي في إيران، وتشركه في أي ترتيبات للأمن والتعاون الإقليمي. وقد أخطرت إيران في عدة مناسبات ممثلي الحركات الشيعية المعارضة للحكومات الخليجية على أراضيها أنها لن تسمح لهم بالقيام بأية أنشطة ضد حكوماتهم انطلاقا من إيران، إلا على المستوى الإعلامي فقط، مدرجة ذلك تحت بند حرية الصحافة والإعلام ، وحيث يمكن الترع بأن الديمقراطية الإيرانية تحول دون منعهم من أداء الحريات التي نصت عليها المواثيق الدولية[3] .

وخلاصة القول إن تطور العلاقات الإيرانية السعودية لعب دورا مزدوجا في مسألة الشيعة في السعودية والمنطقة الخليجية. فمن ناحية دفع السعودية ودول الخليج الأخرى للتحسين من أوضاع الشيعة في المنطقة؛ وذلك إرضاء لإيران التي يهمها أمرهم من جهة، ومنعا للاضطرابات الشيعية من جهة أخرى. أما من ناحية أخرى فقد دفع تطور العلاقات الإيرانية السعودية في تلك الفترة إيران إلى إيقاف سياستها التي تستخدم الورقة الشيعية للتدخل في شئون دول الخليج الأخرى . وهكذا يمكن القول إن مشكلة الشيعة قد تم إخمادها طوال فترة حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997-2005).

خامساً – التقليل من حدة الإنفاق العسكري في منطقة الخليج:

لقد شهدت بداية الألفية الجديدة وما قبلها إقبال دول الخليج عامة على الإنفاق العسكري بحدة. وقد جاء ذلك من منطلق أن تلك المنطقة تعتبر بؤرة الخلافات والصراعات في الشرق الأوسط؛ وذلك لأهميتها الإقليمية والدولية من جهة، ولما مر عليها من حروب متتالية فرضت على دولها حتمية تأمين نفسها من تلك الأخطار المحدقة. ومن ثم لم يكن أمامها سوى إحاطة نفسها بهالة من صفقات التسلح وضخ الأموال باتجاه الإنفاق العسكري والتسلح مما زاد من حدة هذه الظاهرة وجعلها مشكلاً صعباً يلقي بظلاله على أمن المنطقة.

---

(1) السيد بسيوني، جريدة البيان الإماراتية، 21فبراير 2001 ص 9.

(2) نجاة أبركان، العلاقات العربية الإيرانية من السبعينات إلى ظهور العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2003، ص110.

(3) تغريد كشك، السياسة الإقليمية لإيران، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2099، التاريخ 14-11-2007.

بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة خلال عقد 1990-1999 م 291 مليار دولار[1] ثم تطور حجم الانفاق على التسلح حتى وصلت نسبة الإنفاق على السلاح عام 1999 إلى 50% من العائدات النفطية في بعض دول الخليج[2] . وقد بلغ الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق عام 1999 ، ما يقارب 36 بليون دولار ، وتراوح ما بين 6% إلى 15% من الناتج المحلي لهذه الدول. وقد مثلت دول الخليج 15% من حجم سوق السلاح العالمية، و4% من الإنفاق العالمي على الدفاع. وقد جاءت جهود إيران الحثيثة بتطوير أسلحتها في تلك الفترة لتصب في سعيها لتصبح قطبا إقليميا مهما . وهي التي تعتبر نفسها ثقلاً إقليمياً لا يمكن تجاهله عند تحديد مستقبل المنطقة، وذلك في الوقت الذي استشرفت فيه وجود ثلاث قوى نووية على صعيد المنطقة وهي إسرائيل و باكستان وتركيا. ومن ثم فهي ترى وفي إطار مصالحها الجيوسياسية أن تمتلك قدرة عسكرية مميزة؛ للمحافظة على هذه المصالح وبأسرع وقت ممكن؛ لمواجهة التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي، ولكي تواكب انعكاسات عملية السلام على صعيد المنطقة ككل وهذا دفعها لصرف مبالغ ضخمة على عملية التسلح في الوقت الذي كانت تعاني فيه من أزمات اقتصادية نتيجة الحصار الدولي المفروض عليها.

المهم هنا هو أن هذا الإنفاق كان غالبا ما يأتي علي حساب مجالات إنفاق تنموية أخري ويتفوق عليها بشكل كبير. فقد بلغ نصيب الفرد الخليجي من الإنفاق العسكري عام 2004 ، وفقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات التقرير السنوي للمعهد الدولي لبحوث السلام، 958 دولارا ، وأن تصاعد الإنفاق علي السلاح في تلك المنطقة لم يأت ضمن خطة مشتركة لتحقيق المنعة الأمنية على الصعيد الإقليمي، وإنما تم على أساس قطري . وهو ما جعل الإمكانات العسكرية لكل دولة على حدة محدودة . وقد عبر أحد الخبراء العرب عن هذا الوضع بوضوح من خلال الإشارة إلي إن دول الخليج لن تستطيع الدفاع عن نفسها مهما يكن إنفاقها الدفاعي بسبب نقص الخبرة العسكرية، وقلة عدد السكان والحدود الجغرافية الضيقة لأراضيها باستثناء السعودية وبالتالي ستلجأ إلي الخارج في أي خطر قادم علي أمنها[3] . ولعل هذا الأمر هو ما جعلها تواصل إصرارها على البقاء العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي؛ ليكون رادعاً لأي خطر ضدها . ومن هنا يمكن القول إن إقبالها الشديد على التسلح لا يتعدى حدود التفكير في الدعم اللوجستي، ومحاولة استعراض العضلات أمام خطر التسلح الإيراني.

---

(1) محمد أمين أحمد هليل، مرجع سابق، ص 117.

(2) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص 358.

(3) شحاتة محمد ناصر، الخليج والطفرة النفطية الثانية أولويات الإنفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008.

ومن الجدير ذكره هنا أنه لم يحدث في تاريخ العلاقات بين إيران والسعودية التي تعتبر من حيث المساحة وعدد السكان والإمكانيات أفضل دول مجلس التعاون – لم يحدث أن كان التوازن العسكري في غير صالح إيران. ومن المجحف الحديث عن توازن قوى بين بلدين مثل إيران والسعودية. فلا قدرة الأخيرة البشرية، والعسكرية والتسليحية والصناعية يمكن مقارنتها بإيران في ذلك الوقت . فتوازن القوى لم يحدث تاريخياً . وقد دفعت هذه الحقيقة بعض باحثين إلى القول بأن قوة دول الخليج العسكرية، وليس السعودية فحسب، لا تقارن مع العراق وإيران، وأن شراء تلك الدول الأسلحة ليس أكثر من مجرد مسكن نفسي للخليجيين[1] . ويمكن الاستنتاج مما سبق أن هذا الإقبال على التسلح من قبل الشقيقات الست وإيران أثقل الكاهل الاقتصادي لكلا الطرفين، وشكل أزمة داخلية انعكست على الخارج. وهذا ما دفع قطبي الخليج إيران والسعودية لمحاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري من خلال تحسين العلاقات فيما بينهما.

وهكذا ساهم تطور العلاقات الإيرانية السعودية في التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في منطقة الخليج العربي؛ وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج وتخفيف حدة التوترات يسهمان في التخفيف من حدة الإنفاق العسكري، وفي تخفيف الضغط على الميزانيتين الإيرانية والسعودية [2] .

سادساً – استقرار أوضاع السوق النفطية:

أدى تطور العلاقات الإيرانية السعودية إلى خلق نوع من الاستقرار في سوق النفط العالمي والذي غاب عنها طوال سنوات الصدام التي كانت بين البلدين حيث إن هذا التطور ساعد منظمة أوبك بشكل كبير في تحقيق هدف الاتفاق على حدود السعر أو سقف السعر لأول مرة منذ حقبة طويلة. فقد تم تحديد متوسط سعر البرميل عند 24 دولاراً وأعلى سعر 28دولاراً [3] . وذلك بعد أن عملت كل من إيران والسعودية على التنسيق بينهما فيما يتعلق بالسياسات النفطية لكلا البلدين مما ساهم بشكل فارق في تحسين الأوضاع في السوق النفطية[4]. وكان نجاح التنسيق الإيراني– السعودي في مضمار (الأوبك) وسياسة إنتاج النفط سبباً في الحفاظ على الإجماع بين دول (الأوبك). وبارتفاع أسعار النفط حققت إيران والسعودية مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة. وقد انعكس تطور العلاقات الإيرانية السعودية على إيران نفسها، إذ أضفى

---

(1) Rolin G. Mainuddin & Others, From Alliance to Collective Security: Rethinking the Gulf Cooperation, Middle East Policy, Vol. 4, Issue 3, 1996, p. 48.

(2) عبدالله فالح المطيري، مرجع سابق، ص36.

(3) محمد أمين أحمد هليل، المرجع نفسه، ص119.

(4) حسين فتح الله، الدبلوماسية والقوة، مجلة نيوز ويك العربية، العدد 293، بيروت، 2006.

عليها ثقلا جديدا في (الأوبك) فزاد من وزنها في المنطقة. ولعل النجاح الإيراني على صعيد (الأوبك) كان من بين الدوافع الهامة التي دفعت الولايات المتحدة؛ لتخفيف بعض القيود على التجارة مع إيران[1] .

سابعاً – الموقف السعودي في التعامل مع الملف النووي الإيراني:

لقد اعتبر الملف النووي ضمن أكثر المشاكل التي تثير قلق المملكة العربية السعودية علاوة على دول مجلس التعاون الخليجي من إيران في تلك الفترة رغم التحسن الملحوظ في العلاقات بين الطرفين، والذي نتج عنه عدم اتخاذ السعودية ودول الخليج مواقف عملية ضد هذا الملف لدرجة أنها لم تصرح بأي تصريح يدين إيران صراحة، لا في مؤتمرات مجلس التعاون، ولا حتى في اللقاءات البينية، في حين كانت دول الخليج، قبل مجيء خاتمي إلى حكم إيران بعام واحد، أي في 1996، تعبر بجرأة وصراحة عن قلقها من الملف النووي الإيراني. وهو ما نص عليه بيان قمة مجلس التعاون التي عقدت في الدوحة 1996 ، حيث أشار إلى قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل، وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة [2] .

وبالعودة إلى فترة حكم الرئيس محمد خاتمي 1997–2005 ، يتضح أنها قد شهدت تحسناً واضحاً في العلاقات الخليجية الإيرانية بدأت بالسعودية الأخت الكبرى للشقيقات الست. فلم تصدر أي بلد منهما ما يثير غضب الأخرى من قول أو فعل. وقد ظهر ذلك واضحا في البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي عام 1997 الذي أصبح يدين الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي، على وجه العموم، دون الإشارة إلى إيران تحديداً. لقد استخدم البيان أسلوب التعميم ولم يشر صراحة إلى إيران. وقد تكرر الأمر نفسه في قمتي 2003 و2004 ، مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي. ومع ذلك لا بد من القول إن موقف السعودية وسائر الدول الخليجية إزاء برنامج إيران النووي يتلخص في رفض امتلاك الجمهورية الإسلامية لقدرات نووية، إلا أن هذا الموقف لم يؤد لتحرك عملي . ومن هنا اقتصر دور دول الخليج على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي، وعرض بعض الأطراف للقيام بدور الوساطة بين طهران وواشنطن.[3]

---

(1) عزت عبد الواحد سيد، البرنامج النووي الإيراني .. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة، على الرابط التالي: b2http://cutt.us/oJ.

(2) محمد أمين أحمد هليل، مرجع سبق ذكره، ص121.

(3) محمد أمين أحمد هليل، مرجع سبق ذكره، ص94.

أما من جانب إيران، فقد حرصت على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن ملفها النووي، حيث قام حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين آنذاك بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر يونيو 2005 استهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي، وأنه يتفق مع القوانين الدولية. وهو الأمر الذي وجد تفهما سعوديا تبعه تفهم خليجي [1] . ورغم المحاولات الإيرانية تلك فإن دول الخليج بقيت تتوجس من أهداف هذا البرنامج، لكنها أكدت أن إيران لها الحق في التسلح النووي السلمي مثلها مثل بقية الدول التي عملت بهذا الحق . إذ كيف لدول الخليج أن ترفض هذا الحق لإيران، في حين أن إسرائيل وهي العدو التقليدي للعرب والمسلمين تمتلك هذا السلاح، وتشكل خطورة على المنطقة الإقليمية برمتها.

وهكذا يمكن القول إن تطور العلاقات بين إيران والسعودية قد منع السعودية ودول الخليج من اتخاذ موقف علني ضد الملف النووي الإيراني قد يسبب لها حرجا كبيرا؛ وأن دول الخليج الست بالرغم من قلقها من البرنامج النووي الإيراني لن تستطيع المشاركة في أية عمليات ضد إيران دون قرار واضح من الأمم المتحدة. وأنها كانت تعلم تماما أن هذا القرار لن يتم لعدم توفر أدلة تدين إيران بأي انتهاك للشرعية الدولية.

---

(1) عبدالله سعد العتيبي، مرجع سابق، ص81.

المبحث الثالث

أثر تحسن العلاقات السعودية الإيرانية، على السياسة الأمريكية:

شكل الخليج العربي مسرح أحداث ضخماً للولايات المتحدة الأمريكية منذ بدايات القرن العشرين، حيث تعددت فيه خططها التي كانت تسعى للسيطرة عليه بكل قواها السياسية والعسكرية والأيديولوجية. ولتنفيذ خططها تلك عزفت على أوتار حلفائها في المنطقة. فكانت، تارة، تتحالف مع الشاه الذي اعتبر بمثابة الشرطي الأمريكي في المنطقة، وتارة تحول تحالفها إلى العراق الذي سعى للعب الدور الإقليمي ذاته . وذلك قبل أن يدفعه طموحه لتمثيل هذا الدور بتشكيل خطورة على المصالح الأمريكية في المنطقة. وهو ما دفعها للتخلص منه. وهي في كل الأحوال جعلت المملكة العربية السعودية تدور في فلكها كحليف دائم تحاول من خلاله السيطرة على منطقة الخليج العربي. وقد تعددت الخطط باختلاف الحلفاء إلى أن مارست الولايات المتحدة، في عهد خاتمي، سياسة الاحتواء المزدوج التي سعت لتنفيذها بمساعدة السعودية وشقيقاتها الخمس. وبما أن تلك السياسة كانت موجهة ضد العراق وإيران، فقد نجحت في شقها الأول المتعلق بالعراق. أما في شقها الثاني فقد اتبعت إيران سياسة الانحناء في وجه العاصفة . ولذلك طورت علاقاتها مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للخروج بأمان من مأزق الاستهداف الأمريكي . وهو ما يتم توضيحه فيما يلي:

أولاً – أثر تحسن العلاقات الإيرانية السعودية على استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية.

لقد أزعجت مؤشرات التقارب الإيراني السعودي 1997–2005 السلطات الأمريكية بشكل لافت للانتباه، حيث شعرت بأن هذا التقارب يمكنه أن يعيد النظر في التوازنات الإقليمية؛ والأمر الأهم في هذا الموضوع هو أن سياسة التقارب بين السعودية وإيران شكلت ضربة قوية لاستراتيجية الاحتواء المزدوج التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرة وعزل كل من إيران والعراق.

لقد تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" ، التي تعود بداياتها إلى فترات سابقة على عهد خاتمي، حيث وضعت أسسها وتم العمل بها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وهي تعود بشكل خاص إلى بنات أفكار كلا من مارتن أنديك وأنطوني ليك من مجلس الأمن القومي الأمريكي وتهدف إلى محاصرة قدرة العراق وإيران لمنع تهديدها للاستقرار الإقليمي المجسد لمصالحها بيد أن وزارة الخارجية الأمريكية قد تخلت عن هذه السياسة جزئيا بسبب فشلها

في احتواء إيران[1]. وقد تمثلت تلك الاستراتيجية في حرب اقتصادية بالدرجة الأولى، حيث حرمت إيران من تطوير صناعة النفط والغاز وغيرها عبر قانون D'Amato-Gilman لعام 1995[2] . وكان الهدف المباشر لتلك السياسة كما أوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو حماية المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية من خلال منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم، ولا سيما إذا كانت تلك القوة قادرة على تهديد الاستقرار الدولي [3] . ورأى بعض المحللين أن سياسة "الاحتواء المزدوج" تلك كانت مريحة للسعودية ودول الخليج التي رأت بأن من المفيد لها استمرار حالة العداء بين إيران والغرب عمومًا والولايات المتحدة على وجه الخصوص. الأمر الذي عزز حالة عدم الثقة والخصومة بين طهران والرياض حيث اعتبرت إيران أن السعودية ساهمت في خلق تحالف دولي مضاد لنشاطها النووي، كما ساهمت في إضعاف حضورها النفطي في العالم [4] . والصحيح أن المملكة العربية السعودية كانت راضية بداية على سياسة الاحتواء المزدوج؛ لأنها اعتقدت بأن تلك السياسة ستعيد لمنطقة الخليج أمنها واستقرارها المفقودين منذ فترات طويلة، لكنها بعد فترة من تنفيذها، وخصوصا بعد الحرب على العراق وما ترتب عليها من اضطرابات في المنطقة، رأت أن هذه الاستراتيجية غير مجدية بالمرة، وأن التمادي فيها سيزيد أمر السعودية ودول الخليج إحراجا أمام المجتمع الإقليمي والشعوب العربية. وبالتالي رأت السعودية أن تبدأ في نقض أركان تلك الاستراتيجية من خلال فتح علاقات طيبة مع إيران مستغلة النقلة النوعية التي شكلها محمد خاتمي في السياسة الخارجية الإيرانية. وكذلك فإن ادعاء وجود مصلحة سعودية من وراء حالة العداء بين إيران والغرب فهو، أيضاً، غير صحيح كليا. فلو أن السعودية كانت تسعى إلى ذلك لما حاولت إقناع إيران بالقبول ببقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ولما اختار الرئيس خاتمي للسعودية أن تكون حلقة الوصل للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية من باب أنها الحليف الأول عربيا وإسلاميا للولايات المتحدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وإن كانت السعودية لا

---

(1) موسوعة الرشيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران ، من سياسة الاحتواء إلى المواجهة، 28-10-2010، الرابط: http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1708

(2) جورج حجار، الكعكة الصفراء تظل مشرقنا العربي، مجلة العرب والعولمة، على الرابط: http://cutt.us/r0f0

(3) عبد العزيز شحادة منصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

(4) كيهان برزگر، روابط إيران وعربستان در دوران روحاني، (علاقات إيران والسعودية في زمن روحاني)، موقع صحيفة دنياي اقتصاد، عدد 3101، 23 يوليو/تموز 2013، ص2 على الرابط التالي: http://www.donya-e-eqtesad.com/news/742066

تقبل بأي حال من الأحوال أن يكون التقارب الإيراني الأمريكي على حسابها . ويضاف إلى ذلك أن السعودية سعت جاهدة لمساعدة خاتمي في سياسته الرامية إلى حوار الحضارات [1] . ويرجع هنا فشل هذه الاستراتيجية بالدرجة الأولى إلى المرونة التي أبداها الرئيس الإيراني محمد خاتمي من خلال تحسين علاقاته بدول الجوار العربي ، ومن خلال اتباعه لسياسة احتواء متعددة الأطراف ليس بالقوة ولكن بالترويض؛ وذلك لإفشال استراتيجية الاحتواء المزدوج. ومن هنا جاء التقارب الإيراني العربي وخاصة مع دول الخليج العربي، وبالذات مع المملكة العربية السعودية لإجهاض استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية [2]. ولاشك أن التقارب الإيراني السعودي قد أقلق إسرائيل التي رأت في التقارب السعودي الإيراني السوري المصري محورا يهدد توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة بعد فتور العلاقة مع تركيا ولقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 والحملة الإعلامية الأمريكية على السعودية لزيادة التعاون والتقارب بين البلدين حتى أن وزير التجارة السعودية قد أعلن أثناء زيارته إلى طهران في فبراير الماضي أن الحملة الأمريكية على إيران وضمها إلى محور الشر سيعزز التقارب الإيراني العربي. ولاشك أن هذه الحملة عززت التقارب فعليا بين إيران والعرب [3] .

ونتيجة لعدم فاعلية سياسة الاحتواء المزدوج بدأت ترتفع أصوات داخل الإدارة الأمريكية منتقدة هذه السياسة . وكان أبرزها ذلك التقرير الذي صدر في أبريل عام 1997عن مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، والذي أعده ثلاثة مسئولين سابقين في المجلس، هم زبيجينو بريجنسكي وبرانت سكوكرافت مستشارا الأمن القومي في إدارتي كارتر وبوش، وريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون الشرق الأوسط. فقد اعتبر هذا التقرير استراتيجية الاحتواء المزدوج شعاراً أكثر منه سياسة، وانتقد التعامل مع دولتين مهمتين في المنطقة العراق وإيران كما لو كانتا غير موجودتين [4] . وهذا ما أكده بوضوح إدوارد ووكر خلال جولته الخليجية، حيث أكد أن بلاده لم تعد تتعامل بهذا المصطلح الاحتواء المزدوج، وأن هناك تغييرات في المنطقة توجب على واشنطن إعادة التفكير في سياستها [5] . ومن ذلك يتضح كيف أثبتت التجربة العملية فشل

---

(1) المرجع السابق، نفسه.

(2) أحمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر:الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، ابريل 2002.

(3) المرجع السابق.

(4) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، واشنطن تتخلى عن إستراتيجية الاحتواء المزدوج، موقع البيان، 1مارس 2000، الرابط: http://cutt.us/wuNN

(5) المرجع السابق، نفسه.

سياسة الاحتواء فشلا أجبر الإدارة الأمريكية مراجعة موقفها خاصة بشأن إيران. إذ أعلن مساعد الرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأوسط والمغرب العربي بروس رايدل أن إدارة الرئيس كلينتون ترحب بتحسن العلاقات بين دول الخليج وإيران وبالذات بين السعودية وإيران. فتخفيض التوتر في الخليج هو من المصلحة القومية الأمريكية، كما أنه من مصلحة المنطقة . وأنه إذا نجحت الجهود في إقناع الحكومة الإيرانية بتبني مواقف أقل عداء، وفى حضها على عدم دعم الإرهاب فإن هذه الجهود مرحب بها، ونحن لا ننظر إلى الجهود السعودية على أنها سلبية لمصالحنا، بل نرحب بها ونعتبرها إيجابية في تخفيف التوتر. ولذلك ندعمها بهدوء". وقد تطور الموقف الأمريكي تجاه إيران حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية عن تخفيف الحظر على الصادرات الإيرانية من السجاد والفستق والكافيار، واعتذرت عن سياسة الولايات المتحدة السابقة تجاهها [1] . ويبدو الولايات المتحدة أرادت بتلك التنازلات أن تحفظ ماء وجهها أمام المجتمع الدولي. وبخاصة بعد أن اعتقدت دول الخليج على رأسها السعودية اعتقادًا جازمًا بأن ضعف العراق في ظل سقوط صدام حسين قد عمل على تقوية شوكة إيران، ومكنها لأن تلعب دورًا أكثر نشاطًا بالنسبة لأمن الخليج. وهو ما دفعها لسلوك جانب اللين والتعاون مع إيران [2] . ونظرا لحرج أمريكا لدى حلفائها بسب انكشاف خديعتها لم يعد لديها الجراءة للاعتراض صراحة على تطور العلاقات الإيرانية السعودية. ومن ثم رأت أن هذا التطور في العلاقات الإيرانية السعودية ربما يلعب الدور الذي فشلت سياسة الاحتواء المزدوج في أدائه. ولذلك باركت هذا التقارب لكن بعين الشك والريبة في وضعية "لعل وعسى" . وبالتالي خرجت إيران بسلام وأمان ومن تلك الدوامة التي طالت العراق. بل لم يتوقف الأمر على السلامة، حيث عادت إيران أكثر قوة من ذي قبل ليصبح لها دور بارز ليس في منطقة الخليج فحسب، بل أيضا في منطقة الشرق الأوسط عامة، ثم في شرق أوربا حيث الجمهوريات الإسلامية التي انكشفت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وفي آسيا الوسطى . وقد أصبح هذا التطور في الدور الإيراني يشكل خطرا على التواجد الأمريكي في تلك المناطق.

ثانياً – أثر تحسن العلاقات على الدور الأمريكي في أمن منطقة الخليج:.

كان من المعتاد، ولا زال، أن يتم الربط بين أمن الخليج العربي والتواجد الأمريكي فيه ،وهذا يعني أن هناك اعترافاً ضمنياً من دول الخليج والولايات المتحدة أنه في حال استقرار منطقة الخليج العربي يصبح التواجد الأمريكي في المنطقة غير ضروري، ولابد من زواله. وحتى ذلك

(1) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية رؤية مستقبلية، مرجع سابق.

(2) فوزي درويش، السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج، مجلة مختارات إيرانية، العدد 80، مارس 2007.

الوقت لابد لإيران من أن تتقبل هذا التواجد مثلها مثل بقية دول الخليج الأخرى. وهو الأمر الذي تضيفه إيران إلى المستحيلات السبع .

وتتلخص قضية أمن الخليج في وجود نوع من الاختلاف في وجهات النظر بين السعودية وإيران فيما يتعلق بوجود قوات أجنبية في المنطقة الخليج. فبينما ترفض إيران وجود هذه القوات، وتؤكد أن أمن الخليج يجب أن يكون حكرا على دوله، فإن السعودية تقبل بوجودها على أساس أنها جاءت استنادا لقرارات الشرعية الدولية بعد الغزو العراقي للكويت [1] . وبالتالي فهي على عكس إيران لا ترى الوجود الأمريكي في الخليج خطرا عليها بل قد يكون باعثا لطمأنينتها، رغم أنها في فترات سابقة شعرت بضيق من الوجود الأمريكي، لاحتمال إعادة استخدامه ضد السعودية نفسها . وهو ما دفع السعودية لفتح مجالات تطوير علاقاتها مع إيران [2] . ورغم أن سياسة أميركا لعزل إيران لم تفسح إلا مجالاً ضيقاً لتطوير العلاقات السعودية الإيرانية؛ لأن واشنطن كانت ترى أن تطوير تلك العلاقات يشكل عملاً عدائياً موجهاً ضدها . ومهما يكن من أمر، فيبدو أن بعض السياسيين الإيرانيين كانوا يريدون القفز على هذا الموقف من خلال حث دول الخليج على إقامة ترتيبات أمنية واقتصادية بينها وبين إيران دون النظر إلى العامل الخارجي. وهذه نظرة تفترض أن الإرادة السياسية لتلك الدول حرة بالكامل، ولكن الحقيقة قد تكون غير ذلك [3].

وبدأت إيران، بمجيء الرئيس محمد خاتمي والتزامه بسياسة نزع التوترات وتغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع، تسعى بجد إلى تحجيم الدور الأمريكي في الخليج من خلال تقوية العلاقات مع دول مجلس التعاون وبالذات مع السعودية حتى تم توقيع اتفاق أمنى معها في عام 2001 . وكانت إيران تريد في تلك الفترة أن تدعم نفوذها في إقليم الخليج عبر نزع أسباب التوتر مع العراق وتقوية العلاقات مع مجلس التعاون والحد من النفوذ الأمريكي[4] . وهنا حاولت إيران مرارا وتكرارا جر العرب وعلى رأسهم السعودية لأجندتها من أجل تقليص النفوذ الأمريكي العسكري والسياسي في منطقة الخليج عامة، فدعت لأن يكون أمن الخليج بيد الدول المطلة عليه، كما دعت إلى تحالفات استراتيجية وأمنية واقتصادية وسياسية وعسكرية. لكن كل ذلك لم

---

(1) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية رؤية مستقبلية، مرجع سابق.

(2) محمد علي الفائز، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، مجلة شؤون سعودية، العدد 1، فبراير 2003، ص ص 34-39.

(3) سعد الشريف، مرجع سابق، ص 28.

(4) محمد السعيد إدريس، إيران والخليج واحتمالات العدوان على العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، 2002.

يتم وضعه موضع التنفيذ [1] ؛ وذلك لأن السعودية تعتبر نفسها جزءاً من منظومة استراتيجية غربية تقترب من التحالف السياسي والأمني . ومن ثم فإن الترتيبات الأمنية التي تطلبها إيران وتدعو إليها تفترض أن السعودية تتمتع بهامش لا بأس به من الحرية في إعادة أمنها الخاص كما رؤيتها للأمن الإقليمي. ولكن الحقيقة التي لا تحتمل الجدال هي أن السعودية لا تمتلك ذلك الهامش الكبير الذي يمكنها من الذهاب منفردة في ترتيبات أمنية مع إيران والعراق، ما لم تحصل على ضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ضوء متعذر طالما لا زالت العلاقات الإيرانية الأمريكية تراوح مكانها منذ ثلاثة عقود[2] . ويضاف إلى ذلك أنه لم تتوفر ضمانات دولية لتلك الترتيبات الأمنية المقترحة. ومع ذلك يمكن القول إن العلاقات الإيرانية السعودية وجدت صداها في التطور في المجالات البينية فأثرت ببعض الإيجاب على نظرة إيران إلى التواجد الأمريكي في الخليج.

فلقد أضفى تطور العلاقات الإيرانية السعودية نوعا من التقارب في وجهات النظر بين البلدين بالنسبة للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي. وهو ما ظهر واضحا في تصريحات الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي التي أشار فيها إلى أنه لا توجد مخاوف لدى المملكة من إيران والعراق. وقد رأت الجهات الإيرانية في تلك التصريحات تأكيدا على أن التطور الذي حدث في العلاقة بين البلدين يقوم على الثقة المتبادلة والاطمئنان، وأشارت أن السعودية ترى طرقا جديدة لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، ترتكز على إزالة التوتر وتعزيز الثقة والتعاون مع إيران [3] . والمؤكد هنا أن تلك الطرق الجدية لإحلال الأمن والاستقرار في منطقة الخليج لن تكون بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية. فالسعودية ومهما غيرت إيران في سياستها الخارجية لا تستطيع بأي حال من الأحوال الاستغناء عن حليفها ومصدر أمنها في الخليج . وهي قطعا لا تضمن السياسة الإيرانية التي تحتمل وجوه متعددة وإن كان خاتمي قد أبدى الوجه المرن لتلك السياسة فهو ، في اعتقاد السعودية الجازم، وجه غير دائم؛ وذلك للاختلاف الكلي في المبادئ بين الإصلاحيين والمحافظين في إيران. ومن ثم فإن النظرة السعودية للسياسة الخارجية الإيرانية، وبخاصة في ظل حكم إيران المتذبذب ما بين هؤلاء وأولئك ستبقى متذبذبة.

---

(1) ناصر عنقاوي، قبل أن تسبق أمريكا السعودية إلى إيران، مجلة الحجاز، العدد 79، 15-5-2009، ص10.

(2) عبد العزيز شحادة المنصور، مرجع سابق، ص612.

(3) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية مرجع سابق.

ومن هنا يمكن القول إن تطور العلاقات الإيرانية السعودية 1997-2005 لعب دورا بارزا في تغيير الرؤية الإيرانية للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وأن إيران أبدت نوعا من التغاضي على هذا التواجد وهو ما دفع دروس رايدل مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط لأن يصرح بأن حدة الانتقادات الإيرانية لوجود القوات الأمريكية في الخليج قد خفت. وهو ما يعني تفهم إيران لطبيعة الظروف الدولية الخاصة بوجود هذه القوات . ومع ذلك يمكن القول إن الموقف الإيراني المبدئي من هذه القوات لازال يتردد في تصريحات المسئولين الإيرانيين بين الفينة والأخرى وهو ما يعني أن القبول الإيراني غير المعلن لهذا الوجود هو قبول مرتبط بالظروف التي أدت إلى وجوده، وبأن تغير هذه الظروف لا بد أن يتبعه تغير في نظرة إيران تجاه وجود هذه القوات [1] .

وكان من آثار التطور في العلاقات الإيرانية السعودية في تلك الفترة حدوث بعض التراجع في العلاقات السعودية الأمريكية رغم أن تصريح الملك عبدالله بن عبد العزيز لمحطة A.B.C الأمريكية أرجع تلك الخلافات إلى القضايا الإسلامية العالقة كالقضية الفلسطينية والحرب على أفغانستان والعراق ، لكن الواضح أن تلك الخلافات بدأت منذ توطد العلاقات الإيرانية السعودية وهو ما يشير إلى أن تلك العلاقات كانت سببا من أسباب هذا الخلاف ، بالإضافة إلى أن السعودية كانت تنظر إلى إيران على أنها دولة صديقة وبلد مسلم . وفي هذا تأكيد على أن العلاقات الإيرانية السعودية في تلك الفترة باقية رغم أن الولايات المتحدة برئيسها جورج بوش الابن أوقفت الرهان على الرئيس خاتمي؛ لأنه ليس في قدرته تليين السياسة الخارجية الإيرانية.

ولقد دفعت جملة التطورات التي وقعت في ذلك الحين، المملكة العربية السعودية إلى مراجعة اعتمادها الأمني المطلق على الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما دفعها إلى توقيع الاتفاقية الأمنية مع إيران، والتي اعتبرها بعض المحللين انتقاصا من فرص الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. فبقدر ما كانت الرياض تدرك أهمية الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بعد اندلاع حرب الناقلات الإيرانية في عام 1987 مرورا بحرب العراق ضد الكويت لدواعي أمنية، بقدر ما تعالت الأصوات فيما بعد لتبديل تلك الرؤية وللمطالبة بتخفيض هذه القوات تمهيدا إلى رحيلها التام بعد أن أصبح وجودها يشكل عبئا ثقيلا على خزانة دول المنطقة. ومن ثم كان الدخول في البديل الأمني الإقليمي أمرا ملحا [2] .

---

(1) المرجع السابق، نفسه.

(2) ريمون ماهر كامل، مرجع سابق.

وأخيرا لا بد من القول إنه قد اتضح مما سبق أنه كان لتطور العلاقات الإيرانية السعودية 1997-2005 دوراً مهما ومؤثرا في عدد من القضايا الإقليمية.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً – النتائج:

ثانياً – التوصيات:

الخاتمة

تبين من خلال الاستعراض السابق أن العلاقات الإيرانية السعودية في عهد خاتمي (1997–2005م)، شهدت تقاربا باتجاه تطبيع هذه العلاقات في مجالات مختلفة مبتدئة بالمجالات الاقتصادية ذات الدلالات السياسية، ثم المجالات السياسية. وانعكس هذا التطور في مجموعة من التفاعلات الخليجية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين الجانبين الإيراني والسعودي، الأمر الذي لم يكن موجودا في السابق.

وشكل موضوع النفط تأثيرا واضحا على عملية التقارب، التي توجت بالاتفاقية الأمنية عام 2001م؛ لتمثل بداية لمرحلة جديدة ومتميزة في العلاقات العربية الخليجية – الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية بخاصة. فإيران كانت تسعى للتقارب مع السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة لكسر حالة الجمود التي اتسمت به سياستها الخارجية بعد الثورة. والسعودية كان ترى في إيران شريكا أساسيا في المنطقة الخليجية للمحافظة على أمنه في حالة تسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي المقابل، فإن عوامل الاختلاف والتنافر التي أتى على رأسها النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، والاختلاف المذهبي، لم تشكل عقبة في سبيل التقارب، على الرغم من إثارة بعض الخلافات من قبل بعض الدول الخليجية، وبخاصة دولة الإمارات. فالمملكة العربية السعودية كانت تسير بخطى سريعة باتجاه التقارب لتساير الخطى الإيرانية. ولكن التطورات التي شهدتها المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوضع في العراق بعد احتلاله، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدت إلى تذبذب العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة الغالبة لتلك العلاقات كانت السير نحو التقارب.

ومِن الملاحظ في تلك الفترة أن العلاقات الإيرانية السعودية كانت قائمة على التشاور المستمر بين الطرفين في القضايا المشتركة مع إضفاء الطابع المؤسسي عليها عن طريق اللجان المشتركة التي كانت تجتمع بصورة دورية. وهي التي أدت إلى توسيع مجال التعاون الأمني في مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، ثم إلى وضع ترتيبات خاصة في مجال التعاون العسكري بخصوص ضمان حرية الملاحة في الخليج والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها. وهذا ما يمكن استشفافه آنذاك من الخطاب السياسي للسعودية وإيران.

ومهما يكن من أمر فقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات، يمكن رصدها على النحو التالي:

أولا / النتائج :

توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج، كان من بينها:

- ❖ أن الجانب الإيراني كان – ولا زال – يرفض الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، في حين كان الجانب السعودي يرى أنه ضروري لحفظ أمنها .
- ❖ أن احتلال إيران للجزر الثلاث: أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى لم يحلْ دون قيام علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين، رغم أنه أدى إلى وقوع خلاف سياسي بين الدولتين.
- ❖ أن تبني إيران أيديولوجية تصدير الثورة أدى بالعلاقات بين الجانبين: الإيراني والسعودي إلى توتر دائم، وزاد من تحسب الجانب السعودي وحذره من التعامل الحر مع الجانب الإيراني .
- ❖ أن تنامي المطالب الشيعية في السعودية ودول الخليج أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية السعودية لكون الشيعة في دول المجلس يتأثرون بما يجري في إيران وما يصدر عنها من تصريحات .
- ❖ أن الرئيس خاتمي قد استطاع بسياسة حسن الجوار وحوار الحضارات، أن يحسن العلاقات الإيرانية مع السعودية ودول الخليج .
- ❖ أن إيران تعتبر السعودية البوابة الأولى التي من خلالها تستطيع تحسين علاقاتها مع الدول العربية؛ وذلك لمكانتها لدى العرب، كما أنها تشكل مدخلاً لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها حليف رئيس للولايات المتحدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط .
- ❖ أن تطور العلاقات الإيرانية السعودية، خلال فترة الدراسة قد ساهم بشكل كبير في استقرار سوق النفط بعد أن وصلت أسعاره إلى درجات متقدمة في التدهور .

- ❖ أن تطوير البرنامج النووي أدى إلى توتير العلاقات الإيرانية السعودية. وقد كان موقف الولايات المتحدة دافعاً لمزيد من التوتر.
- ❖ أن ازدياد توتر العلاقات الإيرانية السعودية مع احتلال الولايات المتحدة للعراق؛ أفسحت مجالا لإيران للعب دور بارز على الصعيد العراقي المجاور لدول مجلس التعاون .
- ❖ أن الجوار الجيوسياسي والاشتراك في حوض الخليج العربي والحاجة المشتركة للأمن الجماعي قد ساهم في تطور العلاقات بين البلدين، إبان عهد الرئيس خاتمي .

ثانيا – التوصيات :

أما بخصوص التوصيات فقد رأت الباحثة أن توصي بما يلي:

- ❖ عدم الاعتماد السعودي المطلق على الولايات المتحدة؛ لأن لها أجندتها السياسية والاقتصادية الخاصة التي لا تهدف إلا لتحقيق مصالحها، ولو على حساب شعوب المنطقة.
- ❖ أن تعمل السعودية على تحديد رؤية مشتركة لمفهوم أمن الخليج العربي، لا تعتمد على حماية الدول الكبرى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن دول الخليج وحدها يمكنها تحقيق أمنها من منظورها الوطني الخاص؛ ولأن الاعتماد على الولايات المتحدة يزيد من التبعية الخليجية، ويمكن لمزيد من الهيمنة الإمبريالية.
- ❖ العمل على فصل جميع الشيعة العرب عن المشروع الأيديولوجي الإيراني؛ لأن الخطورة لا تكمن في المذهب الذي يتبعونه، وإنما في عنصرية واستعلائية مشروع المد الثوري الإيراني القائم على أساس نشر المذهب الشيعي الإثني عشري على حساب مذهب أهل السنة والجماعة .
- ❖ ضرورة قيام الجانب الإيراني بإزالة التوجسات التي تولدت لدى دول الخليج العربي من تأثير البرنامج النووي الإيراني على حالة الأمن الإقليمي، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.
- ❖ وجوب تبني استراتيجية عربية موحدة وملزمة تجاه البرنامج النووي الإيراني وإشراك الدول العربية، وبخاصة دول الجوار الجغرافي مع إيران، في المفاوضات والحوارات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

تمت بحمد الله

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

1. دستور المملكة العربية السعودية، الباب الثاني، المادة الخامسة.
2. ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

1. أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1995.
2. أمل حمادة، إيران ترويض الثورة أم تقويض النظام، مركز الحضارات للدراسات السياسية 2010.
3. أنور أبو طه، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
4. توفيق المديني، أمل وحزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية، دار الأهالي، دمشق، 1999
5. جان جاك بيربي، الخليج العربي، تعريب سجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للنشر والتوزيع، بيروت 1959.
6. جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1996.
7. جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غادة حيدر، دار الساقي للنشر والتوزيع، 2002 .
8. جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، 2004.
9. جيمس بيل، سياسة الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2007، ص33.
10. حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربية الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، إصدار شركة التنمية والتطوير، بيروت، 1973 .
11. خليفة سيف حامد الطنيجي، قضية جزر الإمارات العربية الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في وثائق الأمم المتحدة، دار كنان للطباعة، دمشق، 2011.
12. ديفيد لونج وآخرون، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1998.

13. رياض نجيب الريس، رياح الشرق: الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين، منتديات الوحدة العربية، بيروت،2000.
14. رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف-إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت ، 2000.
15. زينب عبد العظيم، سياسة التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1998.
16. سليم اللوزي، رصاصتان في الخليج، منشورات الحوادث، بيروت، 1991.
17. شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ت بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2007.
18. صباح موسوي وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار عمار للنشر والتوزيع، 2013.
19. صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة النظام العالمي، ترجمة عبيد أبو شهيوة ومحمود خلف، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر، مصراتة، 1999.
20. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2006.
21. طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول الشرق العربي ودول الخليج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
22. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
23. عادل علي عبدالله، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي، الناشر الكاتب نفسه،2008.
24. عبد العزيز بن أحمد البداح، حركة التشيع في الخليج العربي دراسة تحليلية نقدية 1971-2010، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010.
25. عبد الكريم الغرابللي، الثقة بين الخليج العربي سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي، الكويت، 1999
26. عبدالله جمعة الحاج، دراسات في مجتمع الإمارات، دار الثقافة العربية، الشارقة، 1998.
27. عبدالله فهد النفيسي، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، 1999 .

28. علي محافظة وآخرون، العرب وجوارهم إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
29. فريدريك ويري وآخرون، العلاقات الإيرانية السعودية منذ سقوط صدام– التنافس والتعاون وانعكاس ذلك على السياسة الأمريكية، عرض هاشم بانقا الريح، مؤسسة راند، دار النشر غَيناء للنشر، 2009.
30. فهد مزبان الخزاز، الاتفاقية الأمنية الإيرانية السعودية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، منشورات مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العراق، 2003.
31. فهد مزبان الخزاز، العلاقات الإيرانية السعودية التطورات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2003.
32. فؤاد علي عبد الرحمن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك، مؤسسة بيت الأمم المتحدة، بيروت، 2012.
33. كريم سجدبور، في فهم الإمام الخامنئي رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2008.
34. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، مؤسسة عالم المعرفة، الكويت، إبريل 1982.
35. محمد حسن العيدروس، جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية، الجزء الخامس، دار السلاسل للنشر، الكويت، 2002.
36. محمد خاتمي، التنمية السياسية التنمية الاقتصادية والأمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002.
37. محمد سعيد إدريس، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2003.
38. محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة،2012
39. مصطفى اللباد، حدائق الأحزان إيران ولاية الفقيه، دار الشروق، 2003.
40. منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2008.
41. نصرة البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 2003 .

42. نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
43. وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، 1997.
44. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
45. يوسف مكي، استقلال البحرين الموقف الشعبي ومواقف القوى الإقليمية والدولية، مركز البحرين للدراسات، لندن، 2012.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. أحمد حمدونة، السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2009-2010، دراسة في المتغيرات الجيوسياسية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة .
2. آمنة عيساوي، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج خضر، باتنة،الجزائر،2009.
3. حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج اخضر- باتنة، 2010.
4. حجاب عبدالله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج(1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
5. خليل ابراهيم الجسمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط2012
6. رائد حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي، 1997-2010، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011 .
7. رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979-2011، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 .
8. عبد الرحمن أحمد الداوود الحمداني، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي تركيا وإيران دراسة تحليلية لصنع التفاعلات المقبلة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، قسم العلوم السياسية، 1997.

9. عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة 1990–2010، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2010
10. عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
11. عبدا لله فالح المطيري، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2011.
12. عبدالله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي دولة الكويت دراسة حالة 1997–2011، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2012.
13. عبدالله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج 1997–2011(دولة الكويت دراسة حالة)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 .
14. علي فايز الدلابيج، توازن القوى وأثره على الشرق الأوسط بعد احتلال العراق 2003–2011، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
15. مثنى حمدي الثويني، العلاقات الأمريكية الإيرانية للمدة 1989–1999، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999.
16. محمد أحمد عبد أبو سعدة، السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2012.
17. محمد أمين" أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003–2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
18. محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث أبو موسى طنب الكبرى طنب الصغرى، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2006.
19. نجاة أبركان، العلاقات العربية الإيرانية من السبعينات إلى ظهور العولمة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع علاقات دولية جامعة باتنة، الجزائر، 2002–2003.

رابعاً: الدراسات والأبحاث:

1) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجية الصراع، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، العدد 149، 2005.

2) أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة 16، العدد 165، يوليو 2006.
3) أحمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، ابريل 2002.
4) أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة إلى المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد146، أكتوبر 2001.
5) أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، 2005.
6) العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية عوامل التقارب وآفاق المستقبل، مجلة شؤون خليجية، السنة 5، العدد 32، 2003.
7) بهرام إخوان كاظمي، العلاقات السعودية الإيرانية، شؤون الشرق الأوسط، العدد 102، 2001.
8) **تغريد كشك، السياسة الإقليمية لإيران، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2099، التاريخ** 14-11-2007.
9) جاسم محمد النداوي، واقع العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي البصرة، المجلد13، العدد4، 1981.
10) جاسم محمد جاسم، واقع العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة - الخليج العربي، البصرة، المجلد 31، العدد 4، 1981 .
11) حسام سويلم، هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي الاسرائيلي، مجلة مختارات إيرانية، العدد 47، يونيو 2004.
12) حسين فتح الله، الدبلوماسية والقوة، مجلة نيوز ويك العربية، العدد 293، بيروت، 2006.
13) خضر الدهراوي، إيران إلى أين بعد حرب العراق، مجلة الدفاع العربي، السنة 23، العدد 44، مارس 2003.
14) ريمون ماهر كامل، الاتفاق الأمني الإيراني السعودية خطوة نوعية على طريق التقارب، مجلة مختارات إيرانية، العدد13، أغسطس 2001.
15) سايمون هندرسون، سياسة النفط السعودية سلاح يستبعد استخدامه للضغط على إيران، معهد واشنطن، العدد 1582، 2009.
16) سعد الشريف، العلاقات السعودية الإيرانية التنافس- الصراع- وإمكانية الشراكة الاستراتيجية، مجلة الحجاز، العدد 79، التاريخ 15-5-2009.
17) سيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، مجلة مختارات إيرانية، العدد 28، نوفمبر 2002.

18) سيمون مابون، مقال بعنوان الصراع من أجل البحرين التنافس السعودي الإيراني، مجلة سياسة الشرق الأوسط، العدد الثاني، المجلد21، ترجمة شادي عبد الوهاب، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، 2012.

19) شحاتة محمد ناصر، الخليج والطفرة النفطية الثانية أولويات الإنفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008.

20) صالح عبد العزيز النجدي، التقارب السعودي الإيراني دوافعه وأبعاده، مجلة السنة، العدد 87، تموز 1999.

21) عبد الستار عبد الجبار موسى، حصة أوبك من إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 65، 2007.

22) عبد العزيز شحادة منصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

23) عبد المنعم منصور علي الحر، العلاقات المصرية الإيرانية، الجزء الأول، مجلة الحوار المتمدن، العدد2843، 29-11-2009.

24) عبدالله يوسف محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، العدد138، 1999.

25) علي محمد حسين العامري، العلاقات الإيرانية السعودية للفترة ما بين 1997-2008، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008.

26) عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد 1، فلسطين- غزة، 2013.

27) غسان بن جدو، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد235، 2004.

28) فوزي درويش، السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج، مجلة مختارات إيرانية، العدد 80، مارس 2007.

29) محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية : العلاقات الإيرانية العربية حالة دراسة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 40، العدد 2، 2013.

30) محمد السعيد إدريس، إيران والخليج واحتمالات العدوان على العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، 2002.

31) محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينات، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1990.
32) محمد سالم الكواز، العلاقات الإيرانية السعودية 1979-2001 دراسة سياسية، مركز الدراسات الإقليمية، السنة 4، العدد 7، كانون الثاني 2007
33) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، السنة 36، العدد 141، تموز 2000.
34) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق، مجلة مختارات إيرانية، العدد 42، 2004.
35) محمد سعيد عبد المؤمن، إيران لماذا: معوقات الاقتصاد السياسي في إيران، مختارات إيرانية، العدد 79، فبراير 2007.
36) محمد عز العرب، انتخاب أحمدي نجاد والقضايا العالقة في العلاقات العربية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 61، أغسطس 2005.
37) محمد علي الفائز، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، مجلة شؤون سعودية، العدد 1، فبراير 2003.
38) مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 السعودية حالة دراسة، مجلة المنارة، المجلد14، العدد2، 2008.
39) مرتضى بهروزي فر، إيران والخليج العربي وأسواق الطاقة العالمية، مجلة اطلاعات سياسي اقتصادي الإيرانية، العدد 209، 17-7-2005.
40) ناصر عنقاوي، قبل أن تسبق أمريكا السعودية إلى إيران، مجلة الحجاز، العدد 79، 15-5-2009.
41) نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، مجلة دراسات دولية، العدد40، 2010.

خامسا: الندوات والمؤتمرات:

1) أحمد جلال التدمري، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين العهد البهلوي وعهد الجمهورية الاسلامية ومتطلبات التغيير، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، مركز دراسات الجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2000، ج1.

2) صالح المانع، العلاقات الإيرانية الخليجية إبان حكم الرئيس خاتمي، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، 2005.

3) مدحت حماد، محاضرة بعنوان :الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، برنامج الدراسات الإيرانية، تاريخ المحاضرة الأربعاء 17 يناير 2008.

4) نبيل نعوم، ندوة بعنوان: إيران 25عاما على الثورة التحديات الخارجية والداخلية، عقدت الندوة في مركز القدس للدراسات السياسية، 16 آذار مارس 2004.

5) ندوة أقامتها جريدة القبس الكويتية بعنوان: الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل، الكويت، 10-11 أكتوبر 1998.

سادسا: الصحف والدوريات:

1) بلال الحسن، السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون، الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، لندن، 2003.

2) السعودية إيران من الود الملغوم إلى الصدام المكشوف، جريدة الرأي الكويتية، العدد 12566، 26نوفمبر 2013.

3) السعودية إيران من الود الملغوم إلى الصدام المكشوف، جريدة الرأي الكويتية، العدد 12566، 26نوفمبر 2013.

4) السيد بسيوني، جريدة البيان الإماراتية، 21فبراير 2001.

5) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، وجهتا نظر في مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، صحيفة البيان الإماراتية، 26 سبتمبر 2001.

6) جريدة أخبار الخليج البحرينية، تطورات إيجابية في مسار العلاقات الإيرانية السعودية، العدد 9045، التاريخ 28-12-.2002.

7) جريدة الحياة، العدد 13362، التاريخ 8-10-1999.

8) جريدة الشرق الأوسط، العدد 8096، 27 يناير 2001.

9) جريدة الشرق الأوسط، العدد 8251، يوليو 2001.

10) جريدة الوسط، العدد 380، التاريخ 10-5-1999.

11) راشد أبانمي، منظمة أوبك 50 عاما حافلة بالأزمات والإنجازات، صحيفة الاقتصادية، العدد 6082، 6يونيو 2010.

12) شفيق الأسدي، الأزمة ترثها السنة الجديدة : سيناريو النفط في 1998 محاولات وتجاوزات، جريدة الحياة، العدد 13084، تاريخ 31-12-1998.
13) صحيفة أخبار الخليج البحرينية، 28 كانون الأول 2002.
14) صحيفة الأهرام، القاهرة، 12 آيار/ مايو 1999.
15) صحيفة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الاتفاق الأمني، ، الأربعاء 3 أكتوبر 2001.
16) صحيفة البيان الإماراتية، 5 سبتمبر 2001.
17) صحيفة البيان الإماراتية، الأربعاء 21شباط فبراير 2001.
18) صحيفة البيان الإماراتية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الاتفاق الأمني، الأربعاء الموافق 3 أكتوبر 2001.
19) صحيفة الصدى الإيرانية، مارس 2004.
20) صحيفة الوطن السعودية، 16يوليو 2003.
21) صحيفة الوطن السعودية، 22-12-2002.
22) صحيفة رويترز، قمة مكة تدعو إلى مكافحة التطرف والفكر التكفيري، 9 ديسمبر 2005.
23) صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة) الإيرانية، العلاقات الإيرانية السعودية بعد الثورة، 26 آب 2002.
24) عبد الحميد عبد الغفار، أيلول الأسود الأمريكي يزج الاقتصاد العالمي في كساد طويل، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 5، 11 سبتمبر 2002.
25) عمر الزبيدي، ارتفاع التبادل التجاري بين الرياض وطهران بنسبة 29% نتيجة لتخفيض الأولى رسومها الجمركية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8314، 2سبتمبر 2001.
26) محمد اليامي، وفد إيراني يجول على المناطق السعودية لتنشيط التبادل التجاري بين البلدين، صحيفة الحياة، العدد 13739، 23-10-2000.
27) مؤسسة الجزيرة السعودية للطباعة والصحافة والنشر، لمحات من العلاقات السعودية الإيرانية، العدد10426، تاريخ 15ابريل2001

سابعا: التقارير:

1) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأمريكي، بيان الأربعاء – أوراق جديدة – ، العدد 152، 2 أكتوبر 2002.
2) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، زيارة رئيس الدفاع الإيراني للسعودية رؤية تحليلية، الكويت، 15ابريل 2000.

3) تقرير صادر عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج،2008.

4) تقرير صحفي رقم 2005-38، بعنوان الرئيسان الإيراني والجزائري يدعوان في اليونسكو إلى حوار بين الحضارات، مكتب الخدمات الصحافية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة" يونسكوبرس"، 5إبريل 2005.

5) غادة فياض وآخرون، تقرير بعنوان : المملكة العربية السعودية قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، 13يونيو2012.

6) ما شاء الله شمس الواعظين، توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية، المصدر قناة الجزيرة، البرامج الحية، تاريخ الحلقة 14-1-2002.

7) مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تقرير السوق الإسلامية المشتركة التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، 2005.

8) محجوب الزويري، تقرير العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات ،8مايو 2012.

9) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، 2008.

10)موشيه ماعوز، تقرير بعنوان الهلال الشيعي خرافة أم واقع، سلسلة ترجمات الزيتونة28، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، مارس 1980.

ثامناً: المراجع الأجنبية:

1) Strategic assessment 1997:Fflashpoints and force structure, national defense university institute for national strategic studies, USA, 1997.
2) saleh AlKhatlan, Saudi – Iranian relations : Implications for Gulf security, in Bridging A Gulf : peacebuildimg in west Asia, ed . Majid Tehranian, IB, Tauris, London, 2003.
3) Rolin G. Mainuddin and Joseph R. Aicher Jr and Jeffery M. Elliot, Fron Alliance to Collective Security: Rethinking the Gulf Cooperation, Middle East Policy, Vol. Issue 3, 199.

تاسعاً: مواقع الإنترنت:

1) إبراهيم الغامدي، سابك تتطلع لمضاعفة نشاطها في إيران بعد زيارة وزير الصناعة، مؤسسة اليمامة الصحفية، 9أكتوبر 1999 .على الرابط: http://cutt.us/e2Uo

2) أحمد زمان، الأطماع الإيرانية في البحرين مسلسل لا ينتهي، 27-مارس 2012 على الرابط: http://albiladpress.com/column_print.php?wid=81&colid=7237

3) أحمد سامي عنتر، المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، تاريخ التصفح 20-4-2011.http://cutt.us/mqbzf
4) أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية رواسب الماضي والتطلعات المستقبلية، موقع عرب تايمز، على الرابط:http://cutt.us/bj6DH
5) باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، تاريخ دخول الموقع 3-10-2004، http://cutt.us/IZAVx
6) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، مراحل متباينة من علاقات التوتر إلى الانفراج، موقع البينة، نقلا عن جريدة البيان الإماراتية، الأربعاء 5 سبتمبر 2001، الرابط =http://cutt.us/t2DzH
7) تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، واشنطن تتخلى عن إستراتيجية الاحتواء المزدوج، موقع البيان، 1مارس 2000، الرابط: http://cutt.us/GzRHf
8) جريدة البيان الإماراتية، التقى ولي العهد السعودي رافسنجاني: حريصون على تطوير علاقاتنا بدول الخليج ومشاكلنا مع مصر في طريقها للحل، تاريخ دخول الموقع 25فبراير 1998، الرابط: http://cutt.us/yPgi
9) جورج حجار، الكعكة الصفراء تظل مشرقنا العربي، مجلة العرب والعولمة، على الرابط: http://cutt.us/7llQ
10) حسام حمدان، العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم، موقع الجزيرة نت، تاريخ دخول الموقع 14-2-2007، على الرابط: http://cutt.us/BoEg2
11) حسن البلوشي، الوهابية والديمقراطية استئناف مرحلة، تاريخ دخول الموقع 21ديسمبر 2013. الرابط: /http://nasiriyah.org/ara//post/41183
12) خليل حسين، معوقات الحل العسكري والاقتصادي لأزمة الملف النووي الإيراني، موقع ميدل إيست أونلاين، تاريخ دخول الموقع 6-3-2006، الرابط:http://cutt.us/LF0Y
13) الخليج الخاسر الأكبر بعد أحداث سبتمبر، تقرير صادر عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، موقع الإسلام اليوم، الرابط: http://cutt.us/HZdw6
14) الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي، أكتوبر 2013، الرابط: /e3Xk9http://cutt.us
15) سعد محمد بن نامي، سياسة التدخل الإيراني في الخليج الدوافع والأهداف، موقع البينة، 2مايو 2011.
16) السعودية إيران من الود الملغوم إلى الصدام المكشوف، مجلة الرأي، 26-نوفمبر-2013، على الرابط: http://cutt.us/trXV

17) سيد مهدي نوراني، في كواليس العلاقات السعودية الإيرانية، 14أكتوبر 2013، على الرابط: http://www.shamtimes.net/archives/3056

18) صالح المانع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، موقع الراصد، تاريخ دخول الموقع 20يوليو 2009، الرابط: http://cutt.us/jm4Qp

19) عبد الرازق خلف محمد الطائي، السياسة السعودية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي مبادرات السلام انموذجا، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر 3-6-2010، الرابطEl6http://cutt.us/d

20) عزت عبد الواحد سيد، البرنامج النووي الإيراني .. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة، على الرابط التالي: http://cutt.us/UmOl

21) كيهان برزگر، روابط إيران وعربستان در دوران روحاني،) علاقات إيران والسعودية في زمن روحاني)، موقع صحيفة دنياي اقتصاد، عدد 3101، 23 يوليو/تموز 2013، ص2 على الرابط التالي: http://cutt.us/EMJGZ

22) كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1890&lang

23) مجلة المجلة، الصراع بين الواقعيين والمثاليين الإسلاميين –سياسة إيران الخارجية بعد نجاد، تاريخ الدخول 5 يوليو 2013، رابط: 3http://cutt.us/wwQ

24) مجلة مفكرة الإسلام، أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، 27-9-2009، على الرابط: /m4ep2http://cutt.us

25) محمد البزاز، السياسة الخارجية للبحرين المحددات والإنجازات والتحديات، كلية الحقوق، مكناس، على الرابط: http://cutt.us/zMdRD

26) محمد السعيد ادريس، إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية، موقع الأهرام نقلا عن مجلة السياسة الدولية، تاريخ دخول الموقع 1يوليو 2006، الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221724&eid=327

27) محمد رضا درستي خالد، إيران والسعودية مرحلة تدعيم العلاقات، جريدة اطلاعات الإيرانية، 2-10-2001، الرابط: /l0ux2http://cutt.us

28) محمد عبد الدايم، أوبك وضبط الأسعار الآلية والآثار، موقع الجزيرة نت، تاريخ دخول الموقع 3-10-2004، على الرابط: http://cutt.us/xQzoW

29) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، دوافع وآفاق التقارب السعودي الإيراني، موقع البينة، على الرابط التالي: http://cutt.us/haMfs

30) موسوعة الرشيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران ، من سياسة الاحتواء إلى المواجهة، 28-10-2010، الرابط:http://cutt.us/HZy9

31) موقع بي بي سي أونلاين، علاقات إيرانية خليجية، تاريخ دخول الموقع، 30-5-2001، على الرابط:http://cutt.us/oWqQ7
32) موقع وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، السياسة البترولية السعودية، على الرابط التالي:http://cutt.us/O 5N1
33) موقع وزارة التربية والتعليم السعودية، جغرافية المملكة العربية السعودية، على الرابط : http://cutt.us/a3s5W
34) موقع وزارة الخارجية السعودية، إحصائيات 2005.
35) مي يماني، الشيعة في السعودية انتفاضة المهمشين على قبضة الوهابيين، ترجمة صفية مسعود، 2009، الرابط: http://cutt.us/mmlwN
36) نزار عبد القادر، البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني: http://cutt.us/gPJFF
37) نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، تاريخ دخول الموقع 1-10-2006 ، ص ص 1-2، على الرابط: http://cutt.us/PHUfZ
38) النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، موقع مقاتل من الصحراء، على الرابط: http://cutt.us/KjR10
39) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، آل خليفة، تاريخ دخول الموقع 6 ديسمبر 2013، على الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki
40) يوئيل جوجنسكي، علاقات العربية السعودية إيران خصومة أيديولوجية ومنافسة على النفوذ الإقليمي، مذكرة رقم 116، معهد بحوث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، 31مارس 2013.رابط: http://www.alquds.co.uk/?p=44420